الصراع على الكويت

مسألة الأمن والثورة

رضا هلال





دار الجيل
بيروت

سينا للنشر
القاهرة

رضا هلال

الصراع على الكويت

مسألة الأمن والثورة

دار الجيل — سينا للنشر
بيروت — القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

إلى أمي .. وأبي

اللذين كابدا فراقي وانقطاع أخباري .. إثر احتلال الكويت

رضا هلال

«حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم، ومايعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، ومانشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وماينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر مايحدث فى ذلك العمران بطبيعة من الأحوال».

ابن خلدون

المقدمة. ط لجنة البيان العربى

مقدمـــة

لم أكن أتصور، وأنا أجمع المادة العلمية لهذا الكتاب، أن يمتد بى المدى، لكى أكون شاهد عيان للغزو العراقى واحتلال الكويت، وعندما كنت أبحث فى «الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة»، منذ أن نشأت الإمارة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، لم أتوقع أن يتضمن أحد فصول الصراع تهديد الأمن لدرجة تهديد وجود «الدولة الصغيرة».

إن الأمن القومى، بمعنى أمن الدولة القومية - بالمفهوم الغربى - هو الدفاع عن سيادة الدولة ومواردها ووحدة أراضيها.

بيد أن «الأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه .. وليس القدرة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها ..»[١]. فهو - إلى جانب ذلك «يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمه، ويؤمن المواطن من الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية»[٢].

وقد أظهرت أسرة الصباح قدراً كبيراً من النجاح فى تثبيت حكمها وحماية أمن الإمارة، عن طريق «المحالفة» فى مواجهة أطماع الشيوخ والأمراء المجاورين وتنافس القوى الدولية على الكويت قبل «حقبة الأمن البريطانى» وأثناءها.

وخلال حقبة النفط، وبجانب المحالفة، أبدت أسرة الصباح - داخلياً - نوعاً من التسامح مع القبائل الأخرى وقوى المعارضة الجديدة فى الكويت، وأتاحت لها حداً من المشاركة فى ثروة النفط وحكم الإمارة، لضمان الاستقرار الداخلى، من خلال «الترضية».

1- R.S. Mc Namara, The Essence of Security : Reflections Inoffice, New-York, Narper and Row, 1968, p.60.

٢- الأمير حسن بن طلال، ملاحظات حول الأمن القومى العربى، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٦ ص ٧.

إلا أن الصيغة التى اتبعتها أسرة الصباح لحماية أمن الكويت، بالمحالفة خارجيا والمشاركة النسبية فى الثروة والسلطة داخليا، بدا أنها قد تعرضت للانتكاس فى النصف الثانى من عقد الثمانينات.

فالصراع بين أسرة الصباح وأهل الديرة(*)، بما أنه صراع على الثروة والسلطة - كما اتضح عند معالجة أزمة المناخ وحول صيغة الحكم الدستوري - أدى إلى حل مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف عام ١٩٨٦ ... وظل الصراع مفتوحاً، ومتسماً بالعنف أحيانا، بين القبائل البارزة والمعارضة الجديدة وبين الحكم حتى نهاية الثمانينات.

والدولة "الصغيرة" ديموجرافيا والغنية ماليا، لم تتمكن بزيادة إنفاقها العسكرى والتحالف مع الدول الخليجية الأخرى، من حماية أمنها القومى دون الاستنجاد بقوة خارجية (رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط عام ١٩٨٧ والاحتماء بقوات الانتشار السريع فى المنطقة).

وبدلاً من أن تؤدى "الثروة النفطية" إلى دعم الأمن، تحولت إلى «غنيمة»، ومثلت إغراءً لاقتناصها عسكريا، لتصبح مصدراً لتهديد الأمن، بل لتهديد وجود الدولة أصلاً. ولم يمنع التحالف مع الأجنبى احتلال الكويت.

إن حالة الكويت تعد مثالاً أوضح للدول الخليجية من حيث النشأة ونمط العلاقات والمصالح داخليا وخارجيا. وتعانى مثلها - بالنتيجة - من معضلة الأمن والثروة.

فالدولة الخليجية «دولة صغيرة» أو «مدينة - دولة» فوق حقول النفط، ولذلك تميزت بـ «الثروة النفطية» و«الخفة السكانية». وتسبب ذلك فى اعتمادها فى الدفاع عن أمنها (السيادة والموارد) على الاستنجاد بقوة خارجية، وعلى تصاعد الإنفاق على مشتريات السلاح.

والدولة الخليجية، وإن تماثلت مع الدول القومية الحديثة فى الشكل والرموز، إلا أنها لم تمر مثلها بمرحلة بناء المجتمع القومى.

ولذلك استمر الولاء للقبيلة وليس للدولة - الشعب، فالقبيلة هى اللب والحقيقة والدولة

* يقصد بأهل الديرة أبناء الكويت، الذين يقيمون بها هم أو أصولهم قبل عام ١٩٢٠، تمييزاً لهم عن سكان الكويت الآخرين من جنسيات أخرى، أو ممن هم بدون جنسية. وكانت «الديرة» تطلق على منطقتى «الشرق» و«القبلة» اللتين تقعان ضمن سور الكويت وتعدان أساس الكويت قبل التوسع العمرانى خلال الحقبة النفطية.

«قشر». والدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها ومواردها غير الدفاع عن مضارب القبيلة. وبدلاً من بناء مجتمع قومى (لاقبلى) كقاعدة لبناء جيش وطنى للدفاع عن الدولة، كان اللجوء للمحالفة الخارجية وتكديس الأسلحة.

والدولة الخليجية، أخيراً، وإن رفعت خطاباً "عروبياً"، إلا أنها مشبعة بروح «كتائبية جديدة» أبرزتها «إقليمية النفط». ولذلك منعت إدماج سكانها من العرب الوافدين بقصد توسيع قاعدتها البشرية لبناء جيش وطنى .. وحولت الخدمة العسكرية إلى وظيفة والدفاع عن الوطن إلى ارتزاق. وقد كشف احتلال الكويت، أنه ليس أمام الدول الصغيرة فى الخليج، إلا أن تغير أو تتغير .. وقد يكون ذلك، أهم مايتوصل إليه هذا الكتاب.

ولذلك، كان تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول رئيسية :

الفصل الأول : حقبة الأمن البريطانى (الدولة الصغيرة وصراع البقاء) ويعالج نشأة الكويت كدولة صغيرة اعتمدت فى بقائها وحماية أمنها على دعم قوة كبرى (بريطانيا) فى الصراع الدولى آنذاك.

الفصل الثانى: الحقبة النفطية (الأمير والديرة والغنيمة) ويناقش مسألة نشأة مؤسسات الدولة الحديثة حول أفراد أسرة الصباح، والصيغة التى أرستها الأسرة للمشاركة فى السلطة والثروة لضمان سلمية الصراع داخلياً.

الفصل الثالث: الغزو العراقى (إلغاء الدولة).

ويسجل مشاهدات الكاتب لأحداث الغزو والهروب الكبير من الكويت كشاهد عيان.

الفصل الرابع: حقبة الأمن الأمريكى (مابعد الاحتلال).

ويتناول التصور الإستراتيجى الأمريكى الجديد فى الخليج بعد عملية احتلال الكويت، والنظام الأمنى الإقليمى الجديد.

الخاتمة: معضلة الأمن والثروة.

وتبين كيف أن «الثروة النفطية» رتبت معضلة أمنية للكويت كدولة صغيرة غنية، من حيث أدت إلى عدم اتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية، ومن حيث مثلت بحد ذاتها «إغراء» للمغامرة العسكرية، فى ظل نظام إقليمى ينطوى على تقسيم حاد لوحداته من حيث الثروة.

ولايفوتنى هنا أن أشكر للزميلة بيبى خالد المرزوق وأسرة جريدة «الأنباء» كرم وفادتى فى

الكويت وإفادتى بالمعلومات والمناقشات. وكذلك صديقى الدكتور حسين الفقير بوزارة التخطيط الكويتية، والسيدة وفاء الرشيد بسوق الكويت للأوراق المالية. كما أعبر عن جزيل امتنانى للصديق السيد هلال الجوهرى وزوجته السيدة سوسن البسيونى لعونهما غير المحدود لى. وأقدر للزميلة الأديبة منى رجب تشجيعها لى وحرصها على ظهور هذا الكتاب.

والله الموفق

رضا هلال

القاهرة - الكويت ١٩٩٠

الفصل الأول

حقبة الأمن البريطانى

(الدولة الصغيرة وصراع البقاء)

«يملك الكويت ميناءً ممتازا، فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم مراكزنا فى الخليج (الفارسى) ..»

من رسالة الكولونيل «ميد»

المقيم العام البريطانى

فى الخليج ٢٥ إبريل ١٨٩٧.

لايعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة الكويت، وإنما المعروف أن تاريخ الكويت المدون يبدأ بوصول قبيلة العتوب إلى سواحل الخليج.

فخلال القرن السابع عشر، كان القسم الشمالى الغربى للخليج يخضع اسميا للدولة العثمانية. ولذلك سيطرت قبيلة «بنو خالد» على إقليم الإحساء. وقام أحد زعماء بنى خالد ويدعى محمد بن عريعر بتأسيس حصن فى الكويت فى منتصف القرن السابع عشر.

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر، أخذت قبيلة العتوب تحل بالتدريج محل بنى خالد فى السيطرة على سواحل الإحساء. وقد جاءت العتوب من الأفلاج فى جنوب نجد، وهى تنتمى إلى مجموعة قبائل "عنزة".

ونزلت العتوب أولا فى صبية وأم قصر قرب البصرة، غير أن السلطات العثمانية أجلتها عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والإحساء. واستقر فرع من العتوب فى ميناء الكويت(*) تحت زعامة أسرة الصباح، وفرع آخر فى الزبارة المواجهة للبحرين تحت زعامة آل خليفة، وسكن فى قطر الفرع الثالث المسمى بالجلاهمة[1].

ويبدأ حكم أسرة الصباح، بالشيخ صباح الأول عام ١٧٥٦ الذى استمر حكمه حتى عام ١٧٦٢، ثم خلفه ابنه عبد الله الصباح حتى عام ١٨١٢، الذى اتخذت فى عهده الكويت شكل إمارة واضحة المعالم لها أسرة حاكمة.

وقد اكتسبت الكويت أهميتها كمركز تجارى نتيجة للانحطاط الذى حل بالبصرة، بعد سريان وباء الطاعون فيها (١٧٧٣ - ١٧٧٤) واحتلال الفرس لها(١٧٧٦).

وخلال تلك الفترة، أقامت بريطانيا أول اتصال رسمى لها بالكويت، وهو اتصال ظهر فيما بعد أنه حاسم بالنسبة لوجود الكويت ذاته واستمرار بقائها، وأقيمت علاقات مباشرة بين الكويت وممثلى شركة الهند الشرقية (البريطانية) فى الخليج. وأصبحت الكويت مركزا للبضائع القادمة من الهند، والقوافل التى تنقل البضائع بين البصرة وحلب.

---

* الكويت أصلها "كوت" التى تعنى عند أهل المنطقة، قلعة، أو مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لخزن البضائع.

الخريطـــة (١-١)



العصر العثمانى:

فى عام ١٨٧٠، سنحت الفرصة للشيخ صباح حاكم الكويت، لتحديد علاقة الكويت بالدولة العثمانية. فقبل ذلك بعام، تولى مدحت باشا حكومة بغداد حيث سعى لتثبيت السلطة الفعلية فى جميع المناطق التى تخضع للدولة العثمانية اسمياً.

واستغل مدحت باشا وقوع نزاع على السلطة فى نجد بين عبدالله وسعود ابنى فيصل بن تركى بعد وفاته، واستنجاد عبدالله بالعثمانيين. وجهز مدحت باشا حملة سميت «حملة الإحساء» بقيادة نافذ باشا فى إبريل ١٨٧٠. وتحالف الشيخ الصباح مع الوالى العثمانى بوضع عدد كبير من مراكبه تحت إمرة الحملة. وانتهت الحملة بإقامة ثلاث حاميات عثمانية، إحداها فى القطيف على الساحل، والثانية فى الهفوت (عاصمة الإحساء)، والثالثة فى البدع (الدوحة).

وبعد حملة الإحساء، ساعد العثمانيون آل الصباح على توسيع نفوذهم، كما صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية. فينص الفرمان على جعل الكويت (سنجقية) تتوارث أسرة الصباح حكمها. ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام[٢].

بيد أن بريطانيا انزعجت للحملة العثمانية ١٨٧١/١٨٧٠ وبادرت بالاستفسار عن أهدافها. فأجاب وزير الخارجية العثمانى بأن نجدا وتوابعها «الإحساء وقطر» من أملاك الدولة العثمانية أما الإمارات الأخرى فليست لحكومة الأستانة مطامع فيها.

وكانت بريطانيا، قد أحكمت سيطرتها على إمارات الخليج، متذرعة بحجج القضاء على أعمال القرصنة فى المحيط الهندى والخليج ومنع تجارة الرقيق ووقف الاتجار بالأسلحة. وفى سبيل ذلك ثبتت موقعها فى مسقط عام ١٧٩٨ للتحكم بالتجارة عن طريق هرمز. وقامت بين ١٨١٠ - ١٨٢٠ بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) وحرقها وغزو الفجيرة وخورفكان. ونجحت عام ١٨٣٩ فى احتلال عدن المفتاح الفعلى لتجارة البحر الأحمر ومنه إلى مصر وساحل سوريا، ونقطة الارتكاز الأولى للتجارة مع شرق أفريقيا.

لقد نبه احتلال نابليون لمصر، بريطانيا لتأمين الطريق إلى الهند. وهدد احتلال محمد على لسوريا المصالح البريطانية - المتمثلة - فى تأمين استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، واعتبار الخليج منطقة نفوذ ثابتة لبريطانيا منفصلة كليا عن الدولة العثمانية.

وكانت الخطة البريطانية التى وضع تصورها اللورد كيرزن أن المنطقة من وادى النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لابد أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية فى غرب ووسط أسيا، ممثلة بالهند مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات التى تضمن وجود بريطانيا وتنظم إشرافها على أمن المنطقة واستقرارها»(٣). وذلك ماسمى الأمن البريطانى Pax Britanica.

عصر الأمن البريطانى:

لقد بدأ عصر «الأمن البريطانى» عام ١٨٣٥، بتوقيع إمارات الساحل العربية معاهدة «الصلح الأبدى» مع بريطانيا، التى أجبرت الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أى اعتداء ممكن أن يقع عليها فى البحر، والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية.

وبعد ذلك، دخلت جميع الإمارات العربية فى اتفاقيات حماية مع بريطانيا: اتفاقية لحماية البحرين (١٨٦١)، تجديد معاهدة الحماية مع مسقط (١٨٩١)، ومعاهدة الحماية مع البحرين (١٨٩٢). ثم تمكنت بريطانيا من إجبار إمارات المنطقة على اتفاقية لحظر الاتجار بالأسلحة عام (١٨٩٨)(٤) وخشية من المشاريع الروسية والألمانية للوصول إلى الخليج وجهت بريطانيا انتباهها فى منتصف التسعينات (من القرن التاسع عشر) إلى الكويت التى تخضع اسميا للباب العالى ولاتوجد بها حاميات عثمانية.

وفى عام ١٨٩٥، اقترح الإنجليز على شيخ الكويت - محمد الصباح إقامة «علاقات تحالف» معهم على غرار إمارات الخليج الأخرى، فرفض الشيخ محمد مطامع بريطانيا.

فى مايو ١٨٩٦، اغتال مبارك الصباح أخويه الجراح ومحمد واغتصب العرش من الأخير(٥).

وأثار وصول مبارك إلى الحكم نزاعاً مع يوسف آل إبراهيم، الذى لجأ إلى والى البصرة حمدى باشا فأيده فى حق أبناء الشيخ محمد الصباح فى أن يرثوا السلطة.

وكانت المناوشات تتكرر بين أسرة الصباح وآل الرشيد من آن لآخر. وتطلع هؤلاء إلى احتلال الكويت كمنفذ على البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم - وخاصة الأسلحة - من الخارج دون رقيب. وتوقع الشيخ مبارك أنه فى حالة حدوث نزاع بين آل رشيد والكويت، فمن الأرجح أن يساند العثمانيون حلفاءهم من آل رشيد. وذكر الشيخ مبارك أن العثمانيين طلبوا إبعاده عن الكويت. يقول رشيد رضا :«لقد صرح لى - يقصد الشيخ مبارك - بأن الدولة العثمانية كالأب الروحى، ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه. وقد طلبت إلىّ حكومة الأستانة فى أحد الأيام مغادرة البلاد على أن تعين لى راتبا سنويا، ونسيت الخدمات التى قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا فى حملة الإحساء، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق»(٦).

ولكل ذلك، طلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية .. فماذا كان رد بريطانيا؟

ذلك مانعرفه من رسالة الكولونيل «ميد»، فى ٢٥ إبريل ١٨٩٧، إلى حكومة الهند، الجهة التى كانت ترسم السياسة البريطانية فى الخليج آنذاك.

تقول الرسالة: «تملك الكويت ميناءً ممتازا، فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم مراكزنا فى الخليج الفارسى. فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت فى المستقبل نهاية الخط الحديدى من الإسكندرية أو بورسعيد، فإننا بقبول الإشراف على هذا الميناء، سنضمن حماية تلك المشروعات. ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد، لذلك ستنال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا»(٧).

وإلى جانب ذلك، صدر فى عام ١٨٩٨ الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لتنتهى عند الكويت على رأس الخليج لصالح شركة ألمانية، فى الوقت الذى كانت تعد فيه روسيا لمد خط بين البحر المتوسط والخليج. الأمر الذى زاد من مخاوف بريطانيا من التسابق الأوروبى على التواجد فى الخليج.

وقد وقع اتفاق الحماية بين «ميد» والشيخ مبارك فى ٢٣ يناير ١٨٩٩. ونص الاتفاق على أن:

* يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بألا يستقبل فى بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.

★ يتعهد بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو لرعايا دولة أجنبية، كما لايسمح باحتلال جزء من أراضيه أو استخدامه لأى غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية.

وينطبق هذا على جميع الأراضى التى تقع فى حوزة الشيخ مبارك والتى قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية[٨].

وبتوقيع اتفاق الحماية (١٨٩٩)، دخلت الكويت تحت مظلة «الأمن البريطانى» الذى يعنى:

★ الاعتراف بشرعية سيادة آل الصباح كأسرة حاكمة.

★ تحديد الأراضى التابعة للأسرة الحاكمة.

★ حماية الأسرة الحاكمة من المشايخ والأمراء المجاورين ومن الدول الكبرى.

فعندما قدمت إلى الكويت فى بداية ١٩٠٠ بعثة ألمانية تستقصى طريق السكة الحديدية، اعتبرت إنجلترا وصول البعثة تهديداً للمواقع البريطانية فى الخليج العربى.

وفى إبريل ١٩٠٠ أنبأ أوكونر – السفير البريطانى فى القسطنطينية، السفير الألمانى مارشال، بأن إنجلترا عقدت مع مبارك شيخ الكويت اتفاقية "تحول دون منحه امتيازات لرعايا دولة ثالثة" وقدم السفير البريطانى فى برلين، بلاغاً مماثلاً فى يونيو ١٩٠٠.

وحين أوفد الأتراك، نزولا على طلب الألمان، قوات لتعزيز سطوة السلطان التركى فى الكويت، فى أغسطس ١٩٠٠، رد الإنجليز المراكب التركية على أعقابها.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٠١، وقعت إنجلترا اتفاقية مع تركيا، نصت على اعتراف إنجلترا بسيادة تركيا على الكويت على شرط ألاترسل الأخيرة قوات إليها، واعتراف تركيا بمصالح إنجلترا الخاصة فى الكويت والاتفاق الإنجليزى الكويتى لعام ١٨٩٩.

وفى ديسمبر ١٩٠١، أمر قائد إحدى السفن الحربية الانجليزية، التى كانت تتردد بكثرة على الكويت، بإزالة العلم التركى من مقر الشيخ مبارك ونصب علم جديد سمى بعلم الكويت.

وفى عام ١٩٠١ أيضاً، حدثت معركة بين آل الرشيد والشيخ مبارك، فهزم فيها الأخير (موقعة الصريف) وتدخلت الدولة العثمانية لاحتلال الكويت، إلا أن الأسطول البريطانى منع ذلك.

وخلال عام ١٩٠٢، جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو الكويت بتأييد العثمانيين، واستنجد الشيخ مبارك بالإنجليز الذين ردوا الزحف عن الفاو ..

وفى أكتوبر ١٩٠٧، ارتبطت إنجلترا مع الشيخ مبارك باتفاقية جديدة، اعتبرت تركيا بموجبها فى عداد الدول الأجنبية.

وبعد أن شعرت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بصفة رسمية، وقعتا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ اتفاقية اعترفت بتشكيل أراضى الكويت قضاء يتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الإمبراطورية العثمانية وله علم خاص به .. وجرى تحديد أراضى الشيخ المباشرة بخط أخضر يشكل الحدود الشرقية لسنجق نجد، كما حددت سلطة الشيخ على القبائل واعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقيات القائمة بين الشيخ والحكومة البريطانية ..

وسرعان ماأعلنت بريطانيا عقب بداية الحرب العالمية الأولى، فى نوفمبر ١٩١٤، أن الكويت «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية»[٩].

* * *

بعد انتصار بريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى، حصلت فى مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) على انتداب على العراق. واعتبرت وضع الكويت يخضع للمادة ١٣٢ من معاهدة سيفر التى وقعت مع الدولة العثمانية المهزومة وبمقتضاها تخلت الدولة العثمانية لدول الحلفاء عن كل حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج أوروبا التى لم تتصرف فيها معاهدة الصلح.

وفى إبريل ١٩٢٣، تقررت الحدود بين الكويت والعراق فى تبادل الرسائل بين الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت (الميجورمور) وبين السير بيرسى كوكس المندوب السامى البريطانى فى العراق.

وكانت هذه الحدود : من نقطة على الخط الأخضر المشار إليه فى اتفاق ١٩١٣، الذى يلتقى عنده وادى العوجه بالباطن ثم يتبع الخط الأخضر المذكور على طول الباطن حتى نهايته عند مدخل خور الزبير إلى الجنوب مباشرة من جبل سنام وصفوان وأم قصر تاركا هذه الأماكن للعراق. وبذلك تأكدت ملكية الكويت لجزيرتى وربة وبوبيان ..

وبمناسبة طلب العراق إلى عصبة الأمم، تم تبادل مراسلات فى يوليو – سبتمبر ١٩٣٢، بين رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد وشيخ الكويت أحمد الجابر والوكيل السياسى البريطانى فى الكويت .. وأكدت المراسلات الحدود القائمة بين العراق والكويت (حسب اتفاق ١٩١٣

ومراسلات ١٩١٣) .. وأعادت تأكيد ملكية الكويت لوربة وبوبيان. وخلال الثلاثينات، اشتدت مطالبة العراق بضم الكويت. وخصص الملك غازى محطة إذاعية كانت تبث من قصر الزهور، اعتبرت أن الكويت جزء من العراق، وأن العراق يجب أن يضم الكويت بالقوة المسلحة فى حالة فشل ذلك بالوسائل السلمية.

وفى مارس ١٩٣٩، أزال العراقيون لوحة الإعلان التى كانت تشير إلى الحدود بالقرب من صفوان. وفى الشهر نفسه، وضع خصوم شيخ الكويت أحمد الجابر الذين كانوا يقيمون فى العراق خطة تقضى بزحف عدد من السيارات المصفحة العراقية على الجهراء والاستيلاء عليها.. وفى نفس الوقت استولت السلطات العراقية على بساتين النخيل التابعة لشيخ الكويت فى الفاو.

وكان من دوافع العراقيين للمطالبة بضم الكويت، السعى لبناء ميناء شحن جاف بديل للبصرة فى خليج الكويت، وبناء على اقتراح بريطانى تم اختيار موقع آخر فى "أم قصر" الواقعة على خور الزبير : ولذلك، طالب العراقيون بتخلى الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان دون مقابل لتحقيق السيطرة الكاملة على مداخل ميناء «أم قصر» المتوخى إقامته. وصرح وزير خارجية العراق فى نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجزيرتان عديمتى الفائدة فإن الأمر لايستلزم تقديم تعويض مقابل التخلى عنهما. وأن العراق فى وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما بل على كل الكويت بأكملها.

وفى عام ١٩٤٩ أبدت شركة نفط العراق التى كانت تسيطر عليها بريطانيا رغبتها فى تطوير مخرج للنفط من نفس الموقع، إلا أن الكويت رفضت بشدة من جديد مطالب وزارة الخارجية العراقية[١٠].

جدول (١-١)

الانتماءات القبلية للأسر الحاكمة فى دول وإمارات الخليج(*)

القبيلة	عنزة			بنى ياس		القواسم		بنى تميم	بوسعيد
الأسرة الحاكمة	آل سعود	آل صباح	آل خليفة	آل نهيان	آل مكتوم			آل ثان	آل بوسعيد
الدولة / الإمارة	السعودية	الكويت	البحرين	أبوظبى	دبى	الشارقة	عجمان	قطر	عمان

(*) المصدر : حميد بن سلطان بن حميد الشامى، نقل الأخبار فى وفيات المشايخ وحوداث هذه الديار : عمان والإمارات العربية فى الخليج، أبوظبى، ١٩٧٦. د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ... مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

Muhammed Sadiq and William p. Snavely, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates : Colonial Past, Present Problems Future Prospects, Lexington Books, 1972.

بريطانيا والأزمة العراقية الكويتية (١٩٦١)(١١).

فى ١٩ يونيو ١٩٦١، وقعت الكويت وبريطانيا اتفاقاً، أعلن بموجبه استقلال الكويت. وتضمن الاتفاق أربع مواد أساسية :(*)

* إلغاء اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩.
* استمرار علاقات الصداقة بين البلدين.
* التشاور بين البلدين فى الأمور التى تهم الطرفين.
* استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة.

وكانت الكويت قد باشرت قبل اتفاق ١٩٦١ إجراءات استكمال السيادة، بإصدار العملة الوطنية والاشتراك فى بعض المنظمات الإقليمية والدولية. وفى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٩، أصدر حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح مرسوماً أميرياً رقم ٥٩/١٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية فى جميع النزاعات التى تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية.

وبعد مرور خمسة أيام على إعلان استقلال الكويت، ومساء الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١، عقد رئيس وزراء العراق اللواء عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً فى بغداد، أعلن فيه أن الكويت جزء لايتجزأ من العراق.

وقال قاسم :«لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة، ولايحق لأى فرد فى الكويت أو فى خارج الكويت، التحكم بالشعب الكويتى وهو من الشعب العراقى. وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقى فى الكويت والمطالبة بالأراضى التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها، عندما نقول هذا فإن باستطاعتنا أن ننفذه».

وأعلن رئيس الوزراء العراقى أن العراق سيسلم بعد يوم (فى ٦/٢٧) مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزء لايتجزأ من العراق. وأنه سيصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت «قائمقام» لقضاء الكويت. ليكون تابعاً للواء البصرة.

* انظر الملحق (أ).

ثم أعلن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة.

وقال قاسم :«.. سنعلن قريباً عن فتح المجال بيننا وبين الكويتيين. سنفتح الحدود. لاسمات ولاجوازات. وأننا سنخطو هذه الخطوة قريبا بإذن الله. إن أول المشاريع التى ستنفذها الجمهورية العراقية هو إيصال الماء العذب إلى الكويت وفتح المدارس والمستشفيات».

ولم يستند عبد الكريم قاسم فى مطلبه بضم الكويت على دعوى الوحدة العربية، وإنما استند على دعاوى الحق التاريخى، ومحاربة الاستعمار، وتوزيع الثروة.

فالمذكرة(*) التى وزعتها الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد (١٩٦١/٦/٢٦) جاء بها "أن الكويت جزء من العراق وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار فى طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة .. حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .."

واعتبرت المذكرة أن اتفاق ١٩ يونيو، يرمى إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلا عن العراق، تحت ستار الاستقلال.

وأضافت أن "حكومة الجمهورية العراقية .. تؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيته فى الكويت وغيره من اجزاء الوطن العربى آتية لامحالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب فى العراق والكويت وبالمحافظة عليها".

وقال قاسم فى مؤتمره الصحفى "..إننا نريد أن ننقذ جزءاً غنيا من بلادنا يعتمد على ثروة كبيرة من النفط تذهب كلها إلى بنوك إنجلترا، بينما أهله يئنون من الحاجة. والجوع .."

ورداً على طلب عبد الكريم قاسم بضم الكويت، أصدرت الحكومة الكويتية بياناً(*) فى ٢٦ يونيو، جاء فيه «أن حكومة الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليا. وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها فى المحافظة على استقلالها».

ولم يقترن طلب قاسم بأى تحرك عسكرى لضم الكويت. سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقى اللواء أحمد صالح العبدى للزعيم العراقى بأن «الجيش رهن الإشارة ..»، بالإضافة إلى برقيات قادة الفرق.

* نص المذكرة - الملحق (ب).
* نص البيان - الملحق (ج).

وتحركت الكويت، بدعوة السعودية وبريطانيا إلى مد يد المساعدة فأنزلت بريطانيا خمسة آلاف جندى من المظليين فى الحال، وقدمت مشروعاً لمجلس الأمن يدعو إلى احترام سلامة أراضى الكويت وضمان المجلس لذلك، فى ذات الوقت الذى تقدمت فيه مصر للمجلس بمشروع يؤكد على سحب القوات البريطانية، وانهاء الخلاف بالاتفاق بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية.

وكان العراق قد رفع شكوى لمجلس الأمن، على أساس أن نزول القوات البريطانية يشكل تهديداً لأمن العراق.

وانعقد مجلس الجامعة فى ١٠ يوليو، حيث تقدمت المغرب بمشروع مؤداه تعهد العراق باتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحل محلها قوات عربية. وقبول الكويت عضواً فى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وانعقد مجلس الجامعة مرة أخرى فى ٢٠ يوليو. وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذى كان يقاطع الجامعة. ودعا الاقتراح الكويت إلى أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية فى أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكريا، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت.

وقد اشتركت أربع دول عربية هى السعودية ومصر والسودان والأردن فى تكوين قوات الدعم العسكرى التى حلت بالتدريج محل القوات البريطانية.

وفى عام ١٩٦٢، شعر الكويت بأنه لم يعد فى حاجة إلى مرابطة جميع القوات العربية فى أراضيه. فأجليت القوات المصرية .. أما القوات العربية فقد بقيت حتى سقوط قاسم عام ١٩٦٣.

وعقد النظام الجديد اتفاقاً مع الكويت فى أكتوبر ١٩٦٣، اعترف بمقتضاه باستقلال الكويت. كما قام بتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين، وتعهد بتوفير ١٢٠ مليون جالون من الماء العذب يوميا مقابل ٣٠ مليون دينار قدمتها الكويت بمناسبة توقيع الاتفاق. ولم تنفذ الكويت البند الخاص بالمياه العذبة(*).

* تكررت الأزمة خلال عام ١٩٧٣، عندما طالبت العراق بجزيرتى وربه وبوبيان والشريط الساحلى المقابل لهما على أساس أنها أراض عراقية. وقامت قوات تابعة للجيش العراقى بمهاجمة مركز الشرطة الكويتى فى الصامتة واحتلاله يوم ٢٠ مارس ١٩٧٣. وعلى أثر الوساطات العربية لحل المشكلة، انسحبت القوات العراقية من الصامتة. وقام وفد عراقى بزيارة رسمية للكويت فى ٦ أبريل ١٩٧٣ لمواصلة المباحثات التى جرت بين البلدين فى بغداد فى فبراير حول مشكلة الحدود .. إلا أن العراق ظل متمسكا بما اعتبره حقوقا تاريخية له فى الكويت.

الهوامش

١- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥٤.

٢- المصدر السابق، ص ١٧٢.

3- John Marlowe, The persian Gulf in the Twentieth Century, London Cresset Press; Western printing Services; New York : Prager, 1962, pp -78 - 79.

٤- د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، ١٩٨٧ ص ٨٦.

5- H.F. Winston and Zahra Freeth, Kuwait : prospects and Reading, London, Allen and Unwin ltd., 1972, p. 70.

٦- ورد فى : عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، بدون تاريخ.

٧- ورد فى: محمود على الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية (١٨٩٠- ١٩١٤) القاهرة، ١٩٦١ ص ٤٠.

8- Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, New york, 1956.

٩- اعتمدنا فى رصد تلك الأحداث على : لوتسكى، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستانى، ط٧، دار الفارابى، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ د. صلاح العقاد، المصدر السابق ذكره.

عبد العزيز الرشيد، المصدر السابق ذكره.

جون كلى، بريطانيا والخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة ١٩٧٩.

١٠- انظر :

د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره .. ص ٢٣٦ - ٢٣٨.

جون كلى، مصدر سبق ذكره.

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة الحدود الكويتية العراقية .. فى الوثائق البريطانية، الهلال، سبتمبر ١٩٩٠.

١١- انظـــــر :

حكومة الكويت، وثائق حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، بيروت، ١٩٦١.

د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩ - ٢٥٣.

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سبق ذكره.

جون كلى، مصدر سبق ذكره.

جريدة الحياة اللندنية ٣/٨/١٩٩٠.

الفصل الثانى

الحقبة النفطية

(الأمير والديرة والغنيمة)

«إن الدولة فى هذه المنطقة قشر،
والقبيلة هى اللب والحقيقة ..»

عبد الله فهد النفيسى
من كـتاب الكويت :
الـرأى الآخر، ١٩٧٨.

اعتمد اقتصاد الكويت قبل النفط على أنشطة التجارة والملاحة وصيد اللؤلؤ، التى كانت تستوعب القسم الأكبر من القوة العاملة. وذلك بسبب الموقع الإستراتيجى وخبرة الكويتيين الواسعة بخطوط الملاحة البحرية إلى الهند وأفريقيا.

وفى عام ١٨٣١، كانت حصة الكويت من تجارة الخليج، تقارب ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى فى الواردات و ١٠٠ ألف جنيه فى الصادرات. وكما يقول لوريمر: كان الأسطول الكويتى يومها، يتألف من ١٥ بكلة حمولتها تتراوح بين ١٠٠ و ٤٥٠ طنا، و ٢٠ باتل وبكلة تتراوح حمولتها بين ٥٠ و ١٥٠ طنا، و ١٥٠ قاربا آخر تتراوح حمولتها بين ١٥ و ١٥٠ طناً. وفى عام ١٨٣٩ كانت الكويت تملك أكثر من ٣١٦ سفينة[١].

وكان موسم التجارة، يستمر عشرة أشهر، تبدأ فى سبتمبر لبيع التمور العراقية والسجاد الفارسى وأثواب القماش وأكياس السكر المشتراة من الكويت وعدن، فى الموانئ الموجودة على سواحل الخليج والهند، وفى موانئ إفريقية مثل ليمو وومومباسا وزنجبار. وفى رحلة العودة، كانت السفن تحمل معها جذوع شجر المنفرون الاستوائى من زنجبار لاستخدامها فى البناء.

أما موسم صيد اللؤلؤ، فقد كان يستغرق أشهر الصيف، ويؤمن للبحارة مصدراً ثانياً للدخل. وظلت تجارة اللؤلؤ مزدهرة حتى أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩) وظهور اللآلئ اليابانية الاصطناعية فى الأسواق بعد ذلك.

الديرة وغنيمة النفط:

كان اكتشاف حقل «البرقان» المصدر الرئيسى لنفط الكويت الخام، عام ١٩٣٨، بداية عهد اقتصادى جديد، وفى عام ١٩٤٦، بدأت شحنات النفط الخام تتدفق من أول منشأة تحميل فى ميناء الأحمدى. وبلغ حجم إنتاج النفط فى ذلك العام مامقداره ٥.٩ مليون برميل، أما عوائده المالية فكانت ضئيلة إذ بلغت ٢٢٠ ألف دينار. وظل حجم إنتاج النفط متواضعا، وكذلك العوائد النفطية حتى نهاية الأربعينات. وبحلول عام ١٩٥٠، حقق إنتاج النفط وعوائده المالية زيادة كبيرة، فبلغ الإنتاج ١٢٥ر٧ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٨ر٤ ملايين دينار.

وفى عام ١٩٥٥، قفز إنتاج النفط وعوائده قفزة ضخمة، حيث بلغ الإنتاج ٤٠٢.٧ مليون برميل، ووصلت العوائد إلى ١٠٠ر٥ مليون دينار.

وكان السبب الرئيسى فى تلك القفزة، تطبيق صيغة مناصفة الأرباح بين الحكومة وشركات النفط، ومنح امتياز جديد لشركة النفط الأمريكية المستقلة للتنقيب عن النفط ...

ومع مطلع الستينات، زاد حجم إنتاج النفط إلى ٦٣٣.٣ مليون برميل بعوائد مالية قيمتها ١٥٩.٥ مليون دينار عام ١٩٦١، وإلى ٨٦١.٥ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٢٠٦.٢ مليون دينار عام ١٩٦٥. وكان من أسباب تلك الزيادة، التوصل إلى اتفاقية ١٩٦٢ التى نصت على تنازل شركة نفط الكويت المحدودة عن حوالى ٦٠٪ من مساحة امتيازها وإعطاء الحكومة حقوق التنقيب عن النفط واستخراجه فى المساحة المتنازل عنها لشركة البترول الوطنية الكويتية التى أنشئت عام ١٩٦٠ بمشاركة القطاع العام بنسبة ٦٠٪ والقطاع الخاص بنسبة ٤٠٪ ثم انضمام الكويت إلى منظمة «أوبيك».

وحققت العوائد النفطية الكويتية، قفزة هائلة خلال عقد السبعينات، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، عقب الصدمة النفطية الأولى (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) والصدمة الثانية (بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩). فقد قفزت من ٢٨٠.٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٥٦.٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى ٥٩٤١ مليون دينار عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠.

وخلال عقد الثمانينات، اتجهت العوائد النفطية الكويتية إلى الانخفاض، لتصل فى منتصف الثمانينات مستوى قريبا من مستواها فى منتصف السبعينات، حيث وصلت فى العام المالى ٨٥ /١٩٨٦ إلى ٢٠٩٥ مليون دينار نتيجة للصدمة النفطية المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد والمفاجئ فى أسعار النفط العالمية. وفى السنة المالية ٨٦ /١٩٨٧، انخفضت العوائد النفطية إلى أدنى مستوى لها فى الثمانينات (١٤٨٤ مليون دينار) ووصلت إلى ١٩٩١ مليون دينار (٨٧ /١٩٨٨)، وإلى ١٧٨٨ مليون دينار (٨٨ /١٩٨٩)، ثم إلى ١٩٤٢ مليون دينار (فى آخر ميزانية ٨٩/ ١٩٩٠)[٢].

جدول (٢-١)

إيرادت الميزانية العامة من النفط(*)

(بالمليون دينار)

السنـــة الماليـــة	الإيـرادات النفطيـة
٧٦ / ١٩٧٧	٢٥٩٨
٧٧ / ١٩٧٨	٢٥٧٥
٧٨ / ١٩٧٩	٣٠٣٦
٧٩ / ١٩٨٠	٥٩٤١
٨٠ / ١٩٨١	٤٤٣٤
٨١ / ١٩٨٢	٢٧٦٤
٨٢ / ١٩٨٣	٢٣٣٥
٨٣ / ١٩٨٤	٢٩٢٣
٨٤ / ١٩٨٥	٢٤٩٣
٨٥ / ١٩٨٦	٢٠٩٥
٨٦ / ١٩٨٧	١٤٨٤
٨٧ / ١٩٨٨	١٩٩١
٨٨ / ١٩٨٩	١٧٨٨
٨٩ / ١٩٩٠	١٩٤٢(**)

(*) المصدر : بنك الكويت المركزى، النشرة الإحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

(**) تقديرى.

بيد أن الكويت كانت أولى دول الخليج التى حسمت فيها مسألة توزيع دخل النفط، بعد الاستقلال مباشرة فى عام ١٩٦٢. فقد اعتبر الدخل من النفط دخلاً وطنيا تستلمه الحكومة، وتحدد بنود الميزانية بقانون، يتقاضى الأمير بموجبه مرتباً سنويا قدره ١٢ مليون دينار كويتى.

ويقول إديث بنروز : إنه على الرغم من ضغوط الإدارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والإمارات بأقل من الثلث من دخل النفط كدخل شخصى لهم[٣]. بينما يذكر على خليفة الكوارى أن مخصصات رئيس الدولة فى الخليج قد تجاوزت هذه النسبة بكثير عام ١٩٧١. فالنسبة فى أبو ظبى ٤٢٫٧٪، وفى البحرين ٤٢٪، وفى قطر ٦٤٫٧٪ وتنخفض فى الكويت إلى ٥٫٥٪ كنسبة من إجمالى النفقات الجارية[٤].

* * *

على أثر تصدير البترول عام ١٩٤٦، بدأت الكويت إقامة إدارات الدولة الحديثة. وكان على رأس كل جهاز إدارى فرد من أسرة الصباح لإدارته بطريقته، إلى أن أسست دائرة للفتوى والتشريع، وحاولت وضع نظام للجهاز الإدارى.

وعندما تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم، عام ١٩٥٠، وضع نظاماً إدارياً حديثاً، تكون كالتالى :

* مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر المختلفة : المالية، والمعارف، والصحة، والشرطة. وكان بمثابة نواة لمجلس وزراء.

* ثلاثة مجالس منتخبة : المعارف، والشؤون البلدية، والإنشاءات. وكل مجلس كان يضم ١٢ عضواً. وقصد بتلك المجالس أن تكون بديلاً للمجلس النيابى.

وهكذا نشأت مؤسسات الدولة الحديثة حول أسرة الصباح، واستمرت كذلك، لدرجة يصعب معها تصور «الدولة» دون أسرة الصباح، فولى العهد ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبد الله الصباح ابن عم الأمير.

ووزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أخو الأمير، ووزير الدفاع، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أخو الأمير. ووزير الداخلية، الشيخ سالم صباح السالم الصباح ابن عم الأمير.

كما يشغل أفراد أسرة الصباح وزارة المالية - ولفترة وزارة النفط (الشيخ على الخليفة

العذبى الصباح)، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح)، ووزارة الإعلام (الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح)، ووزارة الدولة للشؤون الخارجية (الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح)(*).

كما تولى أفراد أسرة الصباح إدارة بنك الكويت المركزى (الشيخ سالم عبد العزيز الصباح). ومؤسسة البترول الكويتية (الشيخ على جابر العلى الصباح)، ومكتب الاستثمار الكويتى فى لندن (الشيخ فهد محمد الصباح). ومثل أفراد أسرة الصباح أغلبية المحافظين لمحافظات الكويت الخمس (العاصمة، والأحمدى، وحولى، والفروانية، والجهراء)، للتمرس بشؤون الحكم قبل شغل المناصب الوزارية، وبخاصة الدفاع والداخلية والخارجية التى تعتبر مراكز التدريب السياسية لتوارث الحكم مروراً برئاسة الحكومة.

وإلى جانب إدارة مؤسسات الدولة، فإن آل الصباح يعملون كمنظمى أعمال يتعاملون مع الحكومات والشركات الدولية ويديرون ١٢ شركة وبنكا (من ٤٣ شركة مدرجة بالبورصة)، من خلال مساهماتهم بحصص كبيرة فى أسهمها، أو مساهمات الدولة ذاتها(**).

كما هو موضح بالجدول (٢-٢)[٥] :

* حسب التشكيل الوزارى الأخير فى ١٩٨٩/٦/٢٣. وفى التشكيلات الوزارية السابقة، شغل وزارة البرق والبريد والهاتف (الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح)، ووزارة الأوقاف (الشيخ مبارك الحمد الصباح)، ووزارة الإرشاد (الشيخ جابر العلى السالم الصباح) .. ويلاحظ أن الأول شقيق رئيس مجلس الوزراء، والثانى والد وزير الإعلام، والثالث ابن عم رئيس المجلس فى التشكيل الأخير ..

** وذلك عدا الشركات المغلقة من غير شركات الاكتتاب العام، وعدا الوكالات التجارية.

جدول (٢-٢)

الشركات المدرجة بالبورصة التى تديرها أو تساهم بها أسرة الصباح

	إســـم الشـــركـــة
سالم جابر الأحمد الصباح.	بنك البحرين الدولى.
مبارك جابر الأحمد الصباح.	بنك البحرين الدولى - لؤلؤة الكويت العقارية.
حمد صباح الأحمد الصباح.	العقارات المتحدة.
أحمد عبد الله الأحمد الصباح.	بنك برقان - بنك البحرين والشرق الأوسط.
على عبد الله الخليفة الصباح.	بنك الخليج - السينما الكويتية.
على جراح الصباح.	بنك البحرين والشرق الأوسط.
محمد جراح الصباح.	العربية الدولية للتأمين.
طلال خالد الأحمد الصباح.	البنك الأهلى.
ناصر العذبى الصباح.	البنك التجارى.
محمد الخليفة الصباح.	أجهزة الاتصالات الهاتفية المتنقلة.
محمد صباح السالم الصباح.	الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.

وفى إطار توزيع السلطة والثروة، فإن العائلات الكبرى تمثل فى الوزارة ومجلس الأمة (المجلس الوطنى فيما بعد) وبقية مؤسسات الدولة. فقد شغلت عائلات الخرافى والعوضى والخالد والروضان كراسى وزارية لمدد مختلفة. ودخلت مجلس الأمة لدورات نيابية عديدة، عائلات العوازم والمطران والرشايدة والعتبان والعجمان والعنوز والظفير والفضول. ودخلت عائلات الغانم والمرزوق والفوزان والمضف فى علاقات مصاهرة مع آل الصباح.

وتركزت إدارات ومساهمات الشركات الثلاث والأربعين المدرجة بالبورصة فى ١٦ عائلة. بإجمالى أصول وصل إلى ١٥٫٥ مليار دينار، وبعدد أسهم فعلى بلغ ١٢٥٣٦ مليون سهم عام ١٩٨٨[٦]. كما هو موضح بالجدول (٢-٣):

جدول (٢-٣)

العائلات الكويتية والشركات المدرجة
بالبورصة التى تديرها أو تساهم بها

العائـــلات	الشركـــــات
الخرافى	بنك الكويت الوطنى - أمريكانا - الخليج للكابلات - الصناعات الوطنية - وربة للتأمين - الأهلية للتأمين.
الغانم	البنك التجارى الكويتى - بنك الكويت والشرق الأوسط - مشاريع الكويت الاستثمارية - العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الأهلية للتأمين - أجهزة الاتصالات الهاتفية.
المرزوق	البنك التجارى - البنك العقارى - بنك برقان - بنك البحرين الدولى - عقارات الكويت - أسمنت الكويت - لؤلؤة الكويت العقارية.
الحمد	بنك الكويت الوطنى- البنك التجارى- الكويتية المتحدة للدواجن - المخازن العمومية- الكويت للتأمين - أمريكانا - المقاولات والخدمات البحرية.
الصقر	بنك الكويت الوطنى - الاستثمارات الوطنية - العربية المساهمة - الأهلية للتأمين- وربة للتأمين- الكويت للحاسبات الإلكترونية- الساحل للتنمية والاستثمار.
البدر	بنك الكويت والشرق الأوسط - الساحل للتنمية والاستثمار- الاستشارات المالية الدولية - لؤلؤة الكويت العقارية - العقارات المتحدة- الكويت للحاسبات الإلكترونية - النقل البرى.
البحر	الكويتية للاستثمار- الدولية للاستثمار- صناعات التبريد- الكويتية للتأمين - الكويتية لصناعة الأنابيب - الأهلية للتأمين.

بهبهانى	البنك الأهلى - التسهيلات التجارية - العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الكويت للتأمين - السينما الكويتية - الفنادق الكويتية.
النفيسى	الاستثمارات الوطنية - بنك الخليج - بيت التمويل الكويتى - عقارات الكويت - بنك البحرين الدولى - الصالحية العقارية.
الفليج	بنك الكويت الوطنى- العربية للاستثمارات ..- صناعات التبريد الكويتية لصناعات الأنابيب - الصناعات الوطنية - المخازن العمومية - عقارات الكويت - الكويتية لبناء السفن.
النصف	الاستثمارات الوطنية - بنك برقان - الساحل للتنمية والاستثمار العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الخليج للكابلات - الأهلية للتأمين.
الصانع	الساحل للتنمية والاستثمار - مشاريع الكويت الاستثمارية - أمريكانا - الكويتية المتحدة للدواجن - الخليج للكابلات.
المطيرى	بنك الخليج - العربية للاستثمارات ..
المزينى	مشاريع الكويت الاستثمارية- الخليج للتأمين - السينما الكويتية.
الدبوس	بنك برقان - الاستشارات المالية الدولية - العربية الدولية للتأمين.
السلطان	بنك الخليج - الكويتية للتجارة والمقاولات.

وعلاوة على تأسيس العائلات الكبرى لشركات الاكتتاب العام والشركات المغلقة، فإن ١٤ عائلة تحتكر ٨٤٦ وكالة للاستيراد والتوزيع. منها عائلة واحدة تحتكر ١٤٧ وكالة، وثانية تستحوذ على ١١٢ وكالة، وثالثة تسيطر على ٨٠ وكالة. ..[٧] ومن تلك العائلات، الغانم، بهبهانى، الخرافى، اليوسفى، البحر، الساير، الوزان، الكاظمى، الشواف، بودى ..

من يأخذ ماذا ؟

لم تعرف الكويت نظام الميزانية الحديثة، إلابعد السنة المالية ١٩٦١/٦٠. فقد كانت المخصصات توزع على مختلف الدوائر الحكومية على أساس الحاجة ،دون وضع ميزانية رسمية.

وتمثل الميزانية العامة فى الكويت، الأداة الأساسية فى توزيع العوائد النفطية، أى : من يأخذ ماذا ؟

إذ تعتمد الدورة الاقتصادية - بما فى ذلك نشاط القطاع الخاص - على الإنفاق الحكومى (الاستثمارى والاستهلاكى) المعتمد بدوره على العوائد النفطية.

ويحدد الإنفاق الحكومى : من يأخذ ماذا، من خلال ثلاثة أبواب رئيسية : التعويضات العامة، والإنفاق الرأسمالى، والاستهلاك العام.

شراء الأراضى «التثمين»

لقد كان برنامج شراء الأراضى «التثمين» أو ماسمى تعويضات الاستملاكات العامة، أهم أبواب الإنفاق الحكومى. فقد اعتبر «التثمين» أو استملاك الدولة للأراضى، إحدى وسائل توزيع الثروة النفطية بين سكان الكويت، عبر نزع ملكية الأراضى والبيوت القديمة من المواطنين مقابل صرف قسائم الملكية(*) لهم فى الضواحى الجديدة بالإضافة إلى مبالغ ضخمة.

وقفزت قيمة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات من ١ر١٨٤ مليون دينار خلال الخمسينات إلى ٤٥٤.٧ مليون دينار فى عقد الستينات. فارتفعت أسعار الأراضى فى مدينة الكويت وفى الصحراء. وذكرت بعثة للبنك الدولى فى تقرير لها أن المساحة اللازمة لموقف سيارة واحدة فى مركز المدينة يبلغ سعرها ٧ آلاف دينار كويتى[٨]. وخلال السنوات العشر ١٩٥٧ - ١٩٦٧، وصلت نسبة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات ٢٥ بالمائة إلى مجموع الإنفاق الحكومى و٢٤ بالمائة من مجموع دخل النفط للفترة ذاتها[٩]. ورغم أن الحكومة اتجهت إلى خفض مخصصات تعويضات الاستهلاكات عام ١٩٦٧، بناء على توصيات البنك الدولى، إلا أن تلك المخصصات عادت إلى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، مع زيادة العوائد النفطية لزيادة أسعار النفط الخام. وبلغت تلك المخصصات ٤ر٨٧١ مليون دينار خلال عقد

* جمع قسيمة سكنية، ويقصد بها قطعة الأرض التى تصرفها الحكومة للمواطن الكويتى للبناء عليها. وكانت مساحتها فى البداية تصل إلى ١٠٠٠ متر مربع ثم انخفضت إلى ٧٥٠م ثم إلى ٦٠٠م ثم إلى ٥٠٠م. واعتباراً من عام ١٩٨٦ أصبحت مساحة القسيمة حوالى ٤٠٠ - ٣٥٠م.

السبعينات، وقفزت خلال الثمانينات إلى ١٧٨.٠ مليون دينار، بنسبة ٧.٩ بالمائة من إجمالى إيرادات الميزانية فى سنوات الثمانينات. ونالت الأسرة الحاكمة والعائلات الكبرى حصة الأسد من تلك التعويضات التى بلغت (٣٢٩.٢ مليون دينار)، حيث كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضى العقارية، كما سجلت مساحات أخرى فى الصحراء.

(جدول ٢-٤)

تطور الإنفاق على تعويضات الاستهلاكات العامة «التثمين»

(بملايين الدنانير)(*)

الفترة الزمنية	القيمة
الخمسينات	١٨٤,١
الستينات	٤٥٤.٧
السبعينات	٨٧١.٤
الثمانينات	١٧٨.٠٠

* المصدر: الكويت مجلس التخطيط - وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

العام والخاص:

لقد كان من نتائج ملكية الحكومة المطلقة لقطاع النفط، تملكها لمعظم أدوات الإنتاج الرئيسية. فنسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى، كانت بمتوسط ٢٥ بالمائة، فى منتصف الثمانينات، فيما كان متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تكوين رأس المال الثابت الإجمالى أقل من ١٠ بالمائة خلال الفترة(١٠).

وتتحدد نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى وفى الإنفاق الاستثمارى، بحجم الإنفاق الحكومى الذى يتحدد أصلاً بالعوائد النفطية.

إن الإنفاق الاستثمارى الحكومى، وسيلة ثانية لتوزيع الثروة النفطية، باعتباره محدداً لمساهمة القطاع الخاص. وتمثل الاستثمارات الإنشائية الحكومية مجالا كبيرا لذلك. كما تنتهج الحكومة سياسة الدعم لكثير من الأنشطة التى يمارسها القطاع الخاص مثل الإعفاءات الجمركية لوارداته والحماية الجمركية لمنتوجاته، علاوة على تخصيص قروض ميسرة وقسائم لإقامة المشروعات بأسعار رمزية.

كما أن هناك دعماً نقديا مباشراً لمشروعات الإنتاج الزراعى والحيوانى. وقد بلغ إجمالى هذا الدعم ١٢٤٧٧ مليون دينار وذلك فى الفترة من عام ١٩٨٤/٨٣ وحتى عام ١٩٨٧/١٩٨٦، كما قدمت الدولة حوالى ١.٠ مليارات دينار كقروض زراعية للفترة ٨٠-١٩٨٧(١١).

وإلى جانب ذلك، تدخلت الحكومة بعد أزمة المناخ، وقامت بشراء ٣٣ شركة مقفلة لاختلال هياكلها المالية والإدارية، كما زادت حصتها فى رؤوس أموال الشركات المساهمة الكويتية المدرجة بالبورصة فى الفترة ذاتها. انظر الجدول (٢-٥).

جدول (٢-٥)

حصص الحكومة بالشركات المساهمة الكويتية (١٩٩٠)(*)

اسم الشركة	نسبة مئوية
١- بنك الكويت والشرق الأوسط.	٤٩ر٣٩
٢- البنك العقارى.	١٦ر
٣- بنك برقان.	٥١ر٩٤
٤- بيت التمويل الكويتى.	٢١ر٤٤
٥- الكويتية للاستثمار.	٥٣ر١١
٦- الاستثمارات الخارجية.	٩٩ر١٩
٧- الدولية للاستثمار.	٧ر٨٩
٨- الاستشارات المالية.	٤١ر٦٩
٩- مشاريع الكويت الاستثمارية.	٤ر٨٢
١٠- الاستثمارات الوطنية.	١٧ر٤٥
١١- الخليج للتأمين.	٦٧ر٦٨
١٢- الكويت للتأمين.	٠٦ر
١٣- الأهلية للتأمين.	٥ر٠٣
١٤- وربة للتأمين.	٤٩ر٥٨
١٥- عقارات الكويت.	٤ر٨١
١٦- العقارات المتحدة.	٤٢ر٨٠
١٧- الوطنية العقارية.	١٩ر٠٨
١٨- الصناعات الوطنية.	٥١ر٣٧
١٩- الأنابيب المعدنية.	١ر١٩
٢٠- أسمنت الكويت.	٢٨ر٠٥
٢١- صناعات التبريد.	٢٧ر٥٧
٢٢- الخليج للكيبلات.	٢٤ر٢٤
٢٣- الصناعات الدوائية.	٢١ر٩٨
٢٤- المقاولات البحرية.	٤٥
٢٥- بناء وإصلاح السفن.	١٧ر٤٥
٢٦- السينما الوطنية.	٩٤ر
٢٧- الفنادق الكويتية.	٦١ر٨٥
٢٨- المخازن العمومية.	٤٠ر١
٢٩- مجمعات الأسواق.	١٦ر٠٢
٣٠- الهواتف المتنقلة.	٤٨
٣١- نقل وتجارة المواشى.	٢٩ر٢٩
٣٢- الأسماك المتحدة.	٤٨ر٣٤
٣٣- المتحدة للدواجن.	٣٣ر٨٦

* المصدر : سوق الكويت للأوراق المالية، البيانات المالية للشركات، ١٩٩٠. رضا هلال، الحكومة تبيع المغلقات للقطاع الخاص، الأنباء، ١٩٩٠/٥/٣.

أزمة المناخ :

كانت أزمة المناخ، فى التقييم النهائى، مناسبة استخدمت فيها السياسة الإنفاقية كوسيلة لتوزيع الثروة النفطية ..

فكيف كان التدخل ؟

فى أعقاب الارتفاع الكبير فى أسعار النفط الخام (وخاصة بعد الصدمة النفطة الثانية عام ١٩٧٩) وازدهار النشاط الاقتصادى، زادت القدرة التمويلية لدى كثير من المستثمرين الكويتيين. ومع ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتى لاستثمار تلك الأموال، والقيود التى فرضت على تأسيس الشركات، لجأ المستثمرون إلى الدول الخليجية المجاورة، لتأسيس شركات خليجية (٤٢ شركة بقاعدة إصدار ١.٨ مليون دينار) .. وجرى تداول أسهم تلك

الشركات فى سوق غير رسمية (موازية) فى مبنى تملكه إحدى شركات الاستثمار، سمى باسم السوق المعروف فى نفس المكان «سوق المناخ» حيث كانت توجد فيه مجموعة من المكاتب والوسطاء الذين قاموا بالترويج لأسهم تلك الشركات وتسهيل عقد صفقاتها.

كما دخلت سوق المناخ الشركات المساهمة الكويتية المقفلة (غير المدرجة فى البورصة)، التى ساعدت على تكاثرها البنوك التجارية وشركات الاستثمار (من خلال الإقراض الشخصى)، حيث تأسست ٩٩ شركة منها بين يناير ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٨٢. وفى نوفمبر ١٩٨١، اعترفت الحكومة - من خلال وزير التجارة والصناعة - بسوق المناخ، وتم إنشاء مكتب لوزارة التجارة والصناعة لمراقبة التعامل فى السوق، بدأ عمله فى ٩ مارس ١٩٨٢.

وتسابق الجميع إلى سوق المناخ، وبلغ حجم التداول فى الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٨٢ حوالى مليارى سهم، وذلك نتيجة لتحقيق مستثمرين لأرباح كبيرة بالمضاربة على الأسهم. وشجع ذلك كثيرا من الأفراد على الدخول إلى السوق كمضاربين أو وسطاء للاستفادة من تلك الأرباح، فزادت المضاربة وكثر عدد المضاربين مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم بشكل كبير. ومع التوسع فى نظام البيع الآجل والاقتراض من البنوك لتمويل ذلك البيع، بدأت تعقد صفقات ويسدد ثمنها بشيكات ليس لها رصيد فى البنوك. وعندما امتنعت البنوك عن سداد تلك الشيكات، تراجعت أسعار الأسهم، وتدنى حجم التداول إلى ٧٢ مليون سهم فى سبتمبر ١٩٨٢، وتوقف الكثيرون عن دفع قيمة شيكاتهم المترتبة على المعاملات وعقود البيع الآجل، وعجز المتعاملون عن دفع الالتزامات المالية التى تعهدوا بها نتيجة تشابك الحقوق والالتزامات. وكانت النتيجة حدوث ماسمى «أزمة المناخ»، التى تمثلت فى شيكات آجلة لحوالى ٥٥٠٠ شخص وشركة بعدد ٢٩ ألف شيك، وبقيمة ٢٧ مليار دينار (حوالى ٨٨ مليار دولار).

وقد تدخلت الحكومة باستخدام السياسة الإنفاقية على خطوتين، كانت الخطوة الأولى عام ١٩٨٢ عبر «مؤسسة تسوية معاملات الأسهم التى تمت بالأجل» بشراء تعويضى للأسهم من بعض المتضررين، بما قيمته ٢٠٠٠ مليون دينار موزعة ما بين تعويض الصغار وشراء أسهم للمحافظة على سعر أدنى لها وقروض للمتضررين.

ثم كانت الخطوة الثانية عام ١٩٨٦ عبر «برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة» لتسوية الديون المترتبة للجهاز المصرفى على العملاء. وفى نهاية ١٩٨٩، رؤى تسوية

مديونيات العملاء الصغار (الغاية ٢٥٠ ألف دينار) والذين يشكل حجم مديونياتهم نسبة ٢.٥ بالمائة فقط من إجمالى مديونيات العملاء الخاضعين للبرنامج[١٢].

دولة الرفاه:

نتيجة احتكار الحكومة لقطاع النفط، ولتوزيع الثروة النفطية، رغبة فى الاستقرار السياسى، تحولت الكويت إلى دولة رفاه اجتماعى، من خلال تعاظم الإنفاق الجارى على الخدمات. فأخذت الدولة على عاتقها تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطن على حسابها، كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكانية والإعلامية.

فبعد زيادة أسعار النفط والإيرادات النفطية فى السبعينات، تضاعف حجم الإنفاق الجارى على الخدمات خمس مرات، مقارنة بما كان عليه فى الستينات. إذ قفز من ٣٤١.٤٨ مليون دينار إلى ١٩٦٤.٥١ مليون دينار، أى بنسبة زيادة ٤٧٥ بالمائة.

ورغم تراجع الإيرادات النفطية فى الثمانينات، إلا أن حجم الإنفاق الجارى على الخدمات ظل يتزايد، حتى بلغ ٧٤٧٣.٢٣ مليون دينار، مسجلاً زيادة قدرها ١٨٨٩.٨ مليون دينار أي بنسبة زيادة ٩٦.٢ بالمائة. مما يدل على أن قيمة الإنفاق الجارى على الخدمات، قد تضاعفت فى فترة الثمانينات عما كانت عليه فى فترة السبعينات. ووصل نصيب الفرد من هذا الإنفاق فى السنة المالية ٨٣ / ١٩٨٤ مامقداره ٦٢٥ دينارا (أكثر من ألفى دولار).

وحازت الخدمات التعليمية، الاهتمام الأول، بنسبة ٤٥.٣ بالمائة فى الستينات و٤٨.٦ بالمائة فى السبعينات، و٣٤.١ بالمائة فى الثمانينات من إجمالى الإنفاق الجارى على الخدمات.

أما الإنفاق على الخدمات الصحية، فكان بنسبة ٢٩.١ بالمائة و٢٠ بالمائة و١٩.٧ بالمائة على التوالى خلال نفس الفترات وزادت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من ٨.٦ بالمائة إلى ١٢.٢ بالمائة إلى ٢٧.٤ بالمائة من إجمالى الإنفاق على الخدمات على التوالى فى نفس الفترات.

وإلى جانب خدمات التعليم والتطبيب وتأمينات العمل والعجز والشيخوخة، كانت الحكومة توفر خدمة السكن للمواطنين من خلال برنامج القسائم والقروض، حيث يعطى المواطن قسيمة

أرض وقرضاً (بقيمة حوالى ٥٠ ألف دينار) لبناء «ڤيلا سكنية». وبعد قرار الحكومة بإلغاء برنامج القسائم والقروض عام ١٩٧٨، كانت الهيئة العامة للإسكان هى المكلفة ببناء المساكن للمواطنين. وبلغت مخصصات الهيئة خلال الثمانينات مايزيد على مليار دينار (أى ٣٣٠٠ مليون دولار)(١٣).

وأخيراً، ترتبط قوة العمل بشكل كبير بالإنفاق الحكومى، وذلك نتيجة للتفضيل المعطى للوظيفة الحكومية من جانب الكويتيين إذ يمثلون أكثر من ٤٠ بالمائة من العاملين فى الجهاز الحكومى (والوظائف العسكرية والخاصة ..)، فى حين أن نسبتهم لم تزد عن ٥.٣ بالمائة من إجمالى قوة العمل فى القطاع الخاص الذى تمثل العمالة غير الكويتية نسبة ٩٤.٧٪ من إجمالى العاملين فيه.

وقد يرجع ذلك، إلى أن المادة (٤١) من الدستور تنص على توفير فرصة عمل لكل مواطن، الأمر الذى أدى إلى تكديس أعداد كبيرة من العمالة الوطنية (الكويتية) فى الجهاز الحكومى.

وتتوزع العمالة غير الكويتية بين عمالة أجنبية (معظمها أسيوية) وعمالة عربية (معظمها من الوافدين العرب بالإضافة إلى المقيمين بالكويت - بدون جنسية).

وبلغت نسبة العمالة الأجنبية إلى العمالة العربية ١ : ١(*). بيد أن زيادة أعداد العمالة الأجنبية (غير العربية) ترجع إلى رخصها النسبى ومناسبتها للمشروعات التنموية المظهرية، وأسباب أمنية تتعلق بحماية أصحاب الثروة النفطية من اضطرابات قد يثيرها فقراء البلدان العربية غير النفطية بحجة أحقيتهم فى تلك الثروة من منطلق قومى. بالإضافة إلى استخدام نسبة كبيرة من العمالة الأسيوية كخدم فى المنازل وبائعين، وكانت نسبة قوة العمل الكويتية إلى إجمالى العمالة لاتزيد عن ٢٠ بالمئة (انظر الجدول).

* تزيد النسبة فى البحرين إلى ٣ : ١ وفى الإمارات العربية المتحدة إلى ٦ : ١. انظر : على الموسى، السياسة السكانية ومستقبل التنمية، ورقة غير منشورة مقدمة إلى منتدى التنمية - البحرين - ١٩٨٥.

جدول (٢-٦)

تطور قوة العمل موزعة بين الكويتيين وغير الكويتيين

(١٩٧٥ - ١٩٨٥)(*)

	كويتيون بالألف	غير كويتيين بالألف	جملة بالألف	نسبة العمالة الكويتية إلى إجمالى قوة العمل٪
١٩٧٥	٨٧.٤	٢١١.٢	٢٩٨.٦	٢٩.٢
١٩٨٠	١٠٧.٦	٣٨٣.٧	٤٩١.٣	٢١.٩
١٩٨٥	١٢٦.٣	٥٤٣.٧	٦٧٠.٠	١٨.٩

* المصدر : وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

وقد أدى ذلك، مع تزايد الإنفاق الحكومى على مشروعات البنية التحتية والرفاه الاجتماعى بعد الثورة النفطية، إلى اختلال التركيبة السكانية، بزيادة عدد السكان الوافدين عن عدد السكان الكويتيين، لدرجة أن أصبح الكويتيون «أقلية» فى الكويت فبعد أن كان الكويتيون يمثلون حوالى نصف السكان عام ١٩٦٥ (٤٧.٥ بالمائة)، انخفضت نسبتهم إلى ٣٨.٨ بالمائة. من إجمالى السكان عام ١٩٨٩. (انظر الجدول) ولمواجهة ذلك رفع شعار «تكويت» الوظائف والأعمال فى السنوات الأخيرة، الذى عنى عملياً زيادة الإساءة إلى الوافدين العرب و«تفنيش» عدد منهم - بالتعبير الدارج هناك وقتها - أى إنهاء عقودهم(*).

* يعانى الوافد العربى بالكويت والدول الخليجية الأخرى من ازدواجية موقفه هناك. فهو من ناحية يحس بالضجر من سوء معاملته، إلا أنه من ناحية أخرى، يسعى لتجديد إقامته عاماً بعد آخر لإشباع نزعاته الاستهلاكية وزيادة مدخراته، وهما الأمران اللذان لايجدهما فى بلده الذى وفد منه.

جدول (٢-٧)

تطور عدد الكويتيين وغير الكويتيين (٧٧ - ١٩٨٩)

(بالألف نسمة)(*)

السنة	الكويتيون	غير الكويتيين	الإجمالي
١٩٧٧	٥١١	٦٢٧	١١٣٨
١٩٧٨	٥٣.	٦٨١	١٢١١
١٩٧٩	٥٤٩	٧٤١	١٢٩.
١٩٨.	٥٧.	٨..	١٣٧.
١٩٨١	٥٩١	٨٤١	١٤٣٢
١٩٨٢	٦١٤	٨٨٣	١٤٩٧
١٩٨٣	٦٣٧	٩٢٩	١٥٦٦
١٩٨٤	٦٦١	٩٧٦	١٦٣٧
١٩٨٥	٦٨٦	١.٢٦	١٧١٢
١٩٨٦	٧١٢	١.٧٨	١٧٩.
١٩٨٧	٧٣٩	١١٣٣	١٨٧٢
١٩٨٨	٧٦٧	١١٩١	١٩٥٨
١٩٨٩	٧٩٦	١٢٥٢	٢.٤٨

* المصدر : وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

الرقيق الآسيوى :

صاحب الثروة النفطية ودولة الرفاهة فى الكويت، استخدام نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، كخدم فى المنازل.

فقد وصل عدد الخدم، عام ١٩٨٥، إلى ١١٦ ألف، بنسبة تزيد عن ٢١ بالمائة من إجمالى قوة العمل الوافدة (٥٤٣ ألف عامل) وتتجاوز ٩. بالمائة من إجمالى قوة العمل المحلية (من الكويتيين). أى أن كل واحد من قوة العمل الكويتية يقابله خادم. ولذلك كان مألوفاً، أن نجد فى كل منزل كويتى، أو خلف كل سيدة كويتية خادمة سيلانية أو هندية أو فليبينية، تقوم بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال على مدار اليوم مقابل ٣. ديناراً شهرياً (حوالى مائة دولار) وفى نهاية يونيو ١٩٩. ثارت قضية الخادمات الآسيويات فى الصحف الكويتية، كما حدثت أزمة دبلوماسية بين حكومتى الكويت وسيلان حول تلك القضية. فقد أعلن وزير العمل السيلانى، أنه زار الكويت متنكراً فى شخصية مهندس مدنى حتى يستطيع متابعة مايجرى لمواطنات بلاده، واكتشف أن المواطنات السيلانيات يرغمن على العمل فى مهنة «البغاء».

وروى الوزير السيلانى لـ «رويتر» تجربته قائلا : «لقد شاهدت النساء السيلانيات اللاتى ليس لهن حول ولاقوة واللاتى يذهبن إلى هناك للعمل كمديرات منزل يجبرن على العمل فى مجال الدعارة والبغاء، وعلى الفور أصدرت أوامرى بوقف عملية الاتجار بالرقيق هذه .. إننى أهيب بكل نسائنا عدم الذهاب إلى الكويت، إنها شبيهة بشراء تذكرة إلى جهنم».

وقال الوزير «هناك مائة امرأة سيلانية يأتين يوميا إلى مقر السفارة السيلانية فى الكويت للشكوى من أرباب أعمالهن ومن أنهن يجبرن على العمل ١٢ ساعة يوميا ثم يرسلن بعد ذلك إلى منازل أخرى للعمل أعمالاً إضافية».

ونوه وزير العمل السيلانى إلى أنه قام بزيارة ١٥. مكتب تخديم فى الكويت، وأن تلك المكاتب تقوم بعرض صور فى «ألبومات» لنساء سيلانيات مع الأسعار الخاصة بهن لتسهيل أعمال الدعارة كما قال.

وقال : «إن العديد من هؤلاء النسوة لايستطعن العودة إلى بلادهن لأن أسرهن وأزواجهن لن يقبلوا بهن بعد الآن. وهن يفضلن الانتحار على العودة، إننى لم أشاهد فى حياتى مثل هذه المأساة»(١٤).

المعزب - الكفيل

كان من أهم تأثيرات صيد اللؤلؤ وتجارته - اجتماعيا - تحديد العلاقة بين رب العمل (المعزّب أو الكفيل) والمستخدم أو المكفول فى المجتمع الكويتى.

فقد انتقلت الصلة الاجتماعية بين النوخذه والطواش (تاجر اللؤلؤ) والبحارة (ابتداءً من الغواص إلى السيب إلى الرديف)، لتكون نفس الصضلة بين المعزب والمستخدم. فكانت الصلة بين المعزب (التاجر أو النوخذه إذا كان مالكا للسفينة) بالبحارة، تبدأ «بالسلفية» وهى مقدم نقدى فى هيئة دين يدفعه التاجر للبحارة عند موسم الغوص لإقامة أود أسرهم فى غيبتهم التى قد تستمر طوال موسم الغوص. ويحصل البحارة فى نهاية الموسم على حصتهم من بيع اللؤلؤ وتسمى «تسكام». ولما كان أغلب عمل الغواصين موسميا، فإنهم يتعطلون طوال موسم الشتاء والربيع، ولذلك يحصلون من التاجر نفسه أو النوخذه على مبلغ آخر فى هيئة قرض يسمى «خرجية» أو مصروف جيب، مقابل العمل لدى التاجر نفسه أو النوخذة فى الموسم المقبل، وتسجل جميع هذه الديون فى دفتر حساب التاجر. وكان البحارة فى أكثر من ٩٠ بالمائة من الحالات لايكسبون من وراء إسهامهم فى صيد اللؤلؤ ما يكفى لتسديد الديون للتاجر أو النوخذه، فكأنهم كتب عليهم العمل للتاجر نفسه أو النوخذة ماتبقى من حياتهم المهنية[١٥]. وترتب على ذلك أن تكون صلة المعزّب (التاجر أو النوخذه) بالبحارة صلة «استزلام» كاملة. وانتقلت صفة «الاستزلام» لتكون طابع العلاقة بين رب العمل (المعزّب) والمستخدم أو العامل فى النشاط الاقتصادى عموما. فالمعزب مسئول عن إعالة المستخدم أو العامل، ويتحكم فيه، وله الحق فى إنهاء علاقة العمل فى أى وقت شاء ولأى سبب. وفى حقبة النفط، وبسبب الأعداد الكبيرة الوافدة للعمل بالكويت، أصبح للمعزب دور اجتماعى مضاف هو دور «الكفيل». فـ «المعزب - الكفيل» مسؤول مسؤولية كاملة عن السلوك العام للمستخدم أو العامل الوافد (المكفول). فهو الذى يمنح «الإقامة» للمكفول أو يلغيها، ولايستطيع المكفول إجراء أية معاملة رسمية مع الهيئات الحكومية (استخراج ترخيص عمل أو تجارة أو رخصة قيادة) بدون «التوقيع» المعتمد للكفيل .. ولايمكنه العمل لدى شخص آخر

بدون موافقته، ويتعذر عليه السفر خارج البلد إلا برضا الكفيل الذى يحتفظ بجواز سفره بمجرد دخوله البلاد(*) وللكفيل الحق فى إنهاء العمل أو الشراكة مع الشخص المكفول، وله أن يطلب ترحيله فى أى وقت.

ومثلت «الكفالة» مصدراً لأشكال من الارتزاق والإثراء. فلما كان من المتعذر على غير الكويتى أن ينشئ أو يمتلك مشروعاً بالكامل بموجب القانون، كان عليه أن يلجأ إلى «كفيل» يشاركه فى الأرباح ولايشاركه فى رأس المال أو العمل. ليقدم له الغطاء القانونى «الكفالة». ومن تلك الأشكال، أن يقوم «الكفيل» باستخدام عمال من دولة أخرى على كفالته، لتشغيلهم لدى أصحاب عمل آخرين مقابل نسبة من أجورهم.

وكان بإمكان «الكفيل» استخراج موافقات «عدم ممانعة» لتمكين العمال من دول أخرى دخول الكويت والبحث عن عمل، مقابل مبلغ من المال يدفعه المكفول للكفيل.

* تعذر على الكثيرين من العمالة الوافدة إلى الكويت العودة إلى بلادهم بعد الغزو العراقى، بسبب احتفاظ الكفلاء بجوازات سفرهم.

الديرة والأمير:

أظهرت أسرة الصباح قدراً كبيراً من التسامح السياسى مع القبائل الأخرى، فخلافاً لإمارات الخليج المجاورة، نصب صباح الأول حاكماً بعد اتفاق قبلى وليس بالعسف والقهر.

واندمج أعضاء الأسرة مع القبائل البارزة فى الكويت، من خلال آليات المصاهرة بالزواج والمصالح المشتركة والمشاركة فى إدارة شؤون البلاد المحلية.

ولذلك، شهدت الكويت تجربة ديمقراطية مبكرة، تحددت دوماً (تقدماً أو نكوصاً) بهامش التراضى بين أسرة الصباح من جانب والقبائل البارزة والمعارضة الجديدة حول القدر المسموح به لمشاركة أهل الديرة «البلد» فى الحكم، ولم يكن الصراع خلال تلك التجربة حول وجود أسرة الصباح فى الحكم من عدمه، وإنما كان حول المشاركة فى الحكم والثروة.

ففى عام، ١٩٢١ قامت أول حركة فى الكويت تطالب بأن يشارك أهل الديرة الأمير فى حكم البلد. وكان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى فى اختيار الأمير من بين أفراد الأسرة الحاكمة، ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من أسرة الصباح والأهالى لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف»[١٦].

وقد قامت تلك الحركة بالأساس على أكتاف التجار، الذين أضيروا من الحصار التجارى الذى فرضته بريطانيا على الدولة العثمانية، ومن ثم كانت مطالبتهم بتأسيس مجلس شورى يبحث فى شؤون البلاد المحلية، دون انفراد الشيوخ بتلك الشؤون، وبخاصة التجارة. ولم يجد الأمير الشيخ أحمد الجابر مانعاً من الاستجابة لطلب التجار، وتأسس مجلس الشورى الذى انفض بعد أشهر قليلة بسبب الخلافات بين الأمير والمجلس وللخلافات الحادة بين أعضاء المجلس أنفسهم.

أما حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، فقد طالبت بإنشاء مجلس تشريعى وليس استشاريا، وتنظيم الحياة الاقتصادية فى البلاد، وإنشاء دائرة نظامية للشرطة والأمن العام، وضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل الأهالى وأن يسمع شكواهم.

وأخذت الحركة بعداً إصلاحياً، تمثل فى المطالبة بفتح المدارس على أوسع نطاق. وتمثل بعدها

القومى فى المطالبة بإغلاق أبواب الكويت فى وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران)، والسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أى عربى من دخول البلاد.

وناصر الحركة الشيخ عبدالله السالم (ولى العهد) حتى لاتتحول إلى أسلوب العنف. وجرى انتخاب المجلس الشورى فى صيف ١٩٣٨ بواسطة ١٥٠ أسرة .. وتكون من ٣٤ عضواً .. واختير عبدالله السالم الذى ناصر الحركة رئيساً له.

وخلال ستة أشهر، طالب المجلس بالإطلاع على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا، فاحتج المقيم البريطانى بأن الشؤون الخارجية هى من اختصاص الحكومة البريطانية وهى عقد بين الشيخ والإنجليز، وليس لطرف آخر حق النظر فيها. كما طالب المجلس الأمير بتنحية السكرتير الخاص له الذى كان فارسى الأصل.

واستطاع المجلس، إصدار أول وثيقة دستورية (القانون الأساسى)، كما نجح فى إقامة إدارة مدنية فى البلاد. إلا أن المجلس حل بعد ذلك، فى ديسمبر ١٩٣٨، ووعد الأمير بإجراء انتخابات جديدة. وقاوم عدد من النواب قرار فض المجلس واعتصموا فى حصن ولم يستسلموا إلابعد تضييق الخناق عليهم وتأمينهم على مستقبلهم.

وجرت الانتخابات الجديدة فى مارس ١٩٣٩، إلا أن المجلس الجديد لم يضم الأعضاء المتنفذين فى المجلس السابق. واختفى المجلس الجديد عند قيام الحرب العظمى الثانية[١٧].

بيد أن الحركة الديمقراطية فى الكويت، اتجهت إلى تجذير بعدها القومى، بتأثير المد القومى الناصرى فى الخمسينات. ففى مجلس الأمة، الذى أنشئ عام ١٩٦١، تظهر مجموعة من النواب أطلق عليهم اسم «النواب الوطنيين» من جماعة مجلة الطليعة[*] وحركة القوميين العرب والمتحالفين معهم. وكانت هذه المجموعة قد قامت بتعبئة السكان لمساندة وحدة سوريا ومصر بتنظيم مهرجانات وتظاهرات لهذا الغرض فى عام ١٩٥٩، مما حدا بالأمير إلى إغلاق الأندية والصحف والمجلات، وإعلان مايشبه الأحكام العرفية فى البلاد. واستمر ذلك إلى إعلان الدستور[١٨].

* صدر عددها الأول فى ١٩٦٢/٦/١٣، صاحب امتيازها سامى أحمد المنيس رئيس جمعية الصحفيين الكويتيين لأكثر من دورة، ورئيس تحريرها أحمد يوسف المنيس، وهى أكثر الدوريات تعرضاً للتعطيل فى تاريخ الصحافة الكويتية. وجميع ماتنطوى عليه من مواد خاضع لنسق فكرى قومى.

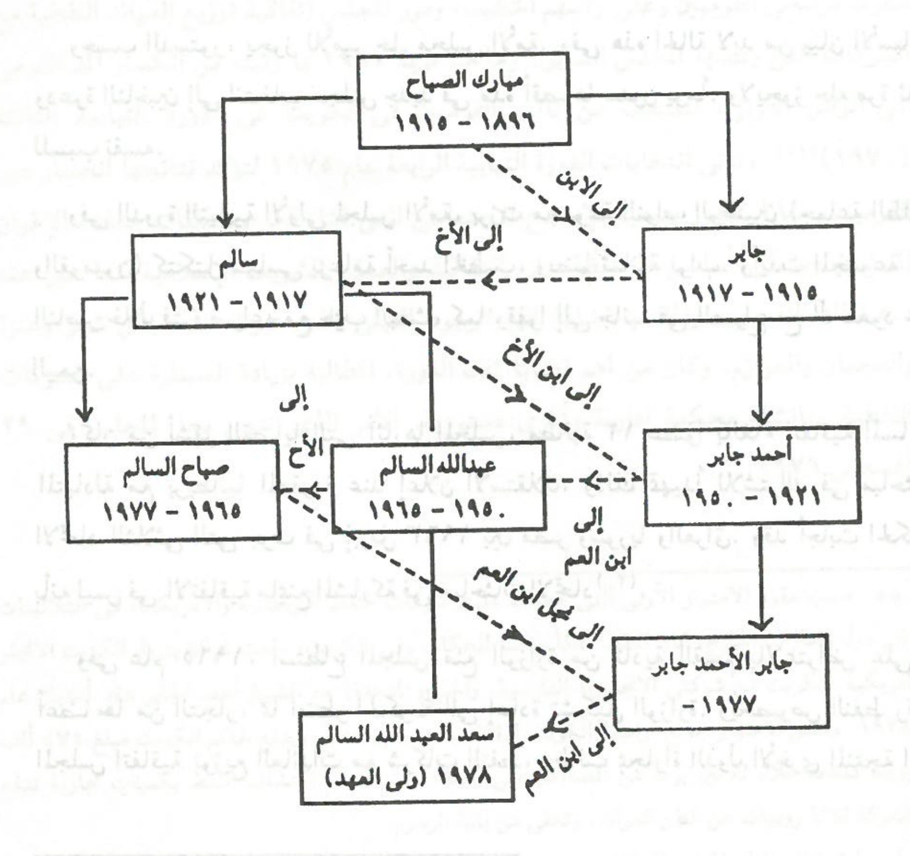
بعد استقلال الكويت، تكونت هيئة تأسيسية لوضع الدستور، من ٢٠ عضواً بالانتخاب والتعيين، وشكل فيها الأعضاء المنتخبون الأغلبية. ورغم انضمام أعضاء الوزارة (١٤ منهم من أسرة الصباح) إلى الهيئة بحكم مناصبهم، إلا أن الأعضاء المنتخبين هم فقط الذين صوتوا على الصيغة النهائية للدستور، لتأخذ العملية مضموناً ديمقراطيا.

وجاء الدستور ليعكس صيغة حكم وراثى دستورى مقيد. فجعل الخلافة وراثية محصورة فى الذكور من خط مبارك فى أسرة الصباح، عن طريق ولاية العهد. فالأسرة تختار ولى العهد، ثم تفرض تلك التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة، لتتم المبايعة بأغلبية الأعضاء، ثم يصدر الأمير مرسوماً بتعيين ولى العهد[١٩].

ووفقا لذلك، تم تداول وراثة الحكم بين فرعى أسرة مبارك الصباح (السالم، الجابر) فورث الأمير عبدالله السالم الصباح الذى خلف ابن عمه (أحمد الجابر) الأخ صباح السالم الصباح عام ١٩٦٥ ثم نجل ابن العم جابر الأحمد الجابر عام ١٩٧٧ .. وتم تعيين سعد العبدالله الصباح ابن الأمير الأسبق وابن عم الأمير الحالى فى فبراير ١٩٧٨. (انظر الشكل التوضيحى).

شكل توضيحى (٢-١)

خطا القرابة والإمارة بعد تولى مبارك الصباح



خط القرابة

خط الإمارة

ونص الدستور على أن يمارس مجلس الأمة السلطة التشريعية وينتخب كل أربع سنوات بوساطة جميع الذكور البالغين الذين يحملون الجنسية الكويتية(*).

وحسب الدستور، يجوز للأمير حل مجلس الأمة. وفى هذه الحالة لابد من بيان الأسباب، ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد فى مدة أقصاها ستون يوماً. ولايجوز حله مرة ثانية للسبب نفسه.

وفى الدورة النيابية الأولى لمجلس الأمة، برزت مجموعة النواب الوطنيين (جماعة الطليعة والقوميون) كتكتل سياسى بزعامة أحمد الخطيب، ويضم ثمانية نواب. وأيدت المجموعة عبد الناصر خلال فترة صراعه مع حزب البعث، كما وقفوا إلى جانبه فى الصراع مع آل سعود حول اليمن.

وكان من أشهر القضايا التى أثارها المجلس، مطالبة ١٢ عضوا بإلغاء اتفاقية المساعدة المتبادلة مع بريطانيا المعقودة عند إعلان الاستقلال، وذلك تمهيداً للاشتراك فى مباحثات الاتحاد الثلاثى التى جرت فى إبريل ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق. وقد أجابت الحكومة بأنه ليس فى الاتفاقية مايمنع المشاركة فى مباحثات الاتحاد(٢٠).

وفى عام ١٩٦٥، استطاع المجلس منع الوزارة من تأدية القسم بالاعتراض على أن أعضاءها من التجار، مما اضطر الحكومة إلى إعادة تشكيل الوزارة. وبخصوص النفط رفض المجلس اتفاقية توزيع العائدات مع شركات النفط، وطالب بمجاراة الدول الأخرى المنتجة التى

* جرى التمييز بين الكويتى الأصل، الذى يقيم هو أو أصوله فى الكويت قبل ١٩٢٠، وبين مكتسب الجنسية الذى لايحق له ممارسة الحقوق السياسية قبل مرور ٢٠ عاماً. واشترط قانون الجنسية (١٩٦٦) أن تحسب العشرون سنة ابتداءً من سنة ١٩٦٦.

وكانت السلطات الكويتية تضع قيوداً شبه مانعة لتضييق عملية «التجنس»، وكان العدد الأقصى المسموح به لإعطاء الجنسية ٥٠ فرداً سنوياً، كما شهدت الكويت ظاهرة شاذة فى وجود شريحة اجتماعية «بدون جنسية» معظمها ممن هم من أصول عراقية وإيرانية ولم يحصلوا على الجنسية الكويتية.

تجاوزت نظام المناصفة فى الأرباح(**). وتسببت مجموعة النواب الوطنيين فى إحراج الحكومة بتقديم استقالاتهم بسبب إقرار المجلس لقوانين اعتبروها مخلة بالحريات العامة التى كفلها الدستور. واضطر الأمير صباح السالم (الذى تولى السلطة فى نهاية ١٩٦٥) إلى إغلاق صحيفة الطليعة التى تنطق بلسانهم. وشجع خصومهم من المحافظين وعلى رأسهم عبد العزيز المساعيد صاحب صحيفة «الرأى العام». وشهدت انتخابات الدورة الثانية فى يناير ١٩٦٧، سقوط مرشحى القوميين وعلى رأسهم الخطيب، ومرر المجلس اتفاقية توزيع العوائد النفطية مع الشركات التى رفضها المجلس السابق. وجاءت هزيمة ١٩٦٧ بما رتبته من انكسار المد القومى فى الوطن العربى، لتضعف من تأثير القوميين فى الكويت فى الدورة النيابية الثالثة (١٩٧٠)(٢١). وتأتى انتخابات الدورة النيابية الرابعة عام ١٩٧٥ لتؤكد نتائجها انحسار دور القوميين، مقابل ظهور جمعية الإصلاح الاجتماعى التى تمثل فكر ومنطلقات جماعة الإخوان المسلمين ويشكل أساسى المحافظة على التقاليد والعمل بالشريعة الإسلامية كما عبر عنه د.عبدالله النفيسى. وذلك بالإضافة إلى الوجود القبلى الذى عبرت عنه قبائل شمر وعنزة والعجمان والعوازم. وكان من أهم قضايا تلك الدورة، المطالبة بزيادة السيطرة على الشركات النفطية وبإنشاء محكمة إدارية وأخرى دستورية. الأمر الذى انتهى بحل المجلس فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٦.

** حسب عقود الامتياز الأولى التى حصلت عليها شركات النفط البريطانية والأمريكية، فى الثلاثينات فى دول وإمارات الخليج، كان النفط ملكاً خاصاً للحكام. وفى الكويت، وقعت شركة بترول الكويت الانجلو أمريكية (تكونت من شركتى الانجليزية الفارسية، والخليج المتحدة) مع الشيخ أحمد الجابر عقد امتياز عام ١٩٣٤. وشمل الامتياز جميع أراضى الكويت لمدة خمسة وسبعين عاماً، ويدفع لحاكم الكويت مبلغ ٤٧٥ ألف روبية كمنحة خلال ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد، وعندما يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية تدفع الشركة ثلاثة روبيات عن الطن كعوائد، وتعفى من بقية الرسوم.

ولم يطبق نظام المناصفة فى المنطقة، رسميا، إلافى ديسمبر ١٩٥٠، عندما عدلت «أرامكو» إتفاقها مع السعودية على هذا الأساس، ثم أصبح بعد ذلك النظام الشائع فى امتيازات النفط فى الخليج. ثم اتفقت الكويت فى منتصف الستينات مع الشركة على تعديل نظام المناصفة، لتحصل على نسبة ١٢.٥ من الانتاج لتسويقه لحسابها. وفى مؤتمر طهران، أوائل ١٩٧١، تفاوضت دول الخليج جماعياً مع الشركات لزيادة نصيب الدول المنتجة إلى ٥٥ بالمائة من الأرباح وزيادة الأسعار. وخلال السبعينات تحولت الدول الخليجية إلى نظام المشاركة أى مشاركة الشركات المستغلة فى رأسمالها.

وعند إعادة الحياة النيابية عام ١٩٨١، استمر الوجود القبلى الذى ميز الدورات السابقة، وتعاظم شأن التيار الإسلامى ممثلاً فى جمعية الاصلاح الاجتماعى بعد ظهوره فى المجلس السابق.

أما نتائج انتخابات عام ١٩٨٥، فقد أظهرت تأثيرات أزمة سوق المناخ ١٩٨٢ والإحباط تجاه المعالجات الحكومية للأزمة الاقتصادية بعد سلبيات المناخ وانخفاض العوائد النفطية وركود الأنشطة الاقتصادية[٢٢].

واستفاد من ذلك بعض التقدميين والتكنوقراط وجماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب، الذين كانوا قد أصيبوا بنكسة فى الانتخابات السابقة على يد التيار الإسلامى.

وتنشب بين الحكومة ومجلس الأمة معركة حامية الوطيس حول حدود صلاحيات المجلس الرقابية وحقه فى محاسبة الحكومة ومساءلة أعضائها. وكان واضحاً أن كلا الطرفين قد عقد العزم على استنفاد كل ذخيرته فى تلك المعركة التى قد تكون الأخيرة.

يقول أحمد الخطيب «كان هناك اتجاه بحل المجلس بعد يوم واحد من صدور نتائج الانتخابات عندما قال أحدهم إن نتائج الانتخابات كارثة». وكان بذلك القول، بعد الانتخابات بشهور وقبل الحل بشهور أيضاً، ينبه إلى «أن مجلس ١٩٨٥ يواجه نفس المؤامرة التى واجهها مجلس ١٩٦٣ الذى كان من أقوى المجالس .. مطلوب رأس أحمد السعدون لأنه أول رئيس للمجلس بعد عبد العزيز الصقر لايكون فى جيب الحكومة»[٢٣].

وبعد حل المجلس قال الخطيب «إن السبب الرئيسى هو أزمة المناخ التى تورط فيها بعض الكبار ورفضوا أو عجزوا عن دفع المبالغ الكبيرة المطلوبة منهم، وأصروا على أن تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من هذه الأعباء المالية. وفى وجود مجلس ١٩٨١ تم سحب ٩ مليارات من الدولارات من احتياطى الدولة العام. فقد كان أهم شعار رفع فى الانتخابات هو حماية المال العام» وأشار إلى أن هناك من يعتقد بأن تطورات الحرب العراقية الإيرانية تشكل سبباً آخر، وخصوصاً بعد أن اقتربت القوات البريطانية من الحدود الكويتية مما يضطر الكويت لتوثيق علاقاتها العسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجى»[٢٤].

وسواء كان سبب حل المجلس، ترأس السعدون له، أو أزمة سوق المناخ، أو ضغط الشركاء فى مجلس التعاون الخليجى. فقد جسدت تلك الأزمة حقيقة أن الصراع كان حول المشاركة فى الثروة والسلطة وفق التراضى الذى اشتركت فى صياغته أسرة الصباح من جهة والأمة من جهة أخرى، وتمثلت فى الحكم الدستورى. ولم يكن صراعاً حول نظام الحكم. وعبر عن ذلك أحد

المعارضين بقوله إن المعارضة عموماً، لم تطالب بتغيير نظام الحكم، بل على العكس فإنهى تنادى بالتمسك به من خلال التمسك بالدستور والحكم الدستورى ..»[٢٥].

كما أن الخطاب الذى وجهة أكثر من ٢٠ نائبا من أعضاء مجلس الأمة المنحل للأمير احتكم فيه النواب إلى الدستور لإعادة المجلس، حيث «إذا حل المجلس لايجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى، مع وجوب إجراء انتخابات للمجلس فى ميعاد لايتجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإلا استرد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية لحين اجتماع المجلس الجديد ..»

قال النواب «لايكون تعديل ما للدستور إلابرضاء الجهتين اللتين تعاونتا من قبل فى وضعه الأمير والأمة .. حيث إن المجلس التأسيسى المنتخب قام بإعداد الدستور ووافق عليه الأمير»(*).

وكان بادياً بعد تجربة مجلس ١٩٨٥، أن أسرة الصباح لاتقبل إعادة مجلس الأمة بالصيغة السابقة، فى حين أن المعارضة كانت تطالب بإعادة النظر فى إجراءات حل المجلس التى اعتبرتها مخالفة للدستور.

وأدى تعارض الموقفين إلى تجمعات وتظاهرات فى الديوانيات(**)، انتهت - أحيانا - بالصدام وتدخل الشرطة(***).

---

* خطاب غير منشور رفع إلى الأمير بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٨. ووقع عليه : أحمد السعدون، صالح الفضالة، يعقوب باقر، محمود الرومى، د. ناصر صرفوه، فيصل الصانع، د. يعقوب حياة، مبارك فهد الدولة، سامى أحمد المنيس، أحمد عبدالله الجوعان، عباس حبيب مناور، ناصر فهد البناى، مشارى جاسم العنجرى، د. أحمد الخطيب، جاسم القطامى، جاسم السعدون، عبدالله الرومى، ماصل الجلاوى، راشد الحجيلان، عبدالعزيز المطوع، د. عبدالله النفيسى، يوسف خالد المخلد، أحمد نصار الشريعان ..

** الديوانية فى المجتمع الكويتى أشبه بصالون أو منتدى اجتماعى لتبادل الآراء والسوالف (الحكايات باللهجة الكويتية). وكان لكل من العائلات الكويتية البارزة «ديوانية» تنعقد أسبوعيا مثل ديوانية الصقر (الاثنين - منطقة الضاحية)، والمرزوق (السبت - الشامية) والخليفة - وزير النفط (الثلاثاء - الضاحية)، والخرافى - وزير المالية (السبت - سلوى)، والرميحى (الثلاثاء - قرطبة)، والبرجس (السبت - الشيوخ)، وكانت بعض الديوانيات تنعقد يوميا مثل ديوانية الشملان (منطقة الشرق). وبعد حل مجلس الأمة، نشطت ديوانيات الأعضاء السابقين ورموز المعارضة كمنتديات سياسية، مثل ديوانية أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (السبت - منطقة الخالدية)، وفيصل الصانع (الأربعاء - كيفان)، والربعى (منزل بوعركى فى بيان)، والشريعان (الجهراء)، والخطيب (الثلاثاء - الروضة) والرشايدة والمناور (الأربعاء - الفروانية) ...

*** شهد الكاتب، أوائل عام ١٩٩٠، تدخل الشرطة لتفريق المتظاهرين بالقنابل الصوتية فى ديوانية أحمد الشريعان (الجهراء)، والذين لم يتفرقوا إلا بعد أن دعاهم أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة السابق إلى التجمع بديوانية فيصل الصالح بمنطقة كيفان فى وقت لاحق .. كما شهد الكاتب، قيام الشرطة بمحاصرة المجتمعين فى ديوانية عباس حبيب المناور فى منطقة الفروانية.

وفى ٢٢ إبريل، أعلن الأمير إنشاء مجلس وطنى، كمجلس انتقالى لمدة أربع سنوات يتولى تقييم التجارب السابقة. وبدا من تشكيل المجلس ومهامه، كما ورد بالمرسوم الأميرى، أنه مجلس استشارى أكثر من كونه مجلساً تشريعياً.

فقد تشكل المجلس من ٧٥ عضواً، منهم ٥٠ بالانتخاب و٢٥ يختارهم الأمير. أما مهامه فقد شملت إلى جانب «دراسة سلبيات التجارب النيابية السابقة»، مناقشة مشاريع القوانين المحالة من مجلس الوزراء، واقتراح مشروعات القوانين وإحالتها لمجلس الوزراء ..

أما الدور الرقابى، فقد اشترط المرسوم الأميرى أن يكون «استيضاح سياسة الحكومة فى أى موضوع بناء على طلب عشرة من أعضاء المجلس». كما تحال إلى المجلس ميزانية الدولة التى يتولى «اقتراح» مايراه بشأنها قبل نهاية السنة المالية بأسبوعين.

واعتبرت المعارضة أن «المرسوم الأميرى يتعارض مع الدستور»(*) فى بيان أصدره أحمد السعدون و٣١ عضوا آخرين فى المجلس المنحل(٢٧). وجرت انتخابات المجلس فى ١٠ يونيو، رغم مقاطعة النواب السابقين لها، وانسحاب عدد كبير من المرشحين قبل الاقتراع، وانخفاض نسبة المشاركة فى التصويت .. وظلت أزمة المشاركة.

* عايش الكاتب إلقاء القبض على ١١ معارضاً منهم الخطيب والنفيسى .. فى ١٣ مايو ١٩٩٠، تم القبض على نائبين سابقين هما على بوعركى ود. أحمد الربعى فى ١٥ مايو.

الصحافة والنفط والقبيلة

فى كتابه الهام «تاريخ الكويت»، أشار شاهد عصره عبد العزيز الرشيد تحت عنوان «مبارك وكتابة الجرائد»، إلى بداية علاقة الكويت بالصحافة فكتب عن «عبد المسيح الأنطاكى» صاحب مجلة «العمران»، ناقداً إياه بكتابة المقالات فى مديح الشيخ مبارك، الذى حكم الكويت بين عامى ١٨٩٦، ١٩١٥(٢٨)، وكان المؤسس الحقيقى للإمارة ككيان دولى. وبذلك، كانت الصحيفة أداة من أدوات بناء الدولة - الإمارة وتثبيت شرعية الحاكم - الشيخ.

وبعد «العمران»، أسس عبد العزيز الرشيد مجلة «الكويت» عام ١٩٢٨ إلاأنها توقفت بعد عامين. حتى أصدر عبد العزيز حسين مجلة «البعثة» من بيت الكويت بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٤٦، لتتوقف عام ١٩٥٢ وهو نفس العام الذى أصدر فيه أحمد شارى العدوانى مجلة «الرائد». بيد أن مجلة «كاظمة» التى أصدرها أحمد السقاف، كانت أول مجلة مطبوعة بعد إدخال المطبعة الأولى إلى الكويت عام ١٩٥٦.

ورغم أن «الروبيات» تصاعدت أرقامها فى الجيوب فى الخمسينات، إلاأن الشروط لم تكتمل لوجود «صحافة» فى الكويت .. وفشلت كل المحاولات فى أن تمدها بالحياة، لطبيعة الكتلة السكانية، ومنافسة الصحف الخارجية وغياب التشريعات المنظمة للصحافة، وضعف مصادر التمويل، علاوة على الأسباب الخاصة بكل محاولة(٢٩).

وخلال الستينات، بعد الاستقلال وزيادة العوائد النفطية، تسارعت عملية إصدار الصحف وصدر قانون للمطبوعات. فالدولة المستقلة حديثاً، بحاجة لاستكمال مقومات الدولة - شكليا - وتنظيم تدفق المعلومات والأخبار والوجود الثقافى والإعلامى إقليمياً.

وبعد الثورة النفطية، ونشوب الحرب الأهلية اللبنانية وهجرة العقول المصرية، فى السبعينات، استقدم أصحاب الأعمال والمصالح والعائلات الكبرى، عدداً كبيراً من الصحفيين اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين لإصدار الصحف والمجلات.

وخلال الثمانينات، تواجدت بالكويت سبع صحف يومية (منها اثنتان باللغة الإنجليزية) وإحدى وعشرون مجلة فصلية وشهرية وأسبوعية (انظر الجدول).

جدول (٢-٨)

الصحف والمجلات الصادرة فى الكويت حتى ١٩٩٠(*)

م	الصحيفة/المجلة	التصنيف	تاريخ الصدور	صاحب الامتياز	رئيس التحرير
١	العربى	شهرية ثقافية	١٩٥٨/١٢/١	وزارة الاعلام	د. محمد الرميحى
٢	الهدف	أسبوعية سياسية جامعة	١٩٦١/٣/٨		احمد الجارالله
٣	الرسالة	مجلة اسبوعية سياسية	١٩٦١/٤/٧	جاسم مبارك الجاسم	نفسه
٤	الرأى العام	صحيفة يومية	١٩٦١/٤/١٦	عبد العزيز المساعيد	
٥	صوت الخليج	مجلة سياسية جامعة	١٩٦٢/٤/٢٦	باقر خريبط	صلاح خريبط
٦	الوطن	صحيفة يومية	١٩٦٢/٦/٥	جاسم المطوع	
٧	الطليعة	صحيفة اسبوعية سياسية	١٩٦٢/٦/١٣	سامى أحمد المنيس	احمد يوسف النفيسى
٨	كويت تايمز	يومية بالانجليزية والأردية	١٩٦٣/٧/٨	يوسف صالح العليان	عبد العزيز العليان
٩	الكويت	مجلة عامة	١٩٦٤/٤/١	وزارة الاعلام	حمد الرومى
١٠	أسرتى	مجلة اسبوعية نسائية	-	فجحان هلال المطيرى	غنيمة فهد المرزوق
١١	السياسة	صحيفة يومية سياسية	١٩٦٥/٦/٣	أحمد الجار الله	نفسه
١٢	البيان	مجلة أدبية	١٩٦٦/٤/١	تصدرها رابطة أدباء الكويت	د. سليمان الشطى
١٣	اليقظة	مجلة اسبوعية سياسية	١٩٦٧/٤/٢٤	احمد يوسف بهبهانى	نفسه
١٤	النهضة	مجلة اسبوعية مصورة	١٩٦٧/٧/١٥	عبد العزيز فهد المساعيد	حمد جاسم السعيد
١٥	سعد		١٩٦٩/٤/٢٢		منال المساعيد
١٦	البلاغ	مجلة اسبوعية اسلامية	١٩٦٩/٥/٧	تصدر عن مؤسسة البلاغ	عبد الرحمن الولايتى
١٧	الرائد	مجلة اسبوعية تربوية	١٩٧٠/٢/١	تصدر عن جمعية المعلمين	عبد الله جاسم العبيد
١٨	المجتمع	مجلة اسلامية اسبوعية	١٩٧٠/٣/١٧	تصدر عن جمعية الاصلاح الاجتماعى	اسماعيل الشطى
١٩	عالم الفكر	مجلة فصلية	١٩٧٠/٤/١	تصدر عن وزارة الاعلام	احمد مشارى العدوانى
٢٠	مرآة الأمة	مجلة اسبوعية سياسية - اجتماعية	١٩٧١/٥/١٩		على بن يوسف الرومى
٢١	الرياضى العربى	مجلة اسبوعية - رياضية	١٩٧١/٥/٢٠	هداية سلطان السالم	نواف محمد العثمان
٢٢	عالم الفن		١٩٧١/١٠/٣	جمعية الفنانين الكويتية	عبد العزيز المفرج
٢٣	القبس	صحيفة يومية	١٩٧٢/٢/٢٢		محمد جاسم الصقر
٢٤	الأنباء	صحيفة يومية	١٩٧٦/١/٥		وليد خالد المرزوق
٢٥	آراب تايمز	يومية بالانجليزية	١٩٧٧/٢/	تصدر عن دار السياسة	
٢٦	الجماهير	يومية رياضية	١٩٨٤/٧/١١	محمد أمين	محمد جاسم
٢٧	العربى الصغير	شهرية للطفل	١٩٨٦/٢/	تصدرها وزارة الاعلام	د. محمد الرميحى
٢٨	المجالس	مجلة أسبوعية سياسية - اجتماعية	١٩٩٠/٣/	هداية سلطان السالم	نفسه(**)

* أعد الكاتب الجدول بالرجوع إلى الصحف والمجلات ذاتها.

ومن هنا يتبدى دور «النفط» الذى بدونه مانشأ ذلك العدد الضخم من الصحف والمجلات فى الكويت، التى لايوجد بها الكادر الصحفى اللازم لإصدارها والكتلة السكانية المناسبة لاستيعابها. لذلك، فهى «صحافة كويتية» من حيث التمويل فقط، ولكنها - فى الحقيقة - لاتعدو أن تكون «صحافة تصدر فى الكويت» من حيث الكادر الصحفى والمادة الصحفية والقارئ. فالكادر الصحفى - فى معظمه - من اللبنانيين والفلسطينين والمصريين، والمادة الصحفية - فى أغلبها - من القاهرة وبيروت والعواصم العالمية، والجانب الأكبر من القراء من الوافدين.

** كانت تصدر عن شركة المجالس المحدودة فى لندن وتطبع فى الكويت فيما قبل.

وساهمت «القبلية» و«المركنتيلية» فى المجتمع الكويتى فى زيادة عدد الصحف والمجلات الصادرة فى الكويت. فالعائلات النافذة والتجار الكبار هم أصحاب الصحف الكبرى. «القبس» تملكها عائلة الصقر، و«الأنباء» تملكها عائلة المرزوق، و«الرأى العام» تملكها عائلة المساعيد» و«السياسة» يملكها «الجار الله»، و«الوطن» انتقلت ملكيتها بين جاسم المطوع ومحمد مساعد الصالح.

أما الدولة، فتملك – من خلال وزارة الإعلام – مجلات «العربى» و«العربى الصغير» «الكويت» و«عالم الفكر» .. وتدعم الصحف والمجلات الخاصة فى شكل اشتراكات بلغت قيمتها ٤٨ ألف دينار (حوالى ١٦٠ ألف دولار) سنويا لكل صحيفة، بالإضافة إلى الدعم المستتر من خلال أسعار الورق أو المواد الإعلانية(*).

ونتج عن «القبلية» أن أصبحت الصحف الرئيسية معبرة عن العائلات المالكة لها ومصالحها، بحيث أصبحت الصحيفة سند العائلة فى الخصومات مع العائلات الأخرى وفى الدفاع عن تنظيم مصالحها الخاصة أو المشتركة مع عائلة أخرى .. والويل كل الويل لعائلة بلاسند (صحيفة).

ونتج عن دعم الدولة، أن اتجهت الصحف لأن تكون «ليبرالية» فيما يتعلق بمناقشة شؤون الدول الأخرى و«منغلقة» إزاء الشؤون المحلية، وخاصة إذا ارتبط الأمر بمظاهر الفساد الإدارى والسياسى.

ونتج عن استمداد الكادر الصحفى من خارج الكويت، تحول الصحف الأساسية إلى ساحة صراع إقليمى عربى. فالأنباء والسياسة مصريتان، والقبس لبنانية والوطن فلسطينية والرأى العام سورية وكويتية. فرئيس التحرير، بحكم قانون المطبوعات، كوينى، إلا أن مسؤوليته لاتتعدى الاتصال بالدولة، وهو غير موجود فى معظم الأحيان، فعمله الأساسى ليس الصحافة. ولذلك فإن مدير التحرير – الوافد – هو الصانع الحقيقى للصحيفة، الذى يغلب المادة الصحفية التى لصالح موطنه الأصلى والذى يختار معظم الكادر الصحفى فى الصحيفة من أبناء جلدته(**). ولم يجد استجابة ، مشروع القانون الذى أعدته وزارة الإعلام منذ عام ١٩٨٢، بهدف «تكويت» الوظائف القيادية فى الصحف.

* اقتصرت مطبوعات المعارضة أساساً على : مجلة «المجتمع» التى تصدرها جمعية الإصلاح (إسلامية)، وصحيفة «الطليعة» وتصدرها دار الطليعة (جماعة أحمد الخطيب).

** كان مديرو تحرير الصحف، حسب آخر موقف، القبس (رفله خرياطى – لبنانى)، الوطن (مازن حماد – فلسطينى)، الأنباء (يحيى حمزة – مصرى)، الرأى العام (إلياس مسوح – مصرى).

بيد أن الانتماءات القبلية المصلحية والقطرية للصحف، ارتبطت خلال الثمانينات مع زيادة حدة الصراع السياسى والاجتماعى، بانتماءات سياسية محددة. فأصبحت القبس معبرة عن غرفة التجارة والقوميين العرب، و«الوطن» استقطبت – اليسار الاشتراكى والفئات المعارضة. وزاد انحراف «الأنباء» إلى اليمين، وتبنت «السياسة» وجهة النظر السعودية مع مناصرة العراق ومثلت «الرأى العام» الخط القومى السورى.

وخلال الأزمة الأخيرة بين مجلس الأمة الأخير وأسرة الصباح، تقاسمت الصحف الأدوار، فانحازت الأنباء والسياسة والرأى العام إلى جانب الحكم، وتبنت الوطن والقبس موقف نواب المعارضة.

ولذلك، تدخل الحكم لفرض الرقابة على الصحف مع إجراء حل مجلس الأمة فى ٣ يوليو ١٩٨٦. وأعاد العمل بالمادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات التى تحولت إلى مرسوم أميرى بإعطاء الحق لوزير الإعلام بتعطيل أى صحيفة أو مجلة عن الصدور.

الهوامش

1- A.Villierars, Some Aspects of the Arab Dhow Trade, the Middle East journal, October, 1948. p. 399.

٢- التقديرات مأخوذه من :

مجلس التخطيط - وزارة التخطيط : المجموعات الإحصائية السنوية .. بنك الكويت المركزى - النشرة الإحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

3- Edeth Penrose, Oil and State in Arabia, in :Dorck Hopwood, ed., the Arabian Penimsula Socity and Poltics, Studies in Modern Asia and Africa, London : Allen and unwin ; totowa, N. I. Rouman 1972. pp. 274 - 275.

٤- على خليفة الكوارى، هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربى : مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات الكويت، كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ١٦٢.

٥- سوق الكويت للأوراق المالية، البيانات المالية للشركات الكويتية ١٩٩٠.

٦- سوق الكويت للأوراق المالية، المصدر السابق ذكره.

٧- جاسم السعدون، مناخ الأزمة وأزمة المناخ، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص ٢٢.

8-I.B. R.D, The Economic Development of Kuwait, Baltimore : the John Hopkins press, 1968, p. 8 L.

٩- د. حسن على الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولى : الكويت والخليج : بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، ١٩٨٢ ص ١٨٦.

١٠- وزارة التخطيط، الحسابات القومية ١٩٧٠ - ١٩٨٥، الكويت بدون تاريخ ص ٩٣.

١١- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، النشرة الاحصائية السنوية، الكويت ٨٦ - ١٩٨٧.

١٢- حوار للكاتب مع محافظ بنك الكويت المركزى، الأنباء، ١٤ إبريل ١٩٩٠.

١٣- د. أمل يوسف العذبى الصباح، النفط والنمو الحضرى بدولة الكويت : دراسة حضرية، الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية ١١، ٨٩/ ١٩٩٠.

١٤- رويتر، ٢٨ يونيو ١٩٩٠.

15- M.G. Rumaihi, The Mode of production in the Arab gulf ' before the Discovery of Oil, in tim Niblock, ed., Social and Economic Develobment in the Arab Gulf ; London, Croom Helm, 980, pp. 49 - 60.

١٦- حول حركة ١٩٢١ الديمقراطية :

د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣، ص٢٣٨.

د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧، ص ١٤١.

١٧- د. محمد غانم الرميحى، حركة ١٩٣٨ الإصلاحية فى الكويت والبحرين ودبى، مجلة دراسات الخليج، ع ٤، ١٩٧٥ ص ٢٩ - ٦٨.

د. صلاح العقاد، المصدر السابق ذكره.

د. خلدون النقيب، م. س. ذ.

١٨- د. خلدون النقيب، المصدر السابق ص ١٤١.

١٩- يحيى الجمل، النظام الدستورى فى الكويت، الكويت، جامعة الكويت ١٩٧٠ / ١٩٧١ - ص ١٨٣.

٢٠- د. خلدون النقيب، م. س. ذ ص ١٤١، د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

٢١- المصدران السابق ذكرهما.

٢٢- رياض نجيب الريس، الخليج العربى ورياح التغيير، الريس للكتب والنشر، لندن، د.ت ص ٥٠.

٢٣- القبس، ١٩ سبتمبر ١٩٨٥.

٢٤- الوطن، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٦.

٢٥- د. خلدون النقيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

٢٦- الأنباء، ٢٣ إبريل ١٩٩٠.

٢٧- رويتر، ٢٢ إبريل ١٩٩٠.

٢٨- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، د.ت، ص ٢٢٤.

٢٩- د. محمد حسن عبدالله، الصحافة والصحفيون فى الكويت، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص٢٢.

الفصل الثالث

الغـــزو العراقـــى
(إلغـــاء الدولـــة)

«يكمن الخطر فى أن تعمل قوة كبرى أو أية دولة أخرى ذات قوة عسكرية غير متناسبة على تجريد دولة صغيرة، كليا أو جزئيا، من وجودها المـــادى أو هويتـــــها الـــــوطنيـــــة واستقلالهـــا»

سيفكـس

من كتاب، بقاء الأمة الصغيرة، ١٩٦٩.

حين دخل وقف النار بين العراق وإيران حيز التنفيذ فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ .. اعتبرت الكويت - كما العراق - ذلك الحدث نصراً عراقياً .. ووجدت فيه مناسبة للتراضى مع الجار المنتصر حول ترسيم الحدود وديون الحرب .. غير أن العراق بمجرد توقف الحرب، سارع لترشيح نفسه لقيادة عالم عربى منقسم على نفسه .. فتدخل إلى جانب العميد المارونى ميشيل عون فى لبنان ليتصدى لعدوه الأزلى الرئيس السورى حافظ الأسد .. وساند الحكم العسكرى فى السودان .. وضمن تعاون مصر والأردن واليمن معه فى إطار مجلس التعاون العربى. وحصل على تضامن جامعة الدول العربية معه فى أزمة قتل الصحفى البريطانى فرزاد بازوفت .. ثم أعلن أنه «سيحرق نصف إسرائيل إذا اعتدت عليه»، ليبدو وكأنه دولة المواجهة مع إسرائيل لاستعادة القدس .. وفى نهاية مايو ١٩٩٠، انعقدت القمة العربية فى بغداد التى بدت وكأنها «عاصمة العرب» .. ورغم كل تلك التسويات التى استغرقت حوالى عامين، لم يشأ العراق تسوية مشكلة ترسيم الحدود مع الجارة الصغرى «الكويت»(*) ..

وحين زار ولى العهد الكويتى الشيخ العبد الله الصباح العراق عام ١٩٨٩ لبحث مسألة ترسيم الحدود .. كان جوابهم فى بغداد «إن حدود الكويت كانت تمتد حتى زاخو) فى أقصى الشمال العراقى» .. وبما يعنى رفض ترسيم الحدود.

(١) مقدمات الغزو

إن العراق بعد أن استطاع إجبار إيران على وقف الحرب، ولى وجهه إلى داخل الوطن العربى لقيادته، وإلى الكويت لحل مشاكله الاقتصادية والدفاعية .. ليبدأ حرباً أخرى. وبدأ الرئيس العراقى الحرب فى مؤتمر القمة العربية فى بغداد على جبهة النفط. ففى جلسة مغلقة، وأمام الزعماء العرب، قال صدام حسين :«إن الحرب تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الإيذاء بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب وأحيانا أخرى بالاقتصاد».

---

* ألقى الزعيم العراقى الكردى المعارض جلال الطالبانى فى ١١ مايو ١٩٩٠، محاضرة فى معهد الشؤون الدولية بلندن جاء فيها «إن التقارب بين العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن يبدو فى الظاهر موجها ضد إسرائيل، لكنه فى الحقيقة من أجل تحقيق طموحات الرئيس العراقى على الصعيد العربى الشامل، بما فى ذلك احتلال الكويت، والسيطرة على الخليج ..» انظر .. J. Talabani, the Kurdish Movment the Prospects in The gos, Alecture presented at the Royal Institue for International Affairs, London, 11 th May, 1990.

وكان الرئيس العراقى يقصد بالحرب الاقتصادية، خفض أسعار النفط بسبب عدم التزام بعض الدول العربية بمقررات منظمة «أوبيك» .. وقال :«إن كل انخفاض فى البرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ماقيل لى، فإن خسارة العراق تبلغ مليار (بليون) دولار فى السنة» وأعلن الرئيس العراقى الحرب بقوله: «أقول للذين لايقصدون شن الحرب على العراق» ولو فى الجلد مافيه يتحمل لتحملنا، ولكن أعتقد أن كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعون عليه»(*).

وبعد إعلان العراق الحرب على جبهة النفط، فى الجلسة المغلقة لقمة بغداد (٣٠ مايو ١٩٩٠)، قام بتحديد الخصم باتهام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت بإغراق سوق النفط العالمية، بإنتاج مايزيد عن حصتيهما المقررتين بواسطة منظمة «أوبيك». وذلك خلال شهر يونيو. وقامت المملكة العربية السعودية، فى محاولة لتهدئة الموقف، بإيفاد وزير نفطها هشام ناظر إلى العراق والإمارات والكويت.

وبمسعى سعودى، اجتمع وزراء نفط دول الخليج العربية الأعضاء فى «أوبيك» وهى السعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر، يوم ١٠ يوليو ١٩٩٠. وانتهى الاجتماع بموافقة الإمارات والكويت على خفض الإنتاج. إلا أن الشكوك العراقية تزايدت، لإعلان وزير النفط الكويتى د. رشيد العميرى، يوم ١٥ يوليو «أن الكويت لم تعط وعوداً بخفض حجم إنتاجها وأنها ستزيده فى شهر أكتوبر المقبل» .. وإن كانت الحكومة الكويتية، أعادت تأكيد التزامها بخفض إنتاجها. ولذلك، أعاد الرئيس العراقى فى خطابه بمناسبة أعياد الثورة فى العراق يوم ١٧ يوليو(*) اتهام الكويت والإمارات بإغراق سوق النفط وتنفيذ مخطط لتدمير اقتصاد العراق.

فى ١٨ يوليو ١٩٩٠، صعد العراق هجومه السياسى على الكويت والإمارات، بإعلان مذكرة موقعه من وزير الخارجية العراقى طارق عزيز فى ١٥ يوليو إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية(*). وتضمنت المذكرة مواقف العراق من «سياسة الكويت النفطية» و«قضية الحدود المعلقة» و«الديون المستحقة للكويت».

وعلى صعيد النفط، قالت المذكرة «إن حكومتى الكويت والإمارات نفذتا عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة فى أوبيك» .. «وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً» .. «وأن السعر قد انخفض هذه السنة

* نص الكلمة – الملحق (هـ).
* نص الخطاب – الملحق (و).
* نص المذكرة – الملحق (ز).

دولارات عدة عن سعره ١٨ دولارا بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق بلايين عدة من دخله لهذه السنة فى الوقت الذى يعانى العراق فيه ضائقة مالية».

واتهمت المذكرة حكومة الكويت بأنها «نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وصارت تسحب النفط منه» .. «وتبلغ قيمة النفط الذى سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة .. وفقا للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ – ١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار».

★ وعلى صعيد قضية الحدود، قالت المذكرة :«من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التى فرضها على الأمة العربية، هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت فى شأن تحديد الحدود، ولم تفلح الاتصالات التى جرت خلال الستينات والسبعينات فى الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران» .. «وخلال سنوات الحرب الطويلة .. استغلت الحكومة الكويتية انشغال العراق كما استغلت مبادئه القومية .. كى تنفذ مخططاً فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج فى اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق ..».

★ وعلى صعيد الديون، بدأت المذكرة بتأكيد «أن الحرب التى اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربى كله .. ثم أشارت إلى «أن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التى اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت فى الحرب بلغت ١٠٢ بليون دولار فضلاً عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية التى بلغت معدلات هائلة ..»

واعتبرت المذكرة «أن كل المساعدات التى تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التى تحملها الاقتصاد العراقى والشعب العراقى» .. «والحقيقة المرة – حسب المذكرة – أن القسم الأساسى من المساعدات المالية لايزال مسجلا «دين» على العراق، ومن ذلك ماقدمته الكويت والإمارات. وقد فاتحنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا «الدين» لكنهم تملصوا من ذلك .. وقد سجلت على العراق «دين» أيضا كميات النفط التى باعتها الكويت لحساب العراق ..».

وكان رد الفعل الكويتى مبنياً على أساس أن الفعل العراقى يقع فى إطار «التهديد والابتزاز».

فعندما اجتمع مجلس الوزراء الكويتى، فى نفس اليوم، كان الرأى السائد بين الوزراء أن العراق يزيد الضغط على الكويت لابتزاز المال وزيادة أسعار النفط قبل أسبوع المؤتمر الوزارى لـ «أوبيك»(*).

كان أول المتحدثين وزير المالية ووزير النفط السابق الشيخ على الخليفة الصباح : فألمح إلى أن العراق يحاول إنقاذ اقتصاده وإلقاء اللوم على دول الخليج. وتوقع ألا تتغير لهجة العراق بعد مؤتمر «أوبيك». وقال وزير الدولة لشؤون المجلس الوطنى «إن هدف العراق هوابتزاز المال» .. وكرر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. عبد الرحمن العوضى أن العراق يسعى إلى ابتزاز المال. ولكنه أضاف «أن العراقيين يمضون إلى أبعد مما ينبغى، وأن على الكويت أن تتحرك بسرعة لإيجاد حل سياسى للأزمة».

واعتبر وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، أن المشكلة اقتصادية أساساً، وأن مسألة الحدود قضية قابلة للانفجار بما يدعو إلى إجراء اتصالات دبلوماسية مكثفة مع دول مجلس التعاون الخليجى وجس نبض مصر والأردن ..

وأشار ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح، إلى أن العراقيين يمكن أن يقوموا بعمل عسكرى محدود على الحدود ..

وكان وزير العدل ضارى العثمان، الوحيد الذى امتلك حساسية عالية لتوقع ماحدث فيما بعد، إذ تنبأ بأن العراق - بعد انتهاء الحرب مع إيران - سيفرض مطالبه على الكويت بالقوة. وقال :«إن المذكرة العراقية مجرد بداية. والله أعلم إلى أى حد سوف يذهبون» واستنتج أن قضية سعر النفط التى أثارها العراق لاتعدو كونها ذريعة لشئ آخر. وأنهى مداولته بالقول:«إن العراق والكويت هما الآن أشبه بالذئب والحمل».

وفى ذات اليوم، عقد المجلس الوطنى جلسة طارئه، طلب ولى العهد رئيس الوزراء باسم الحكومة وباسمه شخصيا تحويلها إلى جلسة سرية. واستمرت الجلسة ٨ ساعات صدر على أثرها بيان للمجلس استنكر فيه المذكرة العراقية، ودعا إلى «اعتماد أسلوب الحوار الأخوى وسيلة لمناقشة ماتضمنته المذكرة من اتهامات عدة غير صحيحة .. ونبذ سياسة العنف والتهديد والابتزاز»(**).

وتحركت الكويت فى حملة دبلوماسية واسعة، بإرسال وزراء الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والعدل موفدين برسائل من الأمير إلى قادة الدول العربية.

* تابع الكاتب تلك الجلسة .. والمعلومات الواردة عن المناقشات مصدرها عدد من الوزراء أعضاء المجلس.
** الأنباء ١٩/٧/١٩٩٠.

وبعث وزير الخارجية بمذكرة كويتية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعت إلى تشكيل لجنة عربية فى نطاق الجامعة لترسيم الحدود، ونفت حفر آبار داخل الأراضى العراقية وقالت إن العراق هو الذى فعل ذلك داخل الأراضى الكويتية(*).

وتمثل التحرك العربى، بدءاً باتصال الملك فهد بالرئيس العراقى وأمير الكويت فى نفس الليلة، وفى اليوم التالى (١٩/٧) طار الرئيس مبارك إلى بغداد والكويت وجدة فى جولة ١٨ ساعة متصلة، اجتمع فيها بالرئيس العراقى وأمير الكويت وملك السعودية، وذلك لاحتواء الأزمة.

وبدأ التحرك الأمريكى، فى نفس يوم إعلان المذكرة العراقية، إذ أعلن ريتشارد باوتشر الناطق باسم الخارجية الأمريكية «أن الإدارة الأمريكية مصممة على ضمان تدفق النفط عبر مضيق هرمز والدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج .. وأنها ملتزمة بقوة بدعم الدفاع الفردى والجماعى لأصدقائنا فى الخليج ..».

وبإتجاه تصعيد الضغط على الكويت والإمارات، انعقد المجلس الوطنى العراقى يوم ٢٠ يوليو، وأصدر بياناً دعا فيه الدول العربية إلى مساندة العراق ضد الكويت والإمارات بدعوى أنهما أغرقا الأسواق العالمية بالنفط. وقال :«إن السياسة النفطية الجديدة التى يطبقها حكام الكويت والإمارات، أضرت بالعراق بشدة». ووصف هذه السياسة بأنها حرب جديدة ضد العراق، وقال «إن ذلك يستوجب تدخل الدول العربية لاستئصال مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الإضرار بالمصالح العربية».

وقام الأمين العام للجامعة العربية الشاذلى القليبى بزيارة بغداد والكويت فى اليوم التالى، كما زار وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل بغداد ..

وفى إطار الحملة الدبلوماسية الكويتية المكثفة، بعث وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر، مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويار، رد فيها على المذكرة العراقية التى وجهت إلى الكويت(**).

واوردت المذكرة الكويتية أن المذكرة العراقية تضمنت عدداً من الادعاءات التى لاتستند إلى أساس من الصحة. وقالت المذكرة «إن ماورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع .. وأما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطا عراقيا، فإننا نود أن نؤكد

* نص المذكرة - الملحق (ح).
** نص المذكرة - ملحق (ط).

هنا أن استخراج الكويت للنفط فى تلك المنطقة إنما يتم فى آبار تقع ضمن الأراضى الكويتية..».

وأكدت المذكرة «أن الكويت سعت فى شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له».

وأشارت المذكرة إلى «ماورد فى المذكرة العراقية من تهديد واضح للكويت وذلك عندما أوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته».

وفى سياق التصعيد نقلت وكالة أسوشيتدبرس فى اليوم نفسه (٧/٢١) أن صحيفة القادسية الناطقة بلسان الجيش العراقى ألمحت إلى احتمال القيام بعمل عسكرى ضد الكويت، كإجراء يحمى به حقوقه ومصالحه. إلا أن مجلس الوزراء الكويتى، دعا فى اليوم التالى المسئولين العراقيين إلى إفساح المجال أمام الوساطات وإلى اتخاذ مواقف عملية تساعد فى تمكين المساعى العربية الرامية إى احتواء الأزمة.

كما أعرب الرئيس مبارك فى خطابه(*) بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، عن اعتقاده بأن الأزمة بين العراق من جهة والكويت والإمارات من جهة ثانية، ماهى إلا «سحابة عابرة» وقال :«إننى على ثقة كاملة وبخبرتى مع الأخوة أن الرئيس صدام حسين قادر بحكمته أن يتخطى هذه المشكلة بكل هدوء وبكل موضوعية، حتى نتلافى العقبات والتوترات التى تعوق التضامن العربى».

أما العراق، فقد استمر من جانبه فى تصعيد حملته على الكويت، بعد المذكرة التى رفعها وزير الخارجية الكويتى إلى الأمم المتحدة، واعتبرت بغداد أن تلك خطوة تمهد لدعوة القوى الأجنبية للتدخل فى المنطقة. وأن ذلك يعتبر تخلياً عن خيار الحل العربى الذى قالت الكويت أنها متمسكة به.

وأرسل العراق مذكرة للأمين العام للجامعة العربية، يوم ٢٤ يوليو، للرد على المذكرة الكويتية، تضمنت أن الكويت رفضت تشغيل الممر الجوى المباشر بين العراق والكويت. وأنكرت ماجاء بالمذكرة الكويتية عن تجاوزات العراق على الأراضى الكويتية، وأعادت اتهام

* القبس، ٢٤/٧/١٩٩٠.

الكويت ببناء المخافر وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية على أراضى العراق خلال الحرب. وقالت المذكرة العراقية «أن الكويت تتحدث عن ترسيم حدود وترفض (تحديد الحدود) بين البلدين .. وأن حقل الرميلة عراقى بالاسم والأرض وماسحبته الكويت منه سرقة لابد من ردها إلى شعب العراق المجاهد».

وأكد وزير الخارجية العراقية طارق عزيز فى بغداد، أن الخلافات على الحدود بين العراق والكويت تحلها الدولتان وليست اللجان العربية. وطلب من الكويت تنفيذ المطالب الواردة بالمذكرة العراقية للجامعة العربية من غير لف ولادوران، وإبعاد المتآمرين عن مركز القرار.

وفى اليوم ذاته، قالت وزارة الخارجية الأمريكية أن لديها معلومات مؤكدة عن وجود حشود عسكرية على جانبى الحدود المشتركة بين العراق والكويت .. وأن الوزارة معنية بهذه التحركات وتراقب الموقف عن كثب. كما أكد المتحدث الرسمى باسم وزارة الدفاع الموقف الأمريكى، الذى هو «حماية أمن وسلامة كل دولة عربية خليجية صديقة وأمن هذه الدول مجتمعة» وقال :«إن الوزارة تنظر بجدية لمصالح أمريكا ومصالح الدول الصديقة .. وأن قطع الأسطول الأمريكى توجد فى منطقة الخليج».

* * *

فى يوم ٢٥ يوليو، بدا أن الأزمة فى طريقها إلى الانفراج .. وخرجت صحف الكويت الخمس بمانشيت رئيسى يقول :«العراق أبلغ الرئيس مبارك أنه لن يهاجم الكويت» وأفردت الصحف مساحات كبيرة للجولة التى قام بها الرئيس مبارك وشملت بغداد والكويت وجدة فى اليوم السابق. وقالت أن مصر اقترحت خطة من أربع نقاط لتسوية الأزمة :

★ استبعاد العمل العسكرى.

★ مهمة مكوكية للتقريب بين وجهات نظر البلدين.

★ عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد فى القاهرة.

★ وقف كل الحملات الدعائية بين البلدين.

واهتمت صحف اليوم التالى (٢٦ يوليو) بتصريحات الرئيس مبارك، بمناسبة احتفال أكاديمية الشرطة بيوم الخريجين، التى قال فيها إن الرئيس صدام وافق على إنهاء الحملات الإعلامية من «الخميس» وسيعقد الجانبان العراقى والكويتى اجتماعاً ثنائيا فى جدة يوم السبت أو الأحد المقبلين».

وقال مبارك: «.. الرئيس صدام لم يضع أى قوات على الحدود .. الموجود من هذه القوات كان موجودا من قبل». وأضاف: «أستطيع أن أقول لكم أن الرئيس صدام ليست لديه أية نية فى أن يحرك قوات تجاه الكويت». ورداً على سؤال عما إذا كان الرئيس صدام قد أبلغه بذلك، قال الرئيس مبارك: «نعم».

وسعت بغداد فى اليوم نفسه إلى طمأنة واشنطن بعد القاهرة. فقد أكد الرئيس العراقى فى رسالة للرئيس الأمريكى أن العراق لايعتزم القيام بأى عمل عسكرى، وأنه شعر بالأسف لأن أمريكا وضعت أسطولها فى الخليج فى حالة تأهب. وقال مسؤول رسمى بالخارجية الأمريكية (يوم ٧/٢٦) أن الرئيس صدام أبلغ هذه الرسالة للسفيرة الأمريكية فى بغداد إبريل جلاسبى وأنه قال بالحرف الواحد: «إن العراق لايريد حرباً فهو يعرف مرارة الحرب وتكاليفها وأن الخلاف بينه وبين الكويت هو خلاف بين أفراد عائلة واحدة، وأن القضية تتعلق فى نهاية الأمر بمسائل من اختصاص الأمة العربية». وذكر المسؤول الأمريكى أن صدام قال «إن القوات العراقية كانت موجودة فى مواقعها المعتادة على الحدود بدون إعلان لحالة استنفار».

وبعد طمأنة بغداد لواشنطن بعد القاهرة، تحلق الأمل فى الكويت حول اجتماع جدة المنتظر بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ورئيس وزراء الكويت، والذى تم التوصل إليه بعد الجهود الدبلوماسية المصرية والسعودية.

وقررت بغداد أن تعلن موقفها عشية عقد الاجتماع .. فقد نفى متحدث رسمى عراقى لجوء العراق إلى التهديد والابتزاز فى تعليق على تصريح رئيس الوزراء الكويتى قال فيه «إن الكويت يرفض التهديد والابتزاز».

وأوضح المتحدث العراقى أن الاجتماع العراقى - الكويتى فى جدة المقرر فى ٢٩ يوليو هو «لقاء أولى بروتوكولى» سيعقبه لقاء آخر فى بغداد لمواصلة المباحثات. وقال «من الضرورى أن يعلم رئيس وزراء الكويت أن الذى يأتى للاجتماع معنا، ينبغى أن يكون مهيأ لإزالة الأذى والعدوان الذى لحق بالعراق والاستجابة لحقوق العراق المشروعة»..

وتأجل الاجتماع ليوم ٣١ يوليو .. وهو اليوم نفسه الذى ذكرت فيه «واشنطن بوست» أن العراق حشد مائة ألف جندى على حدود الكويت وانعقد اجتماع جدة .. وطبول الحرب تدق.

(٢) غزو الكويت: يوميات شاهد عيان

يوم الأربعاء، الأول من أغسطس ١٩٩٠ .. كانت الكويت تنتظر عودة ولى العهد رئيس مجلس الوزراء من جدة، بعد اجتماعه مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى .. وكنا، فى جريدة «الأنباء» فى ذلك اليوم، نتلهف على معرفة نتائج الاجتماع. وزاد من تلك اللهفة أن الصحف العراقية، التى وصلتنا فى الصباح، قد بلغت فى تصعيد الموقف لأقصى مدى. فصحيفة «الجمهورية»، المعتبرة ناطقة بلسان الحكومة العراقية، أبرزت «أن العراق يحضر اجتماعات جدة للحصول على حقوقه وليس لسماع حديث متكرر أجوف عن الإخاء والتضامن». أما صحيفة «الثورة» فقد كتبت تقول «أن الاستجابة للحقوق العراقية هى الأساس الصحيح لأى حوار جاد».

ومساء ذلك اليوم، أعلن ولى العهد الكويتى - لدى عودته من جدة «أن المباحثات اتسمت بالوضوح وإبراز المواقف المطروحة بين البلدين، وأعرب عن أمله فى مواصلة اللقاءات واستمرار المفاوضات بين البلدين». وعلى الجانب الآخر، قال سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى «إن مباحثات جدة فشلت فى التوصل لحل مشكلات البترول والحدود لأن الكويت لم تكن جادة خلال المباحثات» وأضاف: «إنه لم يتم اتفاق حول أى شئ، لأننا لم نلمس من الكويتيين أى جدية ..».

وأبرقت وكالات الأنباء الغربية، أن العراق زاد حشوده إلى ١٣٠ ألف جندى .. بعد أن فشلت مباحثات جدة.

وتجدد الموقف الأمريكى فى اليوم نفسه، عبر إعلان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلى «أن العراق حشد قوات ضخمة على حدوده مع الكويت وأن بلاده تزمع القيام بكل ماوسعها لدعم أصدقائها».

ولأن الحكومة الكويتية، لم تشأ استفزاز العراق .. أو لأنها لم تقدر الموقف تقديراً صحيحاً.. صدرت التعليمات إلى الصحف الكويتية الخمس (الأنباء - القبس - الوطن - السياسة - الرأى العام) بواسطة الرقباء، بتجنب الإشارة إلى فشل مباحثات جدة، والتأكيد على علاقات الأخوة والجوار مع العراق، وضرورة استمرار المفاوضات بين البلدين.

وأكدت تلك الرسالة، وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والإذاعة والتليفزيون فى الكويت، خلال بث اليوم كله..واستمرت فى إعلان برقيات التأييد والمبايعات لأمير البلاد وولى عهده..

ولم يكن يدور بخلد أحد، أن الصحف الكويتية كانت تصدر آخر أعدادها بالكويت، يوم أول أغسطس .. وأن «كونا» والإذاعة والتليفزيون، ستتوقف عن البث من الكويت فى اليوم التالى.

وكان السؤال الذى يشغلنا كصحفيين ومعنا كل المهتمين بالقضية : لماذا فشلت مباحثات جدة بين العراق والكويت؟ إلا أن مادار فى الاجتماع، ووصل إلى الصحف كان كافيا ليوضح سبب الفشل، ولينذر بكارثة ..

فخلال ١٠٥ دقائق، هى مدة الاجتماع، كان الطرف الذى تحدث كثيراً، وعرض وجهة نظره كاملة وكأنما يفاوض نفسه .. هو الطرف الكويتى. أما الطرف العراقى فلم يحضر الاجتماع ليتفاوض.

لقد افتتح الاجتماع بحضور الأمير عبدالله بن عبد العزيز الذى أكد على الأخوة العربية وقال أنه يود أن «يعطى الفرصة للإخوة الاشقاء فى الكويت والعراق لبحث المشاكل المتعلقة بينهما». ثم غادر قاعة الاجتماع، تاركا رئيسى الوفدين الكويتى والعراقى اللذين استدعيا أعضاء الوفدين.

وبدأ رئيس الوفد العراقى عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الاجتماع، باتهام الكويت بالتآمر على العراق فى مجال النفط .. ثم أورد ماذكر فى مذكرة العراق لمجلس الجامعة العربية، عن التجاوز الكويتى فى المناطق الحدودية، وحقل الرميلة، وامتناع الكويت عن فتح خط طيران مدن عبر الأجواء الكويتية ..

ورد رئيس الوفد الكويتى ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ العبد الله السالم الصباح، بأن الكويت لاتتآمر على العراق أو أى بلد آخر .. وأن مساعدات الكويت للعراق خلال سنوات الحرب مع إيران دليل على افتقار هذا الكلام للحجة.

وقال : إن الكويت خفضت حصتها من النفط، لاعتبارات تتعلق بأوضاع السوق النفطية، وتضررت مقابل ذلك.

وأن موضوع حصص الإنتاج قد تمت تسويته فى اجتماع جدة الذى انعقد قبل المذكرة العراقية التى أثارت موضوع تجاوز الكويت والإمارات بأسبوع. فإذا كان الموضوع قد تم حله قبل ذلك، فلماذا الاتهام؟

وواصل ولى عهد الكويت الرد على النقاط الواردة بالمذكرة العراقية المقدمة لمجلس الجامعة العربية .. وطلب تكليف وزير الداخلية فى البلدين للقيام بجولة فى المناطق الحدودية، للنظر

فى مسألة تجاوز الحدود، وقال : إذا كان هناك تجاوز كويتى بالفعل، فنحن على استعداد للرجوع عنه، وإذا كان من الجانب العراقى فليفعلوا نفس الشئ.

كما طلب ولى العهد الكويتى، تشكيل لجنة من وزارتى النفط فى بلدين للتحقيق فى موضوع حقل «الرميلة» وقال :لدينا الاستعداد لإيقاف التجاوز إذا ثبت أنه من قبلنا. ثم تطرق الشيخ سعد إلى موضوع خط الطيران المدنى عبر الأجواء الكويتية مبديا عدم اقتناع الكويت بفتح ذلك الخط .. وانتقل إلى تبرير رفض الكويت لإسقاط الديون المستحقة على العراق ...

ورد رئيس الوفد العراقى، بأن «الاجتماع بروتوكولى» .. وأنه غير مستعد لبحث أى نقطة من النقاط الواردة فى المذكرة العراقية ..

وعندما دعا رئيس الوفد الكويتى، لتشكيل لجنة لدراسة جميع النقاط الواردة فى المذكرة .. كرر رئيس الوفد العراقى عبارة «إن الاجتماع بروتوكولى» مشيراً إلى «أن المناقشة تكون فى بغداد» .. ولما طلب الوفد الكويتى أن يعقب لقاء بغداد لقاء بالكويت، رد رئيس الوفد العراقى بأن «اللقاء سيكون فى بغداد .. وكفى» .. وعندما حان موعد صلاة المغرب، غادر رئيس الوفد العراقى القاعة، وقال :«إن اللقاء انتهى ولامجال للبحث فى أى موضوع»(*).

وليلة الأول من أغسطس، اتصل رئيس الوفد الكويتى برئيس الوفد العراقى وزاره فى محاولة أخيرة لبحث النقاط المعلقة التى حضر الوفدان لمناقشتها .. وكرر عزة إبراهيم عبارة «أن الاجتماع بروتوكولى» .. وكان آخر رد للوفد الكويتى، إن الكويت لاتخضع للتهديد والابتزاز، وليركب العراق أعلى خيله ..

وفى الليلة التالية، ليلة الثانى من أغسطس، امتطى العراق طائراته ودباباته، ليجتاح «الإمارة» الغنية الهادئة والمتعجرفة أيضاً.

* * *

كان سكنى فى منطقة «الفروانية»، القريبة جداً من مطار الكويت. وحوالى الساعة الثالثة من صباح الخميس الثانى من أغسطس، فزعت من نومى على أصوات الطيران المدنى. وعندما نظرت من النافذة شاهدت سرب طائرات مريبة يمرق فى سماء بلدة هادئة ومسالمة ومترفة إلى أبعد الحدود. وحاولت فى ذلك الوقت أن ألتقط من خلال الراديو إرسال أية إذاعة فلم أجد. وظللت قلقاً حتى السابعة صباحاً. ثم سمعت إذاعة «صوت الجماهير» من بغداد وهى تردد عبارات :«سقط قارون الكويت .. سقط الطاغوت وانبلج فجر الحرية».

* المعلومات الواردة عن مناقشات اجتماع جدة، مصدرها وزراء كويتيون شاركوا فى الاجتماع.

ونزلت إلى الشارع، فى الثامنة صباحاً، لأجد الدبابات العراقية تنطلق مسرعة على الطريق «الدائرى الخامس»، وأفراد من الجيش العراقى وبعض المدنيين .. يفتشون المارة المتوجهين إلى أعمالهم .. يفتشون فى بطاقاتنا .. ويهددون بالسلاح مطالبين بعودتنا إلى منازلنا. وعبر طرق جانبية، استطعت الوصول إلى منطقة «الجابرية» أحد الأحياء التى يسكنها الكويتيون .. ومن هناك استطعت مشيا أن أعبر إلى منطقة «الشويخ» حيث مقار الصحف الكويتية، متجها إلى صحيفة «الأنباء» .. وكان شارع الصحافة الذى توجد به الصحف الكويتية شبه خال من السيارات بعكس عادته دائماً .. وكانت مبانى الصحف خالية أيضاً .. فقد اتصل مالكو الصحف الكويتيون بالقائمين على إدارتها من اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين .. وطالبوهم بوقف إصدارها حتى تنجلى عناصر الموقف.

ولما وصلت جريدة «الأنباء»، وجدت الزميل يحيى حمزة مدير تحريرها وبعض الزملاء يسيطر عليهم الذهول .. فلاأحد يستطيع إقناع نفسه بما حدث .. وتوالت المكالمات الهاتفية. من الأصدقاء والزملاء والسكان فى المناطق المختلفة للكويت .. تخبرنا بسيطرة القوات العراقية الغازية على المراكز الحدودية الكويتية ثم على قواعد القوات الكويتية فى منطقة الجهراء ثم انطلاق قوات الغزو إلى العاصمة الكويتية. وبقية المناطق .. وفى ذلك الوقت، دخل علينا أربعة جنود كويتيين بمدافعهم الرشاشة، طالبين تغيير ملابسهم العسكرية، فأعطيناهم ملابس عمال المطبعة. وعرفنا منهم أن أوامر صدرت لهم بتجنب القوات العراقية.

ظللت بالجريدة ساعتين، أتابع مايحدث من خلال «تكرز» وكالات الأنباء العالمية، حتى تم ضرب برج الاتصالات الخارجية فى منطقة «الصباحية» فأصبحنا معزولين عن العالم، بينما واصلت وكالة الأنباء العراقية بثها، ومعها وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية ..

ولم يكن أمامى إلا أن أنزل مدفوعاً بفضول «مهنة البحث عن المتاعب» فى محاولة لأن أتبين ماحدث. واستطعت أن أقترب من مقر وزارة الدفاع الذى يوجد بالمنطقة نفسها «الشويخ» .. وهناك افتقدت الإحساس بالفاصل بين الموت والحياة. من هول مارأيت .. حيث وجدت أكثر من ٣٠٠ قتيل وجريح من الكويتيين والعرب الآخرين .. منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، حيث قصف المقر بالطائرات العراقية، وحدثت عليه عمليات إنزال لتدور فيه «مجزرة» بين القوات الغازية ومن فيه .. وأشيع وقتها أن الشيخ نواف الأحمد الصباح وزير الدفاع قد قتل، واتضح فيما بعد أن ذلك لم يحدث، وأنه لحق بالأمير ووصل إلى السعودية.

وكانت وزارة الدفاع قد تمكنت من إذاعة بيان عبر راديو الكويت قبل توقف إرساله .. وقال

البيان :«إن القوات العراقية بدأت فى الساعة الثانية من فجر اليوم (٢ أغسطس) بغزو الأراضى الكويتية .. وأن الكويت ستستخدم الوسائل الممكنة لردع العدوان العراقى»..

وبعد العاشرة صباحاً، عاد بث الإذاعة الكويتية من خارج مبناها، بنداء للملوك والرؤساء والأمراء العرب، جاء فيه إن «كويت العرب تستنجد بكم .. أرضنا تتعرض للغزو .. لبوا نداء الشعب الكويتى الذى لم يبخل عن ندائكم فى يوم من الأيام .. الله أكبر على المعتدى ...».

كما وجهت الإذاعة الكويتية، التى كانت تنطلق من منطقة الخافجى قرب الحدود السعودية، نداء آخر للشعب الكويتى ..«أيها الشعب الكويتى العظيم ..لقد دقت ساعة الجهاد وسنذيق الأعداء من كأس الردى الذى أعدوه لنا بغدرهم وخستهم ..»

وفى تلك الأثناء، أذاعت بغداد أول بيان لمجلس قيادة الثورة في العراق، استهل بآية من القرآن الكريم، وثلاث تكبيرات، وتوجه إلى الشعب العراقى «العظيم» والعرب «الغيارى» والناس «حيثما كان العدل والإنصاف دينهم»...

وقال البيان .. «لقد خسف الله الأرض بقارون الكويت وأعوانه .. فأعان الله الأحرار من بين الصفوف المخلصة ليقضوا على النظام الخائن فى الكويت .. وناشد الأحرار من أبناء الكويت العزيزة القيادة فى العراق لتقديم الدعم والمساندة .. والمساعدة فى استتباب الأمن لكى لايصيب أبناء الكويت بسوء. وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون معها على هذا الأساس .. تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم .. وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك .. وقد لايتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع ...».

وخدع البيان العراقى بعض الناس لبعض الوقت.

ومن الشويخ، توجهت إلى «الكويت» العاصمة. وكانت نقاط الشرطة العسكرية العراقية، التى تمركزت عبر الطرق الرئيسية، ترد المارة على أعقابهم أو تحولهم إلى طرق جانبية .. وطوال الطريق، كان المشهد العام هو التوافد الكبير للدبابات العراقية التى تسير بسرعة ويسر قادمة من منطقة الجهراء المتاخمة لحدود العراق، وقوافل السيارات الخاصة التى تقل الهاربين على الجانب الآخر من الطريق نفسه إلى الجهراء ثم الحدود السعودية.

وفى الطريق بدا قصر «بيان» مقصوفاً بالطائرات فى أعلاه غير مهدم .. بعكس قصر «الشعب» مقر ولى العهد الذى كان محترقاً .. أما قصر «دسمان» مقر الأمير، فقد ظهرت عليه آثار القصف وآثار مذبحة بين القوات العراقية والحرس الوطنى الكويتى ... وقضى نحبه فيه الشيخ فهد الأحمد الصباح شقيق الأمير دفاعاً عن ثرى وطنه.

وعند دوران (منحنى) فندق «شيراتون» لم يسمح لنا بالمرور، إذ كانت القوات الغازية قد اتخذت من الفندق مقراً للقيادة.

وعبر طريق «الشرق» دخلت مدينة الكويت .. كى أصل إلى منطقة «المباركية» التى يوجد بها بنك الكويت المركزى وبورصة الأوراق المالية وسوق الذهب ومكاتب الصرافة وسوق «المناخ» سيئ السمعة. وكانت المنطقة، تحت حصار محكم من القوات العراقية يصعب معه الدخول إليها أو الخروج منها .. ويسهل داخله قتل أو اعتقال من لايمتثل لأمر .. وهناك أخذ العراقيون منا السيارة، وأرجعونى وأحد الزملاء سيرا على الأقدام، فوجدناهم مسيطرين على الإذاعة والتليفزيون ووزارة الإعلام التى شهدت ساحتها معركة أخرى .. واحتشدت حولها الدبابات.

وأقلتنا سيارة أحد المارة .. ومررنا فى طريقنا إلى «السالمية» بمنطقة «النقرة وحولى» منطقة الفلسطينيين الذين لم يتكتموا الفرح بما حدث، بينما كانت الدبابات العراقية تمرق لتأخذ مواقعها فى السالمية على رأس الخليج .. وكان المنظر فى اليوم الأول، مدفع دبابة متجهاً إلى الخليج ومدفعا آخر متجهاً إلى داخل الكويت ..

وبعد أن عدت إلى منزلى، كان طبيعيا أن تؤكد لى مشاهدات اليوم الأول أن كل شئ قد انتهى، وأن الكويت قد احتلت. إلا أنى كنت غير مصدق ماحدث ومارأيته وماعشته، وكان الإحساس الذى يتملكنى أنه كابوس سينزاح فى الصباح.

وكان ذلك إحساس الكويتيين والمقيمين، الذين رأوا أن التعرض للغزو العراقى قد يهدم أغنى وأجمل إمارة نفطية. وأن العراقيين سيخرجون غدا أو بعد غد - وأن العملية هى عملية تهديد وابتزاز فى النهاية، ولذلك صدرت الأوامر بعدم التعرض لهم.

ومن خلال إذاعة وتليفزيون بغداد، أعلن تشكيل «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» التى برر العراق غزوه العسكرى للكويت بأنه تم بناء على طلب منها. وكان السؤال الذى تثيره «الريبة» أين هم أعضاء تلك الحكومة؟

ومن خلال إذاعة وتليفزيون بغداد أيضا، تم على عجل بث محطة إذاعة وقناة تليفزيونية، باسم حكومة الكويت الحرة المؤقتة.

وأعلنت تلك الحكومة فى أول بيان لها قلب نظام الحكم وحل المجلس الوطنى فى الكويت.. وقالت :«باسم الشعب الكويتى نعلن عزل (الأمير) جابر أحمد جابر وولى العهد سعد عبدالله سالم وكل مرتزقتهما من مناصبهم وحل مايسمى المجلس الوطنى .. وتتولى حكومة الكويت

الحرة المؤقتة كل المسئوليات والصلاحيات الاشتراعية والتنفيذية فى البلاد خلال الفترة الانتقالية».

وجاء البيان الثانى لتلك الحكومة ليعلن أنه «من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فى البلاد ومنع احتمالات أية أعمال ضارة بمصالح البلاد، يمنع التجول اعتباراً من هذه الساعة وحتى إشعار آخر .. كما نعلن إغلاق كل الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية ومنع السفر للمواطنين والمقيمين والأجانب حتى إشعار آخر .. كما تقرر منع الإبحار والاقتراب من المياه الإقليمية للبلاد».

أما إذاعة الكويت التى انتقلت إلى الحدود السعودية فقد نفت تشكيل حكومة الكويت الحرة المؤقتة، واعتبرتها «كذبة غادرة تغزى الكويت فى ظلها» وأكدت أنه «لاتوجد حكومة إلا حكومة الشيخ جابر الأحمد الصباح وولى العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح».

ولبعض الوقت، توقع بعض الناس، أن يكون أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة، الذى حله الأمير عام ١٩٨٦، أو أى من رموز المعارضة من القوميين .. قد قبل رئاسة الحكومة المؤقتة. إلا أن ذلك التوقع الذى جاءت به القوات العراقية الغازية، وانخدع به البعض .. اتضح أنه كان مبنياً على غير أساس، عندما رفضت المعارضة الغزو العراقى منذ اليوم الأول. لقد كان واضحاً، مع نهاية اليوم الأول للغزو العراقى للكويت أن العملية لم تحقق هدفها الأساسى، وهو اغتيال أو أسر أُسْرة الصباح وخاصة، الأمير وولى العهد وتنصيب حكومة من المعارضة الكويتية - وتحديداً من القوميين أو البعثيين - تقوم بالتسليم للعراق بمعاهدة إذعان تتضمن مطالبه فى الكويت ..

ولكن الأمير ومعه ولى العهد، غادرا الكويت إلى السعودية، ثم عاد ولى العهد ليصطحب أفراد أسرة الصباح ويتصل بأعضاء الحكومة للانتقال إلى السعودية.

ولم تسفر عملية الغزو إلا عن اغتيال الشيخ فهد الأحمد الذى حارب من قبل فى صفوف الجيش العراقى، وأسر إحدى بنات الأمير .. ولم يخرج البعثيون والقوميون - كما كان متوقعا - لاستقبال جيش البعث العراقى بأكاليل النصر.

وتحت ستار الليل وفى جنح الظلام وبعد فرض حظر التجول، قام «الحرس الجمهورى العراقى» الذى نفذ خطة الغزو، بأكبر عملية نهب منظم.

وكان ولى العهد ومعه محافظ بنك الكويت المركزى، قد افتتحا قبل أسابيع المبنى المجدد للبنك .. وفى يوم الافتتاح، سمح فقط لولى العهد والمحافظ بالنزول إلى قاعة تحت الأرض، كانت هى الخزانة التى تحوى ثلث احتياطى دولة الكويت من الذهب والعملات الأجنبية.

وفى ليل أول أيام الغزو، نزل العراقيون ونهبوا تلك الخزانة، كما نهبوا سوق الذهب ومكاتب الصرافة .. وتقع جميعها فى «المباركية» .. ونهبوا أيضا وكالات السيارات وقطع الغيار ومخازن السلع الغذائية فى «الشويخ» و«الرى» .. بالإضافة إلى مخزون الألبان لدى شركة الألبان الكويتية، ومخزون القمح والدقيق لدى شركة المطاحن الكويتية .. وتم نقل ذلك كله بشكل منظم بوساطة الشاحنات إلى بغداد.

وكما أخطأت بغداد فى تقدير موقف المعارضة الكويتية .. كان خطؤها الثانى فى تقدير الموقف الدولى، الذى فوجئت به أول أيام الغزو. فقد أجمع العالم على إدانة الغزو العراقى للكويت، ودعت واشنطن وموسكو ومجلس الأمن إلى انسحاب فورى وغير مشروط للقوات العراقية وأعلن تجميد الودائع الكويتية والعراقية فى الولايات المتحدة والودائع الكويتية فى بريطانيا، فيما تحركت قطع بحرية أميركية فى مياه الخليج.

* * *

فى اليوم الثانى لغزو الكويت، عشنا حالة «اللادولة». فالحكومة الكويتية لحقت بالأمير فى «حفر الباطن» بالمملكة السعودية .. والسلطات العراقية مشغولة بتعزيز قواتها على الحدود السعودية والخليج. والحكومة الحرة المؤقتة «المزعومة» لم تكن موجودة إلاعلى أوراق المتحدثين فى إذاعة وتليفزيون بغداد وفى أفواههم، وحين غاب القانون العام، أصبح لكل قانونه الخاص .. حالة أشبه بحالة ماقبل المجتمع الإنسانى .. الغالبية مذهولة وخائفة والأقلية تصفى حساباتها بدءا من تجاوز إشارات المرور إلى النهب إلى الاغتصاب. من عزت عليه امرأة أصابها، ومن ابتغى مالاً ناله، ومن راقته سيارة حازها .. إذا واتته القدرة والجرأة على الفعل .. والغلبة لمن بيده السلاح.

وسط تلك الحالة «المرعبة» وصلت «جريدة الأنباء» .. وكان عمود النار والدخان مازال يتصاعد من وزارة الدفاع التى ظلت ساحتها مغطاة بالجثث.

وحين وصلت، علمت بأوامر الجيش العراقى. بإخلاء مقر جريدة «القبس» لإصدار جريدة تكون لسان حال «المرحلة» تحت اسم «النداء»!

وكان أعظم مشاهد ذلك اليوم، قيام كويتيين ومصريين وفلسطينيين، بتكفين جثمان الشيخ فهد الأحمد الصباح، وتأديه الصلاة على روحه فى أحد مساجد منطقة «حولى»، وحمله إلى

مثواه الأخير. مشهد عبرت فيه الوجوه عن وفاء عظيم للراحل وعن إدانة صامتة للغزو فى آن معاً.

وفى المساء، أعلن تليفزيون الحكومة الحرة المؤقتة، بياناً دعا فيه الكويتيين والمقيمين والأجانب لمواصلة أعمالهم بدءاً من صباح اليوم التالى (السبت)، مهدداً من يمتنع بالفصل ومصادرة مكافأة مدة خدمته وأمواله المنقولة. كما أعلن أن البنوك، ستباشر أعمالها أيضا. وكان معنى البيان، تأكيد عودة الحياة الطبيعية إلى الكويت.

وفى يوم السبت الرابع من أغسطس، كانت الصورة مختلطة. فلم تنجح التهديدات المنسوبة للحكومة المؤقتة فى إعادة الحياة الطبيعية حيث لم يستجب الكويتيون ومعظم المقيمين لنداء العودة إلي العمل .. وتوجه الناس إلى البنوك لصرف بعض أموالهم، فوجدوا أبوابها مغلقة.

وعند الظهر، اقتصر بث الإذاعة الكويتية على نداء بصوت يختنق لحد البكاء ..«أيها العرب.. أهل الكويت تستباح أعراضهم ودماؤهم فهبوا ياعرب نتجدتنا .. أيها المواطنون ياأبناء الكويت .. هذا يومكم فلبوا النداء» .. ثم انقطع الإرسال تماماً. وفى الوقت نفسه، كان تليفزيون الحكومة المؤقتة، يكرر إذاعة بيان للعراق يعلن فيه أنه سيبدأ سحب قواته فى اليوم التالى .. وأثار استغرابنا أن مذيعى التليفزيون العراقى أنفسهم هم الذين يقومون بإذاعة مواد تليفزيون الحكومة المؤقتة، بعد إلباسهم الغطرة «غطاء الرأس» والبشت «العباءة» على الطريقة الكويتية .. وكانت عملية مفضوحة لكل ذى عينين، إذ أن الإرسال العراقى قبل الغزو - وبعده - كان يصل واضحاً جداً إلى الكويت .. والمشاهدون يعرفون المذيعين العراقيين بدرجة معرفتهم للمذيعين الكويتيين .. وكان الاستنتاج، أن بغداد قد فشلت فى الاستعانة بمذيع كويتى واحد.

وفى اليوم التالى (الأحد ٥ أغسطس)، تكشفت عملية أخرى من عمليات الخداع العراقى.. إذ أن القوات التى انسحبت (فعلاً) هى قوات «الحرس الجمهورى» التى أمكن تمييزها بالمثلث الأحمر المفرغ على ألبسة الجنود والآليات. وهى القوات التى تعتبر رأس الحربة للرئيس العراقى وتأتمر بأمره وأحرزت نجاحات كبيرة وعديدة فى الحرب مع إيران. وجرى استبدال قوات الحرس الجمهورى المنسحبة، بفرق من الجيش العراقى وماسمى «الجيش لشعبى» حولت الاحتلال إلى عملية همجية. وأصابت الناس بذعر جماعى. وكل من عاش أحداث غزو الكويت يعلم جيدا الفارق بين الجيشين.

فحين دخلت قوات الحرس الجمهورى، كانت متبوعة بالإمداد اللازم من المياه والأغذية

ومستلزمات الإعاشة، وكانت لديها أوامر واضحة بعدم التعرض للمدنيين .. وكانت عملية النهب التى قامت بها منظمة ولأهداف محددة ..

أما قوات الجيش التى دخلت بعد انسحاب الحرس الجمهورى وانتشرت داخل الكويت، فقد كانت بأعداد كبيرة وبدون إمداد ومستوياتها التعليمية متدنية جدا.

ورافق تلك القدرات ماسمى «الجيش الشعبى»، الذى تكون قوامه الأساسى من متطوعين مدنيين من جنوب العراق «البصرة» ومن نزلاء السجون والعاطلين الذين انضم إليهم بعض الفلسطينيين المقيمين فى الكويت، والشريحة المسماة «بدون جنسية»، وهم فى معظمهم من العراقيين الذين يعيشون بالكويت ولايحملون جنسية .. وبعد أن كان النهب منظماً فى الأيام الثلاثة الأولى للغزو، تحول إلى نهب فوضوى فى الأيام التالية واضطر أصحاب المحلات إلى إغلاقها، إلابعض المحلات التى تحمل أصحابها المخاطرة لكى يحصل الناس على غذائهم، أو محلات العراقيين المقيمين بالكويت الذين تحولوا إلى تجار حرب، باستقدام السلع من «البصرة» وبيعها بأسعار مضاعفة فى الكويت. ومع مرور الوقت، انتشرت القوات العراقية والجيش الشعبى كالجراد داخل الأحياء السكنية .. تفتح المحلات بالسلاح وتسرق وتغتصب فى عمليات فردية لايحكمها ضابط أو رابط. ..

ورافق انتشار القوات العراقية والجيش فى الكويت فى اليوم الرابع للغزو، إعلان الحكومة المؤقتة قيام الجمهورية فى الكويت. ثم تبع ذلك قرار باعتبار الدينار الكويتى فى مستوى الدينار العراقى، وهو القرار الذى عنى فعلياً نقل العسكريين والمدنيين الذين جاءوا للكويت من جنوب العراق للأصول المتداولة الكويتية بقيمة نسبتها ١٠٪ إلى قيمتها السوقية أى بنسبة قيمة الدينار العراقى إلى الدينار الكويتى.

وتم تداول الدينار العراقى إلى جانب الدينار الكويتى .. بعد رفض الناس قبوله فى الوفاء بالالتزامات فى البداية.

وفى مساء ذلك اليوم، ظهر لأول مرة على شاشة التليفزيون، رئيس حكومة الكويت الحرة المؤقتة المقدم علاء حسين (رقى إلى رتبة عقيد) .. وكانت المناسبة استقبال الرئيس العراقى فى بغداد .. بعد انتظار لمعرفة شخصه. وتبين أنه كويتى متجنس من أصل عراقى و«بعثى».

ثم واصل العراق تحركه لخلق واقع جديد فى الكويت، إذ أعلن بعد يومين، ضم الكويت رسمياً فيما سمى بالوحدة الاندماجية الكاملة بين العراق والكويت وذلك بناء على طلب الحكومة الحرة المؤقتة، بإعتبار أن الكويت «فرع» من العراق «الأصل»، حسب ما ذكر البيان العراقى.

وفى اليوم التالى (٨ أغسطس)، قرر الرئيس صدام حسين تعيين العقيد علاء حسين رئيس ماسمى الحكومة الحرة المؤقتة - نائباً لرئيس الوزراء فى العراق، وتعيين الوزراء الثمانية - أعضاء الحكومة - كمستشارين للرئيس صدام بدرجة وزير .. وبذلك انتهت «خدعة» الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة، بعد ضم الكويت. وليصبح الضم أمراً واقعاً، كان لابد من تفريغ الكويت من سكانه (من الكويتيين والمقيمين)، وتغيير تركيبته السكانية بتوطين العراقيين (خاصة فى الأحياء الكويتية) وطمس الهوية الكويتية بحرق إدارات الجنسية والهجرة وتغيير أسماء المناطق والشوارع والمرافق ولوحات السيارات(*) ..

* أعلن العراق يوم ٢٨ أغسطس ١٩٩٠، أن الكويت أصبحت المحافظة رقم (١٩) فى هيكل التقسيم الإدارى العراقى، ومركزها «قضاء كاظمة» ويتبعها قضاء الجهراء وقضاء النداء (الأحمدى)، مع استحداث قضاء «صدامية المطلاع» الذى ضم جزيرتى وربة وبوبيان وناحية العبدلى ليتبع محافظة البصرة.

(٣) الغنيمة :

الغزو العراقى .. والاقتصاد الكويتى

سجل الاحتلال العراقى للكويت، حالة غير مسبوقة فى تجارب الاحتلال السابقة .. وتلك الحالة هى عدم استطاعة المحتل إلغاء العملة الوطنية رغم صدور قرار إدارى بذلك والسيطرة على البنية الاقتصادية رغم تمكنه من احتلال الإقليم الجغرافى. فالدينار الكويتى، وإن انخفضت قيمته، كعملة وطنية وكرمز من رموز السيادة مازال مدرجاً فى أسواق التداول. والبنية الاقتصادية الكويتية، ظلت فى معظمها خارج قبضة الاحتلال العراقى، تديرها السلطات الكويتية الشرعية .. لدرجة أن مايوجد من تلك البنية تحت سيطرة الاحتلال، يأتمر بأوامر «اقتصاد المنفى».

ويرجع فشل الاحتلال العراقى فى هذا الإطار إلى ثلاثة عوامل أساسية. العامل الأول هو أخطاء تنفيذ خطة الاحتلال ذاتها، والثانى هو الوجود الكبير للأصول الكويتية الخارجية ووجود مراكز كويتية فى الخارج لصنع القرار الاقتصادى.

أما العامل الثالث فهو إجراءات الحصار الاقتصادى التى فرضت على العراق.

فشل تنفيذ خطة الغزو.

لم تنجح قوات الغزو (أو الاحتلال)، فى تحقيق مهمتها الرئيسية أى اغتيال أو اعتقال رموز السلطة الشرعية - الكويتية وخاصة الأمير وولى العهد .. كما فشل الاحتلال فى إيجاد سلطة شرعية بديلة من رموز المعارضة الكويتية لإعطاء مشروعية للعملية العراقية.

وكان من نتيجة ذلك، فشل السلطات العراقية فى الاستحواذ على الأصول الخارجية الكويتية والعملة الوطنية كأصل رأسمالى، ولم يقلل من الفشل إعلان بغداد عن وجود حكومة الكويت الحرة المؤقتة، التى لم يعترف بها المجتمع الدولى وقام بتجميد الأرصدة الكويتية ..

وأمام ذلك الفشل فى الاستحواذ على الثروة الكويتية، لجأت سلطات الاحتلال إلى نهب الكويت بوساطة السلاح من جهة، ومن جهة أخرى بمساواة الدينار الكويتى بالدينار العراقى.

فقد سطا العراقيون على بنك الكويت المركزى ونقلوا إلى بغداد ماقيمته ١.٦ مليار دولار من الذهب والأوراق النقدية، حسب تقدير محافظ البنك الشيخ سالم عبد العزيز الصباح وذلك

بالإضافة إلى عمليات نهب للبنوك الكويتية وسوق الذهب ومكاتب الصرافة ووكالات السيارات والمتاجر ..

وكان إجراء مساواة الدينار الكويتى بالدينار العراقى ضمن عمليات نهب الكويت، عبر نقل الأصول المتداولة الكويتية إلى بغداد بقيمة نسبتها ١٠ بالمائة إلى قيمتها السوقية أى بنسبة قيمة الدينار العراقى إلى الدينار الكويتى.

وبعد أن انكشف فشل تنفيذ خطة الغزو (باستمرار الحكومة الشرعية) واتضاح خدعة الحكومة الحرة المؤقتة أمام الأسرة الدولية، أعلنت بغداد «ضم» الكويت إلى العراق. إلا أن السلطات العراقية، لم تستطع تسيير المؤسسات الاقتصادية الكويتية الخاضعة للاحتلال ولم يمتثل الكويتيون ومعظم المقيمين لقرارات وتعليمات الرئيس العراقى ورئيس مجلس قيادة الثورة (العراقية) وديوان الرئاسة، وكذلك نداءات التليفزيون والإذاعة بالعودة إلى العمل .. وفيما عدا المخابز والجمعيات التعاونية، توقف العمل بالمؤسسات الاقتصادية والجمعيات الكويتية وخاصة فى قطاعى النفط والمال (البنوك وشركات الاستثمار والتأمين) .. رغم التهديد بالفصل ومصادرة الأموال المنقولة .. والتهديد بالسلاح فى بعض الأحيان. وبما يعنى أن البنية الاقتصادية الكويتية فى الداخل ظلت مستعصية على الاحتلال.

الأصول والاستثمارات الخارجية :

أصبح من حق صانعى السياسة الاستثمارية الكويتية، أن يباهوا معارضيهم ببعد نظر سياستهم، التى اختارت التواجد الكبير للأرصدة والاستثمارات الكويتية فى أمريكا وأوروبا وجنوب شرق أسيا. إذ انتهى ذلك التواجد، بحماية رد فعل المجتمع الدولى بتجميده بعد الغزو العراقى، إلى حماية قسم رئيسى من أصول الثروة الكويتية من نهب الغزو، مع استمرار تدويره كـ «اقتصاد منفى». فبالنظر إلى محدودية فرص الاستثمار فى دولة لاتتعدى مساحتها ١٥ ألف كم، ولتجنب زيادة العمالة الزائدة واختلال التركيبة السكانية وبحثاً عن مجالات للاستثمار ذات قيمة مضافة أعلى .. اتجهت الكويت لتوظيف جانب هام من عوائدها النفطية فى الخارج، خاصة فى قطاعى الصناعة النفطية وصناعة المال.

وفى هذا السياق، كان يتم اقتطاع نسبة ١٠٪ من إجمالى إيرادات الميزانية الكويتية سنوياً، تحت بند احتياطى الأجيال المقبلة، لتدويره بوساطة أكبر مستثمر كويتى وهو «هيئة الاستثمار». ويترأس الهيئة التى انشئت عام ١٩٨٢ وزير المالية بمشاركة وزير النفط ومحافظ

بنك الكويت المركزى. وقد استطاع الثلاثى جاسم الخرافى (المالية) وعلى الخليفة الصباح (المالية والنفط) وسالم عبد العزيز الصباح (البنك المركزى)، جعل الهيئة مستثمراً محترماً على الصعيد الدولى من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية والتوزيع الجغرافى الجيد للاستثمارات، وبجهد مدير الهيئة د. فهد الراشد ومدير مكتب الاستثمارات فؤاد جعفر.

ورغم وجود الهيئة بالكويت إلا أنها كانت تعمل من خلال ذراعين، الأولى ذراع داخلية تتمثل فى شركات الاستثمار الثمانية. وكانت الذراع الخارجية «مكتب الاستثمار الكويتى» فى لندن. وبعد أزمة سوق الأوراق المالية المعروفة باسم «المناخ»، توجهت شركات الاستثمار هى الأخرى للتركيز على الاستثمارات الخارجية.

وبذلك، تحولت الكويت إلى أكبر مستثمر أجنبى فى أسبانيا، إذ بلغ نصيبها ثلث الاستثمارات الأجنبية. فقد تملكت أكثر من ٧٠٪ من صناعة الأسمدة الأسبانية عبر تملك معظم أسهم مجموعة «إيروكروس»، كما تملكت ٧٢٪ من أسهم مجموعة «توروراس» للكيماويات والورق، بالإضافة إلى ٣٦٪ من أسهم مجموعة «بريما انموبيلياريا» العقارية. وفى بريطانيا، تملكت الكويت ٩.٨٪ من أسهم «ميدلاند بنك»، علاوة على المساهمة بشركة «مارتن» للأحواض الجافة. وفى ألمانيا، أصبح للكويت ١٤٪ من أسهم «مرسيدس بنز»، و٢٠٪ من أسهم «ايه.جى. ميتال» وحوالى ٢٠٪ من «هوكست» .. وفى الولايات المتحدة، استثمرت الكويت حوالى ٢.٥ مليار دولار فى العقارات .. كما توجه مكتب الاستثمار الكويتى بعد أوروبا وأميركا إلى جنوب شرق أسيا (هونج كونج، سنغافورة، ماليزيا ..) وقد وصلت جملة استثمارات هيئة الاستثمار (شركات الاستثمار ومكتب الاستثمار) إلى مايزيد عن ١١٠ مليار دولار كمخصصات لاحتياطى الأجيال القادمة.

وإلى جانب هيئة الاستثمار، اعتمدت شركة البترول الكويتية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية (يترأسها وزير النفط) إستراتيجية استثمارية عبر شراء محطات تكرير وبيع البترول فى العواصم الأوروبية. وأصبح للشركات ثلاث محطات تكرير و ٦٤٠٠ محطة لتوزيع المنتجات البترولية تحت اسم «كيلو ٨»، بطاقة ٤٠٠ ألف برميل يوميا.

وبجانب هيئة الاستثمار ومؤسسة هيئة البترول الكويتيين، كان للجهاز المصرفى الكويتى (٦ بنوك تجارية وبنكان متخصصان : عقارى وصناعى) تواجد خارجى كبير سواء من خلال الأرصدة النقدية أو الاستثمارات المباشرة أو الفروع الأوروبية أو الملكية الكاملة لبنك الكويت المتحد وأكثر من ١٠٪ من أسهم «ميدلاند بانك» فى لندن. وحسب تقدير محافظ بنك

الكويت المركزى، يمثل الجهاز المصرفى الكويتى شبكة دائنة لباقى العالم بما قيمته ٤.٩ مليارات دولار ولسوق المعاملات المصرفية العالمية بحوالى ٦٠٠ مليون دولار. أما الودائع الكويتية فى أمريكا وأوروبا التى جمدتها الحكومات الغربية فتصل إلى ٥٠ مليار دولار، حسب حصر تلك الحكومات. ويضاف إلى كل ذلك، وجود بقية احتياطى الذهب الكويتى (حوالى مليونى أوقية) فى بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى والبنك المركزى البريطانى (بنك أوف إنجلند) بعد نهب قوات الغزو العراقية لأكثر من مليون أوقية ذهبا كانت موجودة لدى بنك الكويت المركزى.

الثروة النفطية .. والحظر الدولى

بعد مرور شهر كامل على عملية الغزو العراقى للكويت، صرح نائب رئيس الوزراء العراقى سعدون حمادى، أن الحصة الإنتاجية البترولية للعراق الجديد بعد ضم الكويت حسب تعبيره، ستصل إلى ٤.٦ مليون برميل يوميا. وذلك بإضافة حصة الكويت البالغة ١.٥ مليون برميل يوميا. وقال أنه بعد ضم الكويت تقفز الاحتياطى العراقى إلى ١٩٤.٥ مليار برميل مقابل الاحتياطى العراقى السابق والبالغ ١٠٠ مليار برميل فقط.

وقدر العراق إيراداته من البترول حسب الحصة السابقة وبسعر أدنى قدره ٢٥ دولارا للبرميل بقيمة ٣٨.٣ مليار دولار سنويا. وتوقع العراق أنه فى حالة زيادة الحصة الانتاجية إلى ٥.٥ مليون برميل يوميا ستصل الإيرادات البترولية إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار سنويا.

ولم يفت المسؤول العراقى أن يذكر أن الاستيلاء على البترول الكويتى، سيمكن العراق من سداد ديونه الخارجية فى فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام.

بيد أن العراق قد بنت تقديراتها فيما يتعلق بتصدير البترول الكويتى وسداد الديون العراقية، متجاهلة قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار الاقتصادى على العراق واستخدام الإجراءات اللازمة لتنفيذه بما فى ذلك الحصار الجوى. وهناك من يعمل خارج الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لايعنى استطاعة العراق تصدير ٤.٦ مليون برميل يوميا فى السوق السوداء!

وقد تكون تقديرات العراق مبنية على أساس حدوث صفقة مع الولايات المتحدة - آجلاً - إلا أن تلك الصفقة لو حدثت لايمكن أن تتضمن ضم الكويت إلى العراق وهى الحالة الوحيدة التى يستطيع فيها العراق الاستيلاء على بترول الكويت وتصديره.

ويعنى ذلك أنه رغم احتلال العراق لحقول البترول الكويتية، فإنه لم يستطع تصدير إنتاجها، بعد أن عجز عن تصدير إنتاجه البترولى أصلاً بفعل إجراءات الحصار الاقتصادى.

اقتصاد المنفى .. احتياطى للمقاومة

كان الهدف الأساسى لقوات الغزو العراقى هو القضاء على رموز الحكم الشرعى للكويت، خاصة من أسرة الصباح، للاستيلاء على أصول الثروة الكويتية بمنطق الغنيمة والأسلاب .. غير أن العملية منيت بفشل ذريع تجسد فى أمرين :

أولهما : استمرت الحكومة الشرعية لتصبح «حكومة منفى» فى الطائف.

الأمر الثانى : بقاء معظم أصول الثروة الكويتية خارج الإقليم الجغرافى الخاضع للاحتلال لتمثل «اقتصاد منفى» مركزه لندن.

وسعت الحكومة الشرعية، بدءاً، بالحصول على موافقة الدول الغربية بالسماح لها بإدارة الأموال الكويتية، وذلك قائم فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠.

وأصبح بمقدور الحكومة الشرعية إدارة الأرصدة والاستثمارات الكويتية فى الخارج، عبر مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن وفروع البنوك وشركات الاستثمار فى الخارج، والتى تصل تعليماتها - أيضا - إلى مراكزها داخل الكويت. كما تواجد بنك الكويت المركزى وعلى رأسه محافظه الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، فى لندن، لتسوية المعاملات بين البنوك الكويتية، وبينها وبين بنوك العالم.

وبمساعدة بقية دول مجلس التعاون الخليجى، تحركت مؤسسة البترول الكويتية لضمان توفير ٤٠٠ ألف برميل يوميا من البترول الخام لتزويد محطات التكرير والتوزيع فى أوروبا، حتى يستمر تشغيلها لتزويد زبائنها والوفاء بعقودها.

وبمؤازرة المؤسسات النقدية الخليجية، وضعت ترتيبات خاصة لدعم سعر صرف الدينار الكويتى .. وتم ربط الدينار بالعملات الخليجية عند سعر ١٠ دراهم إماراتية للدينار، بتخفيض يساوى ٢٢٪ من قيمته.

وبذلك أصبحنا أمام «اقتصاد منفى» يقوم بتدوير أصوله الرأسمالية خارج الكويت لتمويل ثلاثة بنود أساسية فى إطار عملية مقاومة الاحتلال العراقى : تمويل مخصصات الإعاشة والسكن لكافة الكويتيين فى الخارج، وتغطية جزء من نفقات القوات الأمريكية فى السعودية والخليج وعمليات المقاومة داخل الكويت، وأخيرا، مساعدة الدول التى تأثرت اقتصاديا من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار الاقتصادى على العراق.

الفصل الرابع

حقبة الأمن الأمريكى
(مابعد الاحتلال)

«إن مصالح ووجود أمريكا فى الخليج ليست أمراً عابراً فهى تسبق عدوان صدام حسين وستبقى من بعده ..».

الرئيس الأمريكى بوش من خطاب للشعب الأمريكى (١٢ سبتمبر ١٩٩٠).

«إن أحداً لم يشهد إذلالاً على أيدى الغرب بقدر ماشهد العرب ..».

جان جاك سيرفان - شريبيه.
من كتاب، التحدى العالمى،
نيويورك ١٩٨١.

ماكان يمكن تصور ذريعة للوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج - بعد غزو الكويت - أقوى من عملية الاحتلال العراقى. وهناك ممن يريحهم التفسير التآمرى للتاريخ، من ألمح إلى وجود تواطؤ بين العراق والولايات المتحدة فى عملية غزو الكويت. ومنهم من صرح بأن الأمريكيين قد استدرجوا العراقيين لغزو الكويت حتى ينقلوا قواتهم إلى الخليج. وقد وجد أصحاب ذلك التفسير الوقائع والحوادث، التى اعتبروها كاشفة للمؤامرة.

الخطيئة العراقية

فى «بيان شهادة» أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى، مؤرخ فى ٢ إبريل ١٩٨٩، لقائد القيادة المركزية الأمريكية والقائد العام لعملية «درع الصحراء» نورمان شوارزكوف قال :«إن القيادة المركزية الأمريكية تتوقع أن يشكل العراق تهديداً عسكرياً للدول الأضعف والأكثر محافظة فى مجلس التعاون الخليجى. ويمكن أن تصبح مطالب العراق الملحة فى أجزاء إستراتيجية من شمال شرق الكويت فى المستقبل»

وخلال إبريل ١٩٩٠، حاول وفد الكونجرس الأمريكى الذى زار العراق طمأنة الرئيس صدام حسين فأكد له روبرت دول «أن الحملة التى يتعرض لها ليست من الرئيس بوش»، وقال السناتور ألان سيمبسون للرئيس العراقى «إننى أعتقد أن مشكلتكم هى مع الإعلام الغربى .. إنه إعلام فاسد ومخادع».

وأثناء اللقاء الذى جرى بين الرئيس صدام والسفيرة الأمريكية فى بغداد إبريل جلاسبى، يوم ٢٥ يوليو، قالت السفيرة للرئيس :«ليس لنا رأى بشأن الصراعات العربية - العربية. مثل خلافات الحدود بينكم وبين الكويت .. إن الرئيس بوش لايعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق».

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، نشرت «لوس إنجلوس تايمز» تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أمريكيين قولهم :«إن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل استعداداً لهجومها على الكويت، وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف فى النهاية إلى غزو حقول النفط فى شرق السعودية» وأضافت «إن معلومات استخباراتية جمعت مؤخراً تشير إلى أن الخطة العراقية، وقد صاغها الرئيس صدام حسين قبل وقت طويل يرجع

إلى خمس سنوات مضت (وتحديدا فى ١٩٨٥)، كانت تقضى بوقفة إستراتيجية قصيرة للقوات العراقية فى الكويت قبل أن تواصل سيرها جنوباً إلى داخل السعودية.

واعترف وزير الدفاع الأمريكى ديك شينى، أن الولايات المتحدة رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح، وذلك فى بيانه أمام مجلس الشيوخ الأمريكى يوم ١٢ سبتمبر.

بيد أن التفسير التآمرى لحدث تاريخى، فضلاً عن أنه يقطع ذلك الحدث عن سياقه التاريخى الموضوعى، فإنه يعفى المسؤولين عن الحدث من مسؤولياتهم.

إن كلا الطرفين العراقى والأمريكى، كانت له حساباته التى تحقق مصالحه، إلا أن ذلك لايمنع استفادة طرف من أخطاء الطرف الآخر، ليعمل حساباته هو ويحقق مصالحه.

فالطرف العراقى، عندما قرر غزو الكويت، كانت له حساباته المحلية والخليجية والإقليمية والدولية .. حسابات تنفيذ عملية الغزو، وانعكاسات العملية إقليميا ودوليا. والطرف الأمريكى، كانت له حساباته - قبل الغزو وبعده - المتعلقة بدوره كشرطى دولى فى نظام دولى انتقالى من القطبية الثنائية إلى تعدد الأقطاب، وبمصالحه الحيوية فى منطقة الخليج.

لقد نجحت حسابات العراق فى تقدير القوة العسكرية لدولة الكويت وشركائها فى مجلس التعاون الخليجى. واستطاع العراق تطمين السعودية ومصر، وإبعاد مخاوفهما من لجوئه إلى القوة العسكرية لحل نزاعه مع الكويت، وقام بغزو الكويت وتمكن من احتلالها خلال ساعات، فى غياب تدخل أية قوى إقليمية أو أجنبية.

وكان ضمن حسابات العراق، على المستوى التكتيكى أيضاً، اعتقال أو اغتيال أفراد أسرة الصباح التى أسست وحكمت إمارة الكويت منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

وتضمنت تلك الحسابات، قبول المعارضة الكويتية وخاصة جماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب، تشكيل حكومة مؤقتة تذعن لضم الكويت للعراق، أو على الأقل لمطالب العراق من الكويت، وتغطى العملية العراقية برداء الشرعية. ولذلك أعلنت السلطات العراقية، منذ الساعات الأولى للغزو، قيام حكومة حرة مؤقتة، ولم تعلن أسماء أعضائها انتظاراً لرد فعل المعارضة الكويتية.غير أن أسرة الصباح ومعها الحكومة، استطاعت مغادرة الكويت بمجرد تقدم القوات العراقية عبر الحدود، وقبل عملية الإسقاط المظلى والقصف بالطائرات للقصر الأميرى «دسمان» وقصر ولى العهد «الشعب». وشكلت الأسرة «حكومة المنفى» داخل الحدود السعودية.

كما عارضت المعارضة الكويتية احتلال الكويت وطالبت بانسحاب العراق فى بيان أصدره د. أحمد الخطيب وجاسم القطامى (التجمع الديمقراطى والتجمع الوطنى)، ووقف الإسلاميون والماركسيون نفس الموقف. فاضطرت السلطات العراقية بعد ثلاثة أيام من الغزو، إلى ملء فراغ «الحكومة الحرة المؤقتة» المعلن عنها، بعدد من العسكريين، فلم تحظ باعتراف أحد.

أما أول الأخطاء الإستراتيجية التى تضمنتها الحسابات العراقية فهو خطأ تقدير اتجاه وتأثير الدور المصرى. إذ قدرت تلك الحسابات أنه تم احتواء أو تحييد الدور المصرى من خلال مجلس التعاون العربى والمساهمة فى إعادة الجامعة العربية إلى القاهرة، بالإضافة إلى أنه من الممكن - وفق الحسابات العراقية - إغراء مصر بنصيب من الغنيمة تحت لافتة «إعادة توزيع الثروة العربية».

إلا أنه فات على القيادة العراقية، أنه رغم مساندة الإدارة المصرية لها فى فى حربها مع إيران، واشتراكها معها فى مجلس التعاون، إلا أن الغزو العراقى للكويت، قد أظهر تناقضاً كبيراً بين منهجى القيادتين العراقية والمصرية فى مجالى العلاقات العربية والعلاقات الدولية.

فالغزو العراقى للكويت قد كشف عن منهج عراقى، ينزع إلى التصادم مع والتمرد على منطق النظام الدولى الجديد، الذى يتجه إلى إحلال توازن المصالح محل توازن القوى وحل الصراعات بالطرق السلمية. ويتناقض ذلك المنهج مع المنهج المصرى - والعربى عموماً - الذى يحاول التكيف مع منطق النظام الجديد وتفعيله فى المنطقة، بعد تكييف توجهاته ومصالحه مع توجهات ومصالح القطب الأكبر فى النظام (الصلح مع إسرائيل - التحالف مع الولايات المتحدة والدول العربية النفطية).

كما أن الغزو العراقى للكويت شكل حرجاً سياسياً وأدبياً للقيادة المصرية، إذ انطوى على تضليل لها (بعد تعهد العراق بعدم اللجوء للقوة العسكرية)، واستخفاف بمساعيها الدبلوماسية لحل الأزمة، وبما عنى هز صورتها أمام الدولة الخليجية والتأثير على مكانتها العربية.

ولذلك، قامت الإدارة المصرية، بعد ٢٤ ساعة من الغزو (وبعد تأكد المنهج العراقى) بإدانة العملية العراقية. ورفضت عقد قمة عربية بناء على دعوة سوريا والجزائر (يوم ٤ أغسطس) لتدعو إلى مؤتمر قمة (يوم ٨ أغسطس) خلال ٢٤ ساعة، دعا (يوم ١٠ أغسطس) إلى «الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، بنقل قوات عربية

لمساندة القوات المسلحة فيها، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى». وجاءت تلك الخطوة، بعد خطوة أخرى تمثلت فى زيارة وزير الدفاع الأمريكى تشينى (يوم ٧ أغسطس) للقاهرة، وموافقة مصر على السماح للسفن الحربية الأمريكية التى تتحرك بالوقود النووى بالمرور فى قناة السويس. بالإضافة إلى الموافقة على إرسال قوات مصرية ضمن القوات المتعددة الجنسية فى الخليج(*).

وكان من أهم أخطاء الحسابات العراقية، خطأ تقدير احتمالات رد الفعل الدولى. فقد بُنِيَتْ الحسابات العراقية، على اعتبار أن الأزمة المترتبة على غزو الكويت سوف تكون فى إطار نظام إقليمى عربى فرعى (خليجى)، وقد تنتقل إلى النظام الإقليمى العام (العربى)، وبافتراض احتواء أو تحييد مصر فإن أزمة الخليج قد تتحول إلى استقطاب إقليمى طرفاه الدول العربية المؤيدة للعراق من جانب، والدول الخليجية والأخرى المؤيدة لها من جانب آخر، وربما اعتبر العراق أن النظام الدولى الجديد فى مرحلة مابعد الحرب الباردة والتحولات المهمة فى أوروبا الشرقية، لم يكتمل تشكيله بعد - وذلك صحيح - وأن أقطابه الأساسية مازالت منشغلة بترتيب أوضاعها فى ظل النظام الجديد، وذلك صحيح أيضاً.

وحسب العراق أن انشغال أقطاب النظام الدولى بما بينها من تناقضات بعمليات هدم وبناء فى مرحلة التشكيل، ويعنى بالضرورة انشغالها عنه ليشترك هو الآخر فى عملية هدم وبناء كقوة إقليمية، أو سماحها له باستغلال التناقضات التى بينها.

غير أن أزمة الغزو العراقى للكويت، كانت أول اختبار حقيقى للنظام الدولى الجديد فى مرحلة التشكيل، كما اعتبرت تحديا سافراً للتحولات الأساسية لذلك النظام الانتقالى وهى :

★ التحول من نظام ثنائى القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكى كشرطى دولى.

---

* كشف الملك حسين عاهل الأردن فى حديث لـ «نيويورك تايمز»، فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠، عن أنه اتفق مع الرئيس مبارك خلال زيارته للقاهرة يوم ٢ أغسطس، على أن يقوم - حسين - بزيارة العراق لأخذ مجرد وعد من الرئيس العراقى بالانسحاب من الكويت. وأضاف أنه قابل يوم ٣ أغسطس الرئيس صدام الذى أكد له أنه راغب فى الانسحاب ومناقشة النواحى الأخرى فى اجتماع القمة المصغرة الذى كان التفكير يتجه إلى عقده يوم ٥ أغسطس فى جدة بين الملك فهد والملك حسين والرئيس صدام والرئيس مبارك.
وحسب رواية الرئيس مبارك (الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠)، أن الملك حسين اتصل به تليفونياً الرابعة إلا ربعاً مساء ٣ أغسطس، وقال له :«خلاص .. الإخوان فى العراق وافقوا على القمة». غير أن ماحدث بعد ذلك، أن مصر أصدرت بياناً أدانت فيه الغزو العراقى مساء اليوم ذاته، ثم أعلن فى اليوم التالى (٤ أغسطس) عن إلغاء القمة المصغرة .. وتوالت الأحداث السابق ذكرها.

★ التحول من نظام «توازن القوى» إلى نظام «توازن المصالح»، بعد تهاوى الحواجز الأيديولوجية والعسكرية.

★ التحول من الاستقطاب بين الشرق والغرب إلى استقطاب بين الشمال والجنوب فى إطار اعتماد متبادل يقوم على وجود قاعدة صناعية متقدمة فى الشمال ووجود مواد خام وأسواق واسعة فى الجنوب ..

وماكان يمكن لأطراف النظام الدولى أن تسمح للعراق كقوة إقليمية بتقويض أسس ذلك النظام. وهو الأمر الذى يفسر الإجماع الدولى غير المسبوق بقيادة الولايات المتحدة ومستوى التنسيق العسكرى والسياسى بين أمريكا وحلفائها، والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

فقد أدانت واشنطن الغزو العراقى فى يومه الأول وطالبت بالانسحاب من الكويت .. وقرر الرئيس الأمريكى تجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية والعراقية فى الولايات المتحدة، وناشد دول العالم اتخاذ إجراءات مماثلة، كما طالب الاتحاد السوفيتى بوقف تسليم العراق أى أسلحة قد تكون فى طريقها إلى العراق. وفى نفس الغزو أيضا، أصدر الرئيس الأمريكى تعليماته لعدة سفن حربية أمريكية بالتوجه إلى منطقة الخليج.

وتحركت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الغزو العراقى والمطالبة بالانسحاب من الكويت ومقاطعة العراق اقتصاديا (القرار ٦٦١/ ١٩٩٠) وعدم الاعتراف بضم الكويت (٦٦٢/ ١٩٩٠) وفرض الحصار البحرى (٦٦٥/ ١٩٩٠) والحصار الجوى (٦٦٦/ ١٩٩٠).

وسعت واشنطن إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتى، فأرسلت وزير خارجيتها إلى موسكو فى اليوم التالى للغزو، ليصدر بيان مشترك بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب، ثم كانت القمة الأمريكية السوفيتية فى هلسنكى (يوم ١٠ سبتمبر) التى انتهت إلى إدانة ضم الكويت وتطبيق قرارات الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات إضافية إذ فشلت الحلول السلمية.

ونسقت واشنطن سياسياً وعسكرياً مع حلفائها الغربيين، تنسيقاً تجاوز إدانة الغزو العراقى والجهد الدولى لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، إلى إرسال غالبية الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وحدات عسكرية إلى منطقة الخليج، والمساندة المالية للدول المتضررة من الأزمة.

الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج

لم يأت الأمريكيون - بعد احتلال الكويت وقبله - إلى منطقة الخليج دفاعاً عن شرعية دستورية أو حفاظاً على قواعد القانون الدولى، وإنما تواجدوا فى المنطقة وتكثف تواجدهم بعد غزو الكويت لأهميتها الإستراتيجية ودفاعا عن مصالحهم الحيوية وحفاظاً على استقرارها.

البعد الجيوسياسى

للخليج أهميته التاريخية كممر عسكرى وتجارى. وكان الوجود البريطانى فى الخليج، الذى بدأ فى أواخر القرن التاسع عشر واستمر لأكثر من ١٠٠ سنة، للأهمية الجيوسياسية للمنطقة. ولم تبق بريطانيا فى هذه المنطقة كل هذه المدة الطويلة بسبب الهند فقط، فبعد سنوات من تخلى بريطانيا عن حكمها لشبه القارة الهندية، استمر بقاؤها فى الخليج[١].

وعند الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧١، سعت الولايات المتحدة لملء الفراغ البريطانى، مستخدمة إيران - الشاه لكى تصبح شرطى الخليج، واعتبار إسرائيل الحليف الوحيد الموثوق لها فى الشرق الأوسط.

وقد عبر نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق نيوسوم عن الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بقوله :«لوكان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج .. فما من مكان مثله فى العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية .. ومامن منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم»[٢].

وتزايد الاهتمام الأمريكى بالخليج فى نهاية السبعينات وخلال الثمانينات بتأثير الغزو السوفيتى لأفغانستان وقيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية.

وانعكس ذلك الاهتمام فى خطاب الرئيس ريجان للشعب الأمريكى فى ٢٩ مايو ١٩٨٧ بقوله أن «استكمال خطوط الملاحة الحيوية فى الخليج لن تملى علينا من قبل الإيرانيين، ولن نسمح بأن تقع هذه الخطوط تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى. سيبقى الخليج مفتوحاً لجميع دول العالم ولن نسمح بأن يتحول الخليج إلى نقطة ضيق للحريات أو مركز للصراعات الدولية»

النفط

«أعتقد بأننا جميعاً نتذكر التأثير الهام لأزمة نفط الشرق الأوسط قبل سنوات عديدة والصفوف الطويلة للحصول على الوقود، وعدم توفره بل وتقنينه، وتصعيد أسعار الوقود والتضخم والأزمات التى هزت القواعد الاقتصادية لبلدنا. هذه الأزمة قد هزت جميع أنحاء العالم مؤثرة على الاقتصاد العالمى ومصعدة التوتر الدولى ومعطية الفرصة لتفاقم المخاطر والنزاعات الإقليمية وتوسعها. إن القوة الأساسية فى العالم وهى الولايات المتحدة والدول الديمقراطية قد أدركوا مدى ضعفها وأصبح اقتصادنا وشعبنا رهينتين للأنظمة المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط».

ليس هناك ماقد يكون أبلغ دلالة من الاقتباس السابق من خطاب الرئيس ريجان السابق ذكره، على مدى اعتماد نمو الاقتصاد الأمريكى والاقتصادات الغربية عموماً على النفط. بيد أن درجة أهمية النفط واعتماد الاقتصادات الغربية على نفط الخليج ستتزايد مع بداية عقد التسعينات، وقد تسلك إمدادات النفط مساراً حرجاً بسبب نقص المعروض وزيادة الأسعار، إذا ماأرادت دول الخليج.

فدول الشمال، لاتملك سوى ٦ بالمائة من الاحتياطى العالمى للنفط (٨٨٨ مليار برميل) وتنتج ٢٨ بالمائة فقط من الإنتاج العالمى (٢١ مليار برميل سنويا) فى حين أنها تستهلك ٥٧ بالمائة من إجمالى الاستهلاك العالمى، وذلك حسب إحصاءات ١٩٨٧. ويعنى ذلك، خروج دول الشمال من مجال إنتاج النفط مع بدايات القرن المقبل.

وفى الجانب المقابل فإن الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجى والعراق وإيران) تملك ٦٤ بالمائة من الاحتياطى العالمى للنفط وستنتج ٤٠ بالمائة من الإنتاج العالمى عام ٢٠٠٠، وستكون المصدر الوحيد لإنتاج النفط فى العالم بعد الربع الأول للقرن المقبل.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، فينتظر أن يرتفع عام ١٩٩٥، إلى نسبة ٤٦ بالمائة من إنتاج بلدان منظمة «أوبيك» وعلى حوالى ٢٢ بالمائة من الإنتاج العالمى.

ومع حلول عام ٢٠٠٠ يتوقع أن يكون إجمالى إنتاج دول المجلس قد وصل إلى ١٤.٢٢٥ مليون برميل يوميا أو مايعادل ٢٥ بالمائة من إجمالى الإنتاج العالمى. وبإضافة إنتاج العراق وإيران، يكون إجمالى إنتاج الدول الخليجية حوالى ٢٤ مليون برميل يوميا أى ٤٠ بالمائة من

الإنتاج العالمي[٣]. أما الولايات المتحدة، فتستورد مايزيد عن ٥٠ بالمائة مما تستهلكه من النفط، الذي يشكل بدوره ٤٣ بالمائة من مجمل الطاقة المستهلكة فيها. وشكلت ثلاث دول خليجية هي السعودية والكويت والعراق مصدراً لأكثر من ٢٣٪ من النفط المستورد إلي أمريكا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠.

وقد حذر وزير النفط الأمريكي السابق جيمس شليزنجر أمام الكونجرس في مارس ١٩٩٠ من أن ارتفاع أسعار النفط الخام وازدياد طلب الولايات المتحدة سيزيدان بشكل خطير تبعية الولايات المتحدة في مجال الطاقة خلال السنوات المقبلة، ونبه شليزنجر الذي كان وزيراً للدفاع في إدارة فورد إلى أن الولايات المتحدة زادت وارداتها النفطية لتلبية الطلب الذي يعتمد على مصادر تموين أجنبية بنسبة ٥٤ بالمائة، وقال أنه في الوقت الذي تزداد فيه واردات النفط الخام يستمر إنتاج الولايات المتحدة في الانخفاض»[٤].

وتشير الأرقام إلى أن إنتاج الولايات المتحدة النفطي، هبط خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦، ١٩٩٠ من ٩.١ مليون برميل في اليوم التالي إلى ٧ ملايين برميل يوميا، وزاد استيرادها خلال الفترة نفسها بمعدل ٤ ملايين برميل في اليوم[٥]. ويعني كل ذلك، أنه مع انخفاض الإنتاج النفطي الأمريكي والغربي عموماً وزيادة استيراده مقابل طول أمد الاحتياطات النفطية وزيادة الإنتاج في منطقة الخليج .. تتعاظم الأهمية الإستراتيجية للخليج بالنسبة لأمريكا وحلفائها الغربيين.

جدول (٤-١)

الاحتياطيات النفطية في دول التعاون الخليجي(*)

الدولـــــة	الإحتياطــي الثابت (مليــــار دولار)	النسبة إلى الاحتياطـي العالمــــي ٪
العربية السعودية	١٧١ر٧	٢٣ر٩
دولة الكويت	٩٢ر٧	١٢ر٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٢ر٥	٤ر٥
دولة قطر	٢ر٤	٠ر٣
سلطنة عمان	٢ر٥	٠ر٣
دولة البحرين	٠ر٢	–
المجموع	٣٠٢ر٠	٤١ر٩

* المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥.

الفوائض النفطية

ترتبط بالأهمية الإستراتيجية للنفط في منطقة الخليج، الفوائض النفطية التي نتجت عن زيادة أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ العربية - الإسرائيلية، وقيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. وقد وظفت تلك الفوائض في موجودات مالية في المصارف وفي أوراق مالية حكومية وسندات وأسهم وعقارات في الولايات المتحدة وأوروبا. وقد قدرت موجودات دول مجلس التعاون الخليجي في الخارج بقيمة ٣٥٠ مليار دولار منها ١٥٠ مليارا للقطاع الخاص وحوالي ٢٠٠ مليار دولار هي حصة الحكومات في دول المجلس الست. وتقدر نسبة الموجودات الخليجية المستثمرة في السوق الأوروبية المشتركة بقرابة ٣٥ بالمائة (١٢٢ مليار دولار)، في حين قدرت حصة السوق الأمريكية من هذه الموجودات بحوالي ١٤.٥ بالمائة (٥٠.٢ مليار دولار) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولاسيما اليابان وكندا وبلدان الشرق الأقصى بحوالي ١٥.٩ بالمائة (٥٥.٦ مليار دولار) ..

وفي منتصف ١٩٨٩، كانت دول المجلس تحتفظ بحوالي ٤٢ بالمائة من الموجودات الأجنبية الخليجية (١٤٦ مليار دولار) على هيئة ودائع مصرفية غالبيتها بالدولار. واجتذبت السندات والأوراق المالية الحكومية الصادرة في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى ٥٢ مليار دولار أو مايعادل ١٤.٨ بالمائة من إجمالي الموجودات الخارجية الخليجية ومنها حوالي ٣٨ بالمائة في السندات الأمريكية. وبلغت الاستثمارات في السندات وأسهم الشركات والعقارات في الدول الصناعية ٦٨.٨ مليار دولار أي حوالي ١٩.٧ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الخليجية في الخارج.

وتشير تقارير رأس المال العالمية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، إلى ارتفاع حجم استثمارات دول منطقة الخليج (بما فيها العراق وإيران) خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ في السوق الأمريكية بعد تراجعها بنسبة ١٣ بالمائة خلال ١٩٨٦ ثم بنسبة ٧.٢ بالمائة خلال ١٩٨٧ و٦ بالمائة خلال ١٩٨٨. وفي منتصف ١٩٨٩ بلغ صافي الاستثمارات الخليجية المجمعة في السوق الأمريكية ٦٢.٨ مليار دولار. وإن كانت الأرقام الحقيقية تعتبر أكبر من ذلك بكثير لأن الحكومة الأمريكية لاتستطيع متابعة كافة الصفقات التي تقل عن ٥ بالمائة من رأسمال الشركة المعنية، فضلاً عن أنها لاتستطيع تحديد المحافظ الاستثمارية التي تتم عن طريق بلد ثالث[٦]. مثل بريطانيا أو سويسرا. ومن الطبيعي أن يؤثر وجود أو سحب تلك

الموجودات على سوق المال الأمريكية عام ١٩٧٩ أن «.. المسحوبات المتوقعة من الحيازات الأجنبية بحجم يهدد اقتصاد وأمن الولايات المتحدة؛ يمكن أن يبرر استخدام الرئيس لسلطات الطوارئ .. ووقف تحويل الملكيات التى فيها مصالح أجنبية»[٧]. كما تستخدم تلك الموجودات كسلاح ضد الدولة صاحبة الموجودات، كما حدث عند تجميد الولايات المتحدة لموجودات إيرانية ثم تجميد الموجودات العراقية»

جدول (٤-٢)

الموجودات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجى[*]

(مليار دولار)

	١٩٨٣	(٪) التوزيع	١٩٨٩ (النصف الأول)	(٪) التوزيع
السوق الأوروبية المشتركة	٨٦.٠	٢٨.١	١٢١.٨	٣٥.٠
ودائع مصرفية بالعملات المحلية	(٦.٨)	(٢.٢)	(١٣.٤)	(٣.٨)
اوراق مالية حكومية	(١٧.٠)	(٥.٦)	(١٦.٠)	(٤.٦)
استثمارات أخرى**	(١٣.٩)	(٤.٦)	(٤٢.٣)	(١٢.٢)
الولايات المتحدة	٤٦.٦	٢١.١	٥٠.٥	١٤.٥
ودائع مصرفية	(١٣.٣)	(٤.٣)	١٤.٦	(٤.٢)
أوراق مالية حكومية	(٢٦.٠)	(٨.٥)	٢٠.٠	(٥.٧)
استثمارات أخرى**	(٢٥.٣)	(٨.٣)	١٥.٨	(٤.٥)
دول أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٥١.٧	١٦.٩	٥٥.٦	١٥.٩
ودائع مصرفية	(٢٢.٧)	(٧.٤)	(٢٩.٥)	(٨.٤)
أوراق مالية حكومية	(١٧.٤)	(٥.٧)	(١٥.٦)	(٤.٥)
استثمارات أخرى**	(١١.٦)	(٣.٨)	(١٠.٥)	(٣.٠)
ودائع مصرفية فى مراكز الأفشور	٢٧.٥	٨.٩	٤٠.٢	١١.٢
استثمارات فى الدول النامية	٤٣.٥	١٤.٢	٤٤.٦	١٢.٨
اعتمادات لغير المصارف	٥.٨	١.٩	٩.٧	٢.٨
صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.	٢٧.١	٨.٩	٢٧.٠	٧.٨
الإجمالـــــــى	٣٠٦.٢	١٠٠.٠	٣٤٩.٤	١٠٠.٠

* المصدر : النشرة الفصلية لبنك إنجلترا، ديسمبر ١٩٨٥ ونوفمبر ١٩٨٩.

** تشمل سندات وأسهم الشركات والعقارات وغيرها من الاستثمارات المباشرة.

لقد دفعت الأهمية الجيوسياسية ثم أهمية النفط والفوائض النفطية، أمريكا للسيطرة على المنطقة، بدءاً بمشروع إيزنهاور إلى نظرية كارتر بقوات التدخل السريع إلى التحالف الإستراتيجى مع إسرائيل ثم إلى الإجماع الإستراتيجى عند إدارة ريجان.

وقامت فكرة الإجماع الإستراتيجى على فلسفة كيسنجر الذى يقول «إن الولايات المتحدة لم تعد فى وضع يمكنها من تنفيذ برامج على مستوى كونى، بل عليها أن تشجع مثل هذه البرامج. ولم يعد باستطاعتها أن تفرض حلها المفضل، بل عليها أن تسعى لاستثارته للظهور .. ودورنا يجب أن يكون المساهمة فى البرامج الدفاعية والإيجابية، ولكن علينا أن نسعى لتشجيع وليس لخنق الشعور بالمسئولية المحلية[٨].

ولذلك اعتمدت إدارة ريجان توجها إستراتيجيا عاماً تمثل فى :

* توثيق العلاقات مع الحلفاء الذين يتمتعون بقدر من الاستقرار الداخلى والثبات السياسى.

* توثيق العلاقات مع أولئك الذين يظهرون رغبة حقيقية غير متحفظة فى مساعدة الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات إليها.

* الاعتماد على دول الأطراف أى تلك الواقعة إلى جوار المناطق التى يراد حمايتها أو الدفاع عنها[٩].

وفى عام ١٩٨١، تشكلت قيادة جديدة لقوات التدخل السريع، للإشراف على عمليات جميع القوات فى منطقة جنوب غرب أسيا والخليج ومنطقة الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٨٢، أصبح وجود القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج لـ «قيادة مركزية» سميت أنشطتها بـ «عمليات سنتكوم» أى «قوس الأزمة».

وكانت للولايات المتحدة، قبل غزو الكويت، قواعد عسكرية فى عمان والظهران والصومال، كما كانت تتمتع بتسهيلات عسكرية فى دول عربية أخرى كمصر والمغرب وبعض أقطار الخليج ..

وكانت للولايات المتحدة أيضا، قواعد عسكرية فى تركيا (٢٥ قاعدة) وفى اليونان (١٤ قاعدة) بالإضافة للقواعد الأمريكية فى إيطاليا وأسبانيا وألمانيا ..

واستخدمت الولايات المتحدة الأسطول السادس الذى يرتبط مباشرة بحلف الأطلنطى، ضد العرب فى ١٩٥٨، ١٩٦٧ وفى قصف جبل لبنان ١٩٨٣، كما قصفت طائراته ليبيا عام ١٩٨٦. وهناك الأسطول السابع الذى يشرف على المناطق البحرية المحيطة بشبه الجزيرة العربية والخليج العربى .. غير أن المشكلة الحقيقية للقوات الأمريكية، والتى أبرزها غزو الكويت هى مشكلة النقل الإستراتيجى فالمسافة بين الولايات المتحدة والخليج تبلغ تسعة آلاف ميل جواً.

ومايزيد عن ذلك كثيرا بحراً. أما جزيرة دييجوجارسيا، حيث توجد قوات أمريكية فتبعد عن شرقى الجزيرة العربية ثلاثة آلاف ميل، وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تنقل جواً فرقة مقاتلة، فعليها أن تجند أساطيلها الناقلة، لتعمل حوالى أربعة أسابيع ذهابا وإيابا. وحينذاك تصل هذه الفرقة متأخرة جدا عن مواجهة الأزمة التى قد تنشب فى الجزيرة فى أى حين. وحسب إحصاء تقرير أعدته «لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية»، كانت المدد الزمنية لنقل فرقة ميكانيكية أمريكية واحدة نقلاً جوياً إلى موقع الظهران فى الجزيرة، دون التحليق فوق العراق وإيران وسوريا .. كالتالى(١٠) :

من .. إلى الظهران	عدد الأيام
إسرائيل (تل أبيب)	١١
دييجو جارسيا	٢٧
الصومال (بربرة)	١٤
كينيا (مومباسا)	٢٢
عمان (مصيرة)	٨
مصر (رأس بناس)	١٠
تركيا (أزمير)	١٧

ولم تقتصر مشكلة النقل الإستراتيجى للقوات الأمريكية على بعد المسافة عن الخليج، بل تعدتها إلى عدم كفاية الوسائل الإستراتيجية لنقل القوات بالحجم المطلوب وفى التوقيت المحدد. وتأكد ذلك خلال أزمة الرهائن الأمريكية فى طهران والغزو السوفياتى لأفغانستان، مما قاد إلى فكرة «الوجود المسبق للمعدات» فى المنطقة على سفن عائمة.

بيد أنه رغم وجود قيادة مركزية للقوات الأمريكية وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية حول الخليج والوجود المسبق (العائم) للمعدات .. لم تتمكن الولايات المتحدة من التدخل العسكرى لمنع غزو الكويت(*).

---

* فى الندوة التى نظمها مركز دراسات الخليج فى إكستر (١١ - ١٣ يوليو ١٩٩٠)، شرح أنتونى كوردسمان خبير مجلس الشيوخ الأمريكى، سيناريو هجوم عراقى محتمل على الكويت. وقال كوردسمان فى الندوة التى انعقدت قبل الغزو العراقى بأسبوعين، أنه إذا قررت الولايات المتحدة مواجهة العراق بسبب الكويت فإنها تحتاج إلى أسبوعين على الأقل، وأن القدرة العسكرية الأمريكية فى المنطقة لمواجهة هجوم العراق تفتقر إلى مقومات تجميع قوات رئيسية. لكنه اعتبر أن تحقيق نجاح أمريكى يظل غير مضمون فى حال مواجهة عسكرية كاملة مع العراق. ولذا سيظل أمل الولايات المتحدة فى أن تنسحب القوات المهاجمة من الكويت نتيجة لمفاوضات سياسية وكذلك بالضغط على بغداد عبر وقف صادرات النفط العراقى.
وأوضح كوردسمان أن تقويماته وتقديراته مبنية على أساس مقابلات أجراها فى المنطقة وواشطن ولندن.. وقال أنه «قد يكون فى إمكان الأمريكيين أن ينشروا قوات كافية لردع غزو عراقى (إذا) توفرت لها إمكانات كافية للإنذار الإستراتيجى، وإذا استطاعوا استخدام تسهيلات فى دول مجاورة..».

ولذلك تحرك الرئيس الأمريكى «بوش» عقب غزو الكويت، وعقد ثلاثة اجتماعات لمجلس الأمن القومى خلال ٧٢ ساعة، لتبدأ عملية الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج، بحجم يفوق أى هدف رمزى مثل استعراض القوة أو إثبات الوجود أو حتى «الردع الدفاعى».

فخلال شهرين، وصل مجموع القوات البرية الأمريكية فى الخليج ١٥٠ ألف جندى وضابط، تشكل ٦ فرق وتتمركز جميعها بالأراضى السعودية (عدا قوات مشاة الأسطول).

أما القوات الجوية فقد شكلت حوالى ٦ ألوية، منها فى السعودية سربان إف ١١٧ (الشبح) من ٤٤ طائرة، و ١٤٨ طائرة قتال (٥٠ إف ١٥ + ٤٨ إف ١٦ + ٥٠ إف - إيجل)، وسرب من طائر الاستطلاع آر.سى ١٣٥ وعدد من طائرات الأواكس، وعدد من طائرات التزود بالوقود فى الجو، و٤ أسراب من طائرات الهليكوبتر المسلح من طراز (أباتش - كوبرا - بلاك هوك). بالإضافة إلى ١٦ طائرة نقل سى ١٣٠ فى دولة الإمارات، وسرب إف ١٥ (١٢ طائرة) فى دولة قطر.

وبالنسبة للقوات البحرية، فقد تمركز منها فى منطقة الخليج والبحر الأحمر ٥٥ قطعة بحرية (فرقاطات - طرادات - مدمرات - حاملات صواريخ، علاوة على قطع الإنزال البحرى، و٣ حاملات طائرات (ساراتوجا - أندبندس - إيزنهاور) محملة بإجمالى ٢٢٠ - ٢٤٠ طائرة، وسفينتان للقيادة وخمس كاسحات ألغام وعدد من سفن النقل والإمداد والتزود بالوقود والمستشفيات. بالإضافة إلى حوالى ٣٥ ألف جندى من مشاة الأسطول.

وتمركزت فى شرقى البحر المتوسط، ١٢ قطعة بحرية، وحاملة الطائرات جون كيندى، و٤ وحدات صواريخ أرض أرض علاوة على وحدات صواريخ مضادة للصواريخ من طراز باترويت.

وساند الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج القوات البريطانية البرية والجوية والبحرية. فقوتها البرية، كمركز منها لواء مشاة (٤ آلاف - ٥ آلاف جندى) ولواءان مدرعان (بقوام ٤ آلاف جندى فى السعودية، بالإضافة إلى كتيبة مشاة (٦٠٠ جندى) فى البحرين. وتوزعت قوتها الجوية بين سرب جاجوار وسرب ترنادو (السعودية)، وسرب جاجوار وسرب ترنادو (عمان)، وسرب ترنادو (البحرين) وتكونت قوتها البرية التى تركزت فى الخليج، من فرقاطتين ومدمرة وحاملة طائرات من طراز نيمرود وثلاث كاسحات ألغام.

أما القوات الفرنسية، فقد شملت كتيبة مشاة برمائية مدعومة بالإضافة إلى سرب طائرات استطلاع (فى دولة الإمارات) وتضمنت قوتها البحرية خمس طرادات وفرقاطة بالإضافة إلى حاملة طائرات (كليمنصو) ٤٠ طائرة هليكوبتر مسلح من طراز جازيل وأربعة آلاف جندى.

وشاركت دول أخرى بقوة عسكرية بحرية محدودة فى الحشد العسكرى فى الخليج حسب البيان التالى :

جدول رقم (٤-٣)

الدول المشاركة بقوات بحرية محدودة(*)

إيطاليا	إستراليا	بلجيكا	هولندا	كندا	اليونان	أسبانيا	اليابان
فرقاطتان (٢) سفينة حراسة صاروخية	فرقاطتان تحملان صواريخ (اولايد) (داروين)	(٣) كاسحات الغام	فرقاطتان تحملان صواريخ مضادة للسفن والطائرات	مدمرة تحمل صواريخ مضادة للسفن والطائرات فرقاطة تحمل صواريخ	سفينة حربية	فرقاطة طرادان سفينة إمداد	معدات عسكرية معاونة

جدول رقم (٤-٤)

حجم القوات الأجنبية فى المنطقة (أكتوبر ١٩٩٠)(**)

قوات برية	قوات جوية	قوات بحرية
٩٠٠٠٠٠ر٢ جندى خلال شهر أكتوبر تشكل فى ٢ فرقة محمولة جوا ٢ فرقة ميكانيكى ٢ فرقة مدرعة حتى لواء مشاة + ٢ كتيبة ٢ لواء مدرع (دبابات)	٦٠٠ طائرة قتال علاوة على الطائرات التى تتمركز فى شرقى البحر المتوسط حتى ٩٠ طائرة هليكوبتر مسلح ٢٤طائرة استطلاع، ١٦ طائرة نقل. عدد من طائرات (أواكس)عدد من طائرات التزود بالوقود فى الجو	٣ حاملة طائرات + حاملة بالبحر المتوسط + (حاملة نيمرو) + حاملة هليكوبتر ٧٥ - ٨٠ قطعة بحرية - فرقاطة - مدمرة - طراد - حاملة صواريخ علاوة على سفن الإمداد والنقل .. إلخ.

* المصدر : السياسة الدولية، ع ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠.

** المصدر : الدفاع، ع ٥١، أكتوبر ١٩٩٠.

التصور الإستراتيجى الأمريكى الجديد للخليج :

لقد كشف غزو الكويت عن التفكير الإستراتيجى الأمريكى الجديد إزاء منطقة الخليج، فى مرحلة مابعد «الانتشار السريع» و«الإجماع الإستراتيجى»، وفى ظل ظروف مابعد الحرب الباردة وانكفاء الاتحاد السوفياتى على المشاكل الداخلية وانسحابه من مناطق التوتر، وتشكل نظام دولى جديد تسعى الولايات المتحدة لأن تكون فيه القطب المسيطر والشرطى الدولى. ولأن أحد متغيرات النظام الدولى الجديد، تحول الصراع الدولى من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب، ولاعتماد الشمال على الجنوب فى الحصول على المواد الخام - والنفط أهمها - وفى تصريف منتجاته، فإن امتلاك بعض دول الجنوب لأسلحة الدمار الشامل، يعرض مصالح الولايات المتحدة ودول الشمال عموما للخطر، ويمثل تهديداً لمنطق النظام الدولى الجديد.

ولذلك شكلت الولايات المتحدة لجنة دعيت باسم «لجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل» برئاسة مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية وعضوية ١٣ عضوا أشهرهم د. هنرى كسينجر مستشار الرئيس للأمن القومى ووزير الخارجية فى إدارة نيكسون، وزبجنيو برجينسكى مستشار الرئيس للأمن القومى فى إدارة كارتر.

وكان ضمن تقارير تلك اللجنة الستة تقرير عنوانه «دعم إستراتيجية أمريكية فى العالم الثالث» صدر فى يونيو ١٩٨٨، وجاء فيه :

«إن المواد الخام والمنتجات الزراعية للعالم النامى - وخصوصاً النفط والمعادن الأخرى - ستبقى مهمة إستراتيجياً للولايات المتحدة وحلفائها فى نصف الكرة الشمالى.

وأكد التقرير على أنه «عبر نهاية القرن ومابعد ذلك ستبقى المصالح القومية الأمريكية فيما يسمى الآن بالعالم الثالث، ومن المتصور أنها ستنمو، ومن المؤكد أن المصالح الأمريكية ستتضمن صيانة أمن أمتنا وحلفائنا من الأخطار الصاعدة هناك، والاستجابة لتحديات الاقتصاد العالمى، والدفاع عن قضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وتعزيزها، وتأمين وصول حلفائنا إلى المناطق الإستراتيجية والمواد الأولية الحيوية ثم نبه تقرير «دعم إستراتيجية أمريكية فى العالم الثالث إلى» أن «مزيدا من العنف السياسى متوقع، لأنه من المرجح أن تبقى التوترات القائمة بدون حل، بل من المرجع أيضا أن تصبح الأسلحة المتاحة أكبر عدداً وأكثر تدميراً»

أما التقرير الرئيسى للجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل «الأمريكية» والذى صدر بعنوان «الردع المميز» فقد أورد «أن صراعات العالم الثالث، يمكن أن تحطم قدرتنا على الدفاع عن أكثر مصادرنا حيوية فى أكثر المناطق حيوية مثل الخليج (الفارسى) والبحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهادى» وقال التقرير «إن الولايات المتحدة ستحتاج فى العقدين المقبلين إلى أن تكون أفضل استعداداً للتصدى لصراعات فى العالم الثالث .. تتطلب أنواعاً جديدة من التخطيط»

وانتهى تقرير «الردع المميز» الذى صدر عام ١٩٨٨ إلى التفكير الإستراتيجى الأمريكى الجديد الذى حدده فى «أن تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها فى العالم الثالث على تطوير قوات متعاونة».

وكان غزو الكويت، الذريعة التى بررت الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج، كأساس لحلف عسكرى أمريكى عربى، وفق التفكير الإستراتيجى الأمريكى الجديد. وهو الأمر الذى بدأ يتكشف بعد أسبوع من الغزو، ففى مؤتمر صحفى لوزير الدفاع الأمريكى «بيكر» فى مقر حلف الأطلنطى فى بروكسل يوم ١٠ أغسطس، ورداً على سؤال عن استعداد الولايات المتحدة للانسحاب إذا انسحب العراق من الكويت، قال :«حسناً، لقد قالت الولايات المتحدة إننا نريد انسحاباً فورياً عراقيا، ولكننا نريد أيضاً أن نرى استعادة حكومة الكويت الشرعية للسلطة. كذلك فإننا نريد التأكد من سلامة ورفاهية المواطنين الأمريكيين، وأعتقد فى هذا الصدد أيضاً أن سلامة ورفاهية كل الرعايا ينبغى أن تؤمن. وسنريد أن نتأكد من أنه ليس ثمة تهديد لحرية الملاحة فى الخليج ولأمن واستقرار الخليج. ولكن انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة القيادة الكويتية هى أمور دعونا إليها منذ زمن طويل، قبل أى قرار اتخذ بالاستجابة لطلب حكومة العربية السعودية المساعدة الدفاعية».

وأمام لجنتى العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ والنواب، يوم ٣ سبتمبر، أوضح بيكر التخطيط الإستراتيجى الأمريكى الجديد، حين دعا إلى «قيام بنية أمنية إقليمية فى منطقة الخليج تضم الولايات المتحدة والدول العربية» ووفق بيان بيكر فإن «مشاركة الولايات المتحدة هى بوجود دائم من خلال تمركز قوات بحرية أو وجود بحرى .. بنية أمنية شبيهة بحلف الأطلنطى..».

وكشف الرئيس «بوش» فى خطاب له يوم ١٢ سبتمبر عن أهداف الوجود العسكرى فى الخليج وفق التصور الإستراتيجى الجديد، جاء فيه :«إن الاختبار الذى نواجهه كبير، وكذلك الرهان، لأن العدوان العراقى هو أول هجوم على العالم الجديد الذى نسعى إليه، وأول اختبار لعزيمتنا».

وأضاف :«إن العراق يسيطر على ١٠ بالمائة من احتياطى النفط العالمى، ويسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة .. إذا سمح للعراق. بابتلاع الكويت ستكون له القوة الاقتصادية والعسكرية والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على حصة الأسد من النفط العالمى. ولانستطيع ولن نسمح لشخص (..) بالسيطرة على مورد حيوى كهذا».

وقال بوش «إن مصالح ووجود أمريكا فى الخليج ليست أمراً عابراً فهى تسبق عدوان صدام حسين وستبقى من بعده .. وسيبقى هناك دور مهم للولايات المتحدة فى مساعدة دول الخليج.. إن دورنا مع الآخرين هو ردع العدوان فى المستقبل ومنع انتشار التكنولوجيا الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ الباليستية».

إن أهداف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج والنظام الأمنى الإقليمى وفقا لخطاب الرئيس الأمريكى هى:

★ منع التمرد على توجهات النظام الدولى الجديد فى المنطقة.

★ السيطرة على إمدادات وأسعار النفط.

★ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الدول العربية.

★ إثبات الولايات المتحدة لحلفائها أنها الشرطى الدولى حتى فى ظل نظام دولى متعدد الأقطاب.

ويعنى تحقيق تلك الأهداف التى كان من أجلها الحشد العسكرى الأمريكى، تغيير الخريطة الإقليمية للمنطقة .. وماكان يمكن تصور ذريعة أقوى من احتلال الكويت لحدوث ذلك.

الهوامـش

١- د. حسن على الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولى : الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، ط، ١٩٨٢، ص ١٢٧.

٢- ورد فى المصدر السابق، ص ١٢٣.

٣- رضا هلال، حقيقة الفورة النفطية المقبلة، الأنباء الكويتية ١٠، ١١ يناير ١٩٩٠.

٤- وكالة الأنباء الفرنسية ٢٧ مارس ١٩٩٠.

٥- مايكل حلبوتى، الكونجرس فى حاجة إلى الطاقة ..، الحياة ١٣ سبتمبر ١٩٩٠.

٦- د. هنرى عزام، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، التعاون، ع ١٦، ديسمبر ١٩٨٩.

7- H.A. Kissinger. American Foreign policy, Expanded Edition (New youk : N.W. Norton and Company, Inc., 1974, p. 94.

٨- النشرة الإستراتيجية، لندن ع ١١ - ٢ يوليو ١٩٨١.

٩- إستراتيجيا، ع ١٤، مارس ١٩٨٣ ص ٣٠ - ٣٦.

الخاتمـة

معضلة الأمن والثروة

(الكـويت والخليـج)

«الأمـن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه ..».*

ماكنمـــــارا

* من كتاب، جوهر الأمن، ١٩٦٨.

كان كتاب بيرتن بينيدكت «مشكلة المناطق الأصغر»، الذى صدر عام ١٩٦٧، أول اقتراب نظرى من ظاهرة الدول الصغيرة[١]. وجاء كتاب روبرت روشتاين «الأحلاف والقوة الصغرى» عام ١٩٦٨، ليحدد الدولة الصغيرة باعتبارها «.. قوة صغيرة، تعترف بأنها لاتستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساسا على معونة دولة أخرى أو مؤسسات أخرى أو عمليات أو تطورات أخرى من أجل ذلك..»[٢]. واعتبر فيتال أنه «كلما صغرت الدولة تضاءلت إمكانية بقائها عضواً مستقلا فى الجماعة الدولية»[٣].

ومنذ أن حكمت أسرة الصباح الكويت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فقد كانت واعية لحقيقة أنها تحكم دولة صغيرة لاتستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية. واختارت التحالف مع قوة أكبر، تاريخيا، لتثبيت حكمها ولبقاء الإمارة.

فقبل حقبة الأمن البريطانى، تحالف الشيخ الصباح عام ١٨٧٠ مع مدحت باشا والى بغداد فى «حملة الإحساء» لإخضاع أمير نجد. وترتب على ذلك، مساعدة العثمانيين أسرة الصباح على توسيع نفوذها، وإصدار فرمان ينص على توارث أسرة الصباح حكم الكويت.

وعندما ساند العثمانيون يوسف آل إبراهيم وآل الرشيد، بمواجهة الشيخ مبارك الصباح، لجأ الأخير إلى بريطانيا ووقع معها اتفاقية الحماية فى ٢٣ يناير ١٨٩٩. وعنى توقيع الاتفاقية دخول الكويت تحت مظلة «الأمن البريطانى»، بالاعتراف بشرعية سيادة أسرة الصباح كأسرة حاكمة وتحديد الأراضى التابعة لها، وتوفير الحماية من المشايخ والأمراء المجاورين ومن الدول الكبرى (روسيا وألمانيا).

وعندما طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت عام ١٩٦١، طلب الشيخ عبد الله السالم الصباح مساعدة بريطانيا وفق اتفاق الاستقلال، فأنزلت المملكة المتحدة قوتها العسكرية فى الكويت حتى تراجع قاسم.

وبإعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ نيتها الانسحاب من الخليج، بحلول عام ١٩٧١، انتهت «حقبة الأمن البريطانى»، وثارت المخاوف من حدوث فراغ قوة كبير. إلا أن وزير الخارجية الكويتى قال وقتئذ :«على البريطانيين أن يذهبوا بحلول عام ١٩٧١، والثغرة التى ستنشأ عن مغادرتهم ستملؤها دول المنطقة».

وبعد انتهاء حقبة الأمن البريطانى ١٩٧١، ومع بداية الحقبة النفطية ١٩٧٣، اتجهت الكويت لبناء قدرة عسكرية ذاتية.

فنتيجة لزيادة العوائد النفطية بعد حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية، تزايد الإنفاق على الدفاع فى منطقة الخليج، لحماية الثروة النفطية.

فقد شهدت نفقات الدفاع فى الكويت ارتفاعاً ملموساً من نسبة ٤ .٨ بالمائة إلى ٢ .١٢ بالمائة من إجمالى الإنفاق الحكومى بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٠.

وارتفع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع من ٣١٤ إلى ٣٦٦ دولاراً فى نفس الفترة، وكان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع فى الكويت أعلى منه فى الدول النامية ودول السوق الصناعية فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٠[٤].

وبحلول عام ١٩٨٠، وصلت نفقات الدفاع فى الكويت سنويا ٨٧٠ مليون دولار، للإنفاق على جيش يتكون من ١٤٤٠٠ رجل .. ولايدخل ضمنها الاعتمادات المرصودة للإنفاق على الحرس الوطنى، الذى ارتفع عدد أفراده إلى ١٥ ألف رجل، ليصبح نظيراً للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية فى حين أن مهمته تقتصر على حماية الأسرة الحاكمة.

وهكذا فإن الثروة النفطية، قد زادت الإدراك بتهديدات الأمن القومى والأمن الداخلى من ناحية، ورفعت نفقات الدفاع والأمن من ناحية أخرى. وبنهاية الثمانينات، أدركت الكويت أن قوتها العسكرية والأمنية الذاتية، تمكنها من الحماية الذاتية بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان.

ولذلك اقترحت الكويت، فى مطلع ١٩٨٠، تأسيس جامعة خليجية، خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء إلى دول الخليج. وفى وقت لاحق من العام نفسه جرى التوقيع فى الكويت على اتفاقية لتأسيس هذه الجامعة شاركت فيها سبع دول خليجية (هى العربية السعودية والعراق والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين). وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وفى بداية ١٩٨١، قدم وزير الخارجية الكويتى إلى حكومات الخليج ورقة عمل تقترح إقامة مجلس للتعاون الخليجى. وفى ٤ فبراير ١٩٨١، إجتمع وزراء خارجية دول الجامعة الخليجية (بعد استبعاد العراق) فى مدينة الرياض لوضع الميثاق والهيكل التنظيمى للمجلس المقترح. وفى مايو ١٩٨١، صادقت قمة مسقط على مسودة الهيكل التنظيمى المقترح وأصبح مجلس التعاون الخليجى واقعاً قائما.

لقد كان الغرض الأساسى من قيام مجلس التعاون الخليجى هو تنسيق القدرات العسكرية والأمنية لدول الخليج الست بعد إحداث الثورة الإيرانية وغزو أفغانستان وحرب الخليج.

وطرحت الكويت على المجلس مشروعاً للأمن الخليجى تضمن: «أن أمن الخليج ليست فكرة مطروحة ضد أحد، بل ضد من يحاول إيذاء أمن المنطقة. فالثروة الطائلة والحجم الصغير لدول المنطقة .. كل ذلك يثير مطامح ومطامع الدول الأقوى .. والخيار أمام دول المنطقة هو إما قبول بالأمر الواقع دون تعديله، أو توحيد الجهود وتقويتها لخلق تيار موحد لمواجهة التحديات»[٥].

إلا أن قيام مجلس التعاون الخليجى، مع تزايد نفقات الدفاع (وصلت مليار ونصف مليار دولار)، لم يوفر الأمن دون الاستنجاد بقوة خارجية، أثناء الحرب العراقية الإيرانية. فبعد احتلال إيران للفاو وجزر مجنون، اضطر العراق لقصف المنشآت والناقلات النفطية الإيرانية، مما دفع إيران لقصف ناقلات النفط فى الخليج. ووصل مجموع عدد الناقلات العملاقة والبواخر التى أصابها العدوان الإيرانى والمتجهة من وإلى الكويت ٤٨ ناقلة.

وكان أن طلبت الكويت من الولايات المتحدة رسميا، نقل نفطها على ناقلات أمريكية يتفق على استئجارها، إلا أن الطلب الكويتى قوبل برفض أمريكى. ثم تم الاتفاق فى ١٩ مايو ١٩٨٧ على رفع الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية، من خلال تسجيل «ناقلات كويتية لدى الولايات المتحدة وتعهد الكويت بتقديم تسهيلات لخدمة بوارج الحماية والمراقبة».

وتمثلت القوة الأمريكية البحرية المكلفة بحماية الناقلات الكويتية فى حاملة الطائرات «كونسليشن» وعليها ٨٥ مقاتلة، وأربع سفن إمداد، ومدمرتان، وأربع فرقاطات، وسفينتا عتاد حربى، وكل ذلك تحت إمرة سفينة القيادة «لاسال»[٦].

لقد كشف الغزو العراقى للكويت عن معضلة الأمن والثروة فى الخليج. فرغم أن الثروة النفطية قد مكنت تلك الدول من زيادة الإنفاق على الأمن وتكديس الأسلحة الحديثة، إلا أنها ظلت دولاً صغيرة من حيث القدرة الدفاعية العسكرية الذاتية وبحاجة دائمة إلى تدخل خارجى فقد كان لدى الجيش الكويتى، عشية الغزو، مايلى :

* القوات البرية

٢٧٥ دبابة، و٤٨٠ مركبة مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ولواء مدفعية أرض – أرض.

* القوات البحرية

٨ زوارق مدفعية، وزورقا صواريخ، ٦ طائرات هليكوبتر مسلحة.

* القوات الجوية

٧٠ طائرة قتال، و١٢ طائرة هليكوبتر مسلحة.

كما تعاقدت الكويت، عام ١٩٨٨، على شراء الطائرات المقاتلة المتقدمة طراز «إف – إى – ١٨» والأسلحة التى تحملها بما فى ذلك الصواريخ المضادة للسفن والطائرات، على أن تتسلمها عام ١٩٩٢.

وقد استولت القوات العراقية التى غزت الكويت على القوة البحرية بما فيها الزوارق المزودة بصواريخ «أكزوست» الفرنسية، والمركبات المزودة بصواريخ «هوك» الأمريكية، وأعداد كبيرة من صواريخ «تاو» الأمريكية أيضا. بالإضافة إلى عدد من طائرات القتال(٧). إن عدم الاتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية فى الدول الخليجية، إنما يرجع بشكل أساسى إلى واقع الضعف الهيكلى الذى يتمثل فى ضآلة حجم القاعدة الديموجرافية فى تلك الدول.

جدول (٥-١)

القدرة المالية والعسكرية لدول التعاون الخليجى(*)

الدولة	التعداد	القوات المسلحة	الناتج القومى	الانفاق الدفاعى
	مليون نسمة	ألف رجل	مليار دولار	مليار دولار
الكويت	١ر٧٠٠	٢١	٢١ر٤٧٤	١ر٨٢٧
السعودية	٨ر٠٠٠	٦٧ر٥	٩٣ر٦٥٣	١٧ر٦٥٢
الإمارات	١ر٣٠٠	٤٢ر٠	٢٥ر٧٤٢	١ر٨٨٠
عمان	١ر٦٠٠	٢١ر٥	٩ر٨٤٤	٢ر٠٧٦
قطر	ر٣٠٠	٦ر٠	٣ر٠٥٠	ر١٦٥
البحرين	ر٤٠٠	٢ر٨	٤ر٤٦٨	ر١٣٤

* المصدر: .The Militory Balance 1986 - 1987

وقد أبرز احتلال الكويت، أن عدم الاتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية فى الدول الخليجية، قد يشجع قوى إقليمية أو دولية على «المغامرة» بالتدخل العسكرى للحصول على «الغنيمة».

يقول د. حازم الببلاوى :«إن الخطر على أمن منطقة الخليج لايتوقف على وجود مصادر للتهديد من قوى معادية بقدر مايؤدى إليه وجود (جائزة) كبرى أو ثمرة يمكن اقتطافها ..وفى منطقة يزداد فيها إغراء (الجائزة)، فإن وجود نظم مستبدة يضاعف من احتمالات الخطر بالإفادة من هذه الجائزة المطروحة..»(٨) وهكذا فإن «الثروة النفطية»، بدلا من أن تكون مصدراً لتدعيم الأمن، قد تكون مصدراً لتهديد الأمن.

ويدخل فى هذا السياق، أن «الثروة النفطية» قد قسمت الوطن العربى إلى كيانات تنطوى على تقسيم حاد من ناحية الثروة.

يقول د. سعد الدين إبراهيم «إن مصادفة مولد الفرد فى واحد من هذه الكيانات العربية تحدد فرصته المستقبلية فى الثراء وفرص الحياة الأخرى، أكثر مما يحدده انتماؤه إلى كيان ثقافى أعرض هو «الأمة العربية الواحدة». إن هذا الوضع شبيه من بعض نواحيه بالانتساب إلى «نظام طبقات الطوائف» الهندى المتشدد.

إن جميع الهنود يشعرون بانتمائهم إلى الهند الأم، ولكن (براهما) ربهم الأعلى، قد وضع بعضهم فوق بعض، بنعمته (أو سخطه) ضمن نظام طبقات حديدى لايستطيعون منه فكاكا. وبراهما العرب، هو النفط، على الأقل فى هذه المرحلة من تاريخهم»(٩).

وبالنتيجة، فإن انقسام الوطن العربى بين «دول فائض نفطى» و«دول عجز» أو بين «دول يسر» و«دول عسر»، لابد أن يكون مصدر تهديد لأمن الخليج.

وكان مما أبرزه الغزو العراقى أيضا، أن الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، لم يمنع احتلال الكويت، وأن الحشد العسكرى الأجنبى الذى حدث على إثره تطلب وقتا طويلاً وتكلفة باهظة. كما أن تحالفاً عسكريا غربيا عربيا قد يفرض نوعاً من السيطرة لحين من الدهر، دون أن يوفر حلاً دائما، بل قد يدفع إلى تهديد أمن الخليج.

وكان مما أبرزه احتلال دولة الكويت أخيرا، أن الدولة فى منطقة الخليج، تماثلت مع الدولة القومية الحديثة فقط فى شكلها ورموزها، دون أن تمر مثلها بمرحلة بناء المجتمع القومى، وبذلك استمر الولاء لـ «القبيلة» وليس للدولة - الشعب. أو كما يقول مفكر كويتى :«إن الدولة فى هذه المنطقة قشر، والقبيلة هى اللب والحقيقة، وهى لاتزال اللب والحقيقة. نعم هناك قوانين ولوائح ونظم وطرق ومخافر ومحاكم وشرطة وجيش ووزارات وكل مايتعلق بشكل الدولة وقشرها، غير أن الروح التى تدير كل هذه المؤسسات قبلية ومازالت تعيش قيم القبيلة من دخالة وعصبية وفزعة ونهوة وفخر وهجاء وطاعة ونصر وحماية وحلف»(١٠).

على أن الدول فى منطقة الخليج هى «مدن - دول» (City Atates)، نشأت حول حقول النفط. فقد أدت إقليمية النفط إلى تكريس الحدود المصطنعة بين دول صغيرة ومن ثم إلى ظاهرة «الخفة السكانية» فى أقطار الخليج بما أدى إلى ضيق القاعدة البشرية كمصدر لبناء جيش وطنى. ومع تزايد «ثروة النفط» تحول السكان الوطنيون إلى فئة مميزة تضمن لها «بطاقة

الجنسية» الحصول على الوظيفة والسكن والرفاه .. والاستعلاء على الجنسيات الأخرى .. وتحولت الخدمة فى الجيش إلى وظيفة، والدفاع عن الدولة إلى ارتزاق.

وتسببت الخفة السكانية والثروة النفطية، فى اعتماد الدولة الخليجية فى الدفاع عن أمنها على الاستنجاد بالقوى الخارجية وتصاعد الإنفاق على مشتريات السلاح، ومنعت إقليمية «النفط» أو «الكتائبية الجديدة» فى الخليج، من إدماج جزء من العمالة العربية الوافدة من خلال التجنيس فى النسيج الاجتماعى المحلى بهدف بناء مجتمع قومى، تتسع قاعدته البشرية لبناء جيش وطنى.

الهوامش

1- Burton Benedict, ed, Problems of Smaller Territories, London, The Anthlone Prees, 1967.

2- R.L. Rothstien, Alliances and Small Power, New youk. Columbia University press, 1968, p. 29.

3- D. Vital, The Inequality of States : Astudy of Small Power in International Relations, Oxford, Clarendon Press, 1967, p. L.

٤- د. محمد توفيق صادق، التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، يوليو ١٩٨٦، ص ٩٩ - ١٠٠.

٥- د. حسن على الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولى : الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٦.

٦- سليمان ماجد شاهين، الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية - الإيرانية، مجلة التعاون ع ١٨ يونيو ١٩٩٠، ص ٢٧.

٧- جريدة الحياة اللبنانية، ٩ أغسطس ١٩٩٠.

٨- د. حازم الببلاوى، بعد انهيار الغبار : مصر دولة الملاذ، مجلة الأهرام الاقتصادى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠.

٩- د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

١٠- عبد الله فهد النفيسى، الكويت : الرأى الآخر، دار طه، لندن، ١٩٧٨ ص ١٤.

الملاحـــــق

أ- الاتفاق البريطاني الكويتي في ١٩ / ٦ / ١٩٦١
لإلغاء معاهدة الحماية (١٨٩٩)

«بعون الله وحمده تم في هذا اليوم الاثنين الواقع في السادس من شهر محرم ١٣٨١ الموافق ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦١ تبادل كتابين بين حاكم الكويت والسير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة. ويشكل الكتابان المذكوران اتفاقا بين الحكومتين يظل نافذا مالم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائه باخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل.

ويتضمن الاتفاق الجديد أربع مواد هي التالية :

١- يلغى اتفاق ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ لكونه لايتفق مع سيادة الكويت واستقلالها.

٢- تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

٣- عندما يكون ذلك مناسبا فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الامور التي تهم الطرفين.

٤- لاشئ في هذه النتائج (المواد السابقة) يؤثر على استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

ولقد كان من الضروري الوصول إلى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا نظراً لأن اتفاق ١٨٩٣ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقة بين البلدين تطوراً أدى في الواقع إلى قيام حكومة الكويت وحدها بتحمل أعباء تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

ومن المعروف أن الكويت خلال السنوات الأخيرة قد سارت بخطى ثابتة نحو استكمال السيادة التي بدأت باستقلال القضاء، واصدار العملة الوطنية والاشتراك بالمنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

ففي التاسع عشر من شهر كانون الأول عام ١٩٥٩ أصدر حاكم الكويت مرسوماً أميرياً رقم ١٩ - ٥٩ ينظم القضاء، ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية.

وبناء على ماتقدم كله أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة، وكان أن تم الوصول كما ذكر سابقا إلى اتفاق يعترف بالأمر الواقع ويسجل حقيقة راقعة.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الجديد الذى سيسجل لدى سكرتارية هيئة الأمم المتحدة قد تم التوصل إليه بين طرفين متساوين بعد أن اعترفت بريطانيا اعترافا قانونيا باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة، ولذا أورد الاتفاق فى المادة الأولى السبب الرئيسى فى إلغاء اتفاق ٢٣ كانون الثانى ١٨٩٩ لأنه يتنافى مع استقلال وسيادة الكويت، وبذا أصبح الطريق ممهدا أمام الكويت داخل الجامعة العربية، وللانتساب لهيئة الأمم المتحدة. وبذا تكون الكويت دولة تنتمى إلى أسرة الدولة المستقلة وستكون الكويت بامكاناتها المادية والمعنوية باذن الله وتوفيقه عونا وسندا للدول العربية الشقيقة وفى طليعة الأمم المحبة للأمن والسلام.

وتعزيزا لهذا فقد اختارت حكومة الكويت عددا من شبابها الذين تتوسم فيهم الخير. وذلك لتدريبهم على الأعمال القنصلية تمهيدا لتبادل التمثيل القنصلى والسياسى وفق البرنامج الذى تعده حكومة الكويت مما يتمشى مع مصلحتها.

ويلاحظ من الفقرة الثانية من الاتفاق ان العلاقات بين الكويت وبريطانيا ستستمر مسيرة بروح الصداقة، وهى الروح التى تربط ما بين دولتين من الدول المحبة للسلام.

أما الفقرة الثالثة التى تنص على التشاور بين الحكومتين فى الأمور التى تهم الطرفين فان ذلك كان مناسبا نظرا للمصالح البديهية التى تربط بين البلدين. ويلاحظ ان هذا التشاور غير ملزم. ولكنه يحدث عندما ترى الدولتان ذلك مناسبا لهما وفى الأمور التى تهم الطرفين.

أما الفقرة الأخيرة من الاتفاق فتشير إلى استعداد حكومة المملكة المتحدة فى مساعدة حكومة الكويت مثل هذه المساعدة. ومن الواضح ان الكويت الدولة العربية الفتية قد تحتاج إلى مساعدة ولاسيما فى المرحلة الأولى من الاستقلال والسيادة.

ومن الطبيعى أنه فى حالة احتياج الكويت إلى مساعدة من مختلف المصادر مما يتماشى ومصلحتها ولاتعنى هذه الفقرة إطلاقا أن الكويت ملزمة بطلب المساعدة من دولة أو جهة معينة كما لاتعنى أن مثل هذه المساعدة مفروضة على الكويت.

وغنى عن الذكر أن الكويت التى ستنضم، بإذن الله، إلى الجامعة العربية واثقة بأنها ستجد فى الدول العربية الشقيقة خير معين إذا احتاجت إلى مساعدة. والله ولى التوفيق».

ب- نص مذكرة حكومة عبد الكريم قاسم بخصوص الكويت (١٩٦١)

«لاشك بأن الكويت جزء من العراق. فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار فى طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمن طويل وخاصة اثناء الحكم العثمانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، فقد كان حاكم الكويت يعين بفرمان يمنحه لقب قائمقام ويعتبر بذلك ممثلا لوالى البصرة فى الكويت وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الادارية من السلطات التركية فى البصرة، ويؤكدون ولاءهم للوالى التركى حتى سنة ١٩١٤.

وكان الاستعمار البريطانى، فى سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق التغلغل فى بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ولاسيما الخليج العربى، وكانت الكويت جزءا من تلك السواحل، لذلك عملت الحكومة البريطانية لمدة سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق.

وكان من جملة المساعى البريطانية لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطانى فى الخليج يوم ٢٣ كانون الثانى (يناير) ١٨٩٩، اتفاقا سريا مع الشيخ مبارك ألزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة لأنها تضمنت تنازلا عن حقوق لايملكها هو نفسه كحق استقدام ممثلين أو التصرف بأراضى الكويت بدون موافقة سابقة من بريطانيا.

ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثمانى وعلى ارتباطه بوالى البصرة. وحاول البريطانيون تارة أخرى سنة ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذها فيها بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية على أساس تمتع الكويت بشئ من الحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية. ولكن المحاولة فشلت ولم يتم الاتفاق.

وإذا كان الاستعمار البريطانى قد فشل فى ذلك فقد عمد إلى القوة وأتاحت له الحرب احتلال العراق وعزل الكويت عنه. وبعد تحرير العراق بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية أخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار فى كل مكان وخاصة فى البلاد العربية. وبعد أن نما الوعى العربى، لجأ

الاستعمار إلى اسلوب جديد فابتدع شكلاً جديداً من الاستعمار تحت ستار الاستقلال، وهو يرمى إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق، وهكذا عقدت بريطانيا فى ١٩ حزيران ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقاً استعمارياً ينهى اتفاق ١٨٩٩ الباطل، ويتضمن استمراراً للحماية البريطانية للكويت إذ يتعهد فيه الإنكليز بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت وينص على التشاور. يضاف إلى ذلك أن إنهاء الاتفاق يقتضى إبلاغاً مسبقاً بثلاث سنين إلى الأقل.

وحكومة الجمهورية العراقية تضع هذه الحقائق أمام الرأى العام لتعلن أن الكويت جزء لايتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيته فى الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربى آتية لامحالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب فى العراق والكويت وبالمحافظة عليها».

جـ- رد الحكومة الكويتية

«أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحافى الذى عقده عبد الكريم قاسم فى ٦١/٦/٢٥ والذى طالب فيه بدولة الكويت. فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليا. وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها فى المحافظة على استقلالها».

د- اتفاقية ١٩٦٣ بين العراق والكويت
بشأن الاعتراف باستقلال الكويت والحدود بين البلدين

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بغداد فى٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣.

استجابة للرغبة التى يحس بها الطرفان فى إزالة كل مايشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتى الرسمى الذى يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقى، وذلك فى بغداد فى اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر عام ١٩٦٣).

وكان الوفد العراقى يتألف من :

١- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.
٢- الفريق الركن السيد صالح مهدى عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.
٣- الدكتور محمود محمد صبحى الحجى وزير التجارة.
٤- السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتى يتألف من :

١- سمو الشيخ صباح السالم ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء.
٢- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.
٣- سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.
٤- سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقى وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين فى جو مفعم بالود الأخوى والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة.

وتأكيدا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة فى توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحى من الأهداف العربية العليا.

وإيمانا بالحاجة لإصلاح ماران على العلاقات العراقية - الكويتية نتيجة موقف العهد القاسى البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقينا بما يمليه الواجب القومى من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق ومابينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التى اصطنعها العهد السابق فى العراق.

وانطلاقا من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها.

وبعد أن اطلع الجانب العراقى على بيان حكومة الكويت الذى ألقى بمجلس الأمة الكويتى بتاريخ ٩ ابريل ١٩٦٣ والذى تضمن رغبة الكويت فى العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا فى الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على مايلى :

اولا: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠.

ثانيا: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما فى ذلك الواجب القومى والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثا: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافى وتجارى واقتصادى بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين على مستوى السفراء.

وإشهادا على ذلك وقع كل من رئيسى الوفدين على هذا المحضر

اللواء أحمد حسن البكر.

رئيس الوفد العراقى.

صباح سالم الصباح.

رئيس الوفد الكويتى.

هـ- كلمة الرئيس صدام حسين فى الجلسة المغلقة خلال قمة بغداد (٩٠/٥/٣٠) حول ماسماه إعلان دول خليجية نفطية الحرب على العراق

«من هذا المؤتمر، أنا شخصياً أخذت دروساً كثيرة مثلما هو الإنسان دائماً، إلى آخر لحظة من حياته، يغتنى من دروس الحياة. وأهم مافى دروس الحياة هى الدروس الإنسانية. وإن شاء الله مؤتمراتنا القادمة جميعها، مثلما كان هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة، وإن كانت فى المؤتمرات السابقة بعض المنغصات الأخوية لكن الحمد لله أن هذا المؤتمر سار بهذه الكيفية التى هو عليها.

ومع ذلك عندى ملاحظة لأقولها، كونها ملاحظة تأتى فى إطار هذا الجمع لخير تعاوننا.

تعرفون أيها الإخوة أنه منذ عام ١٩٨٦ أهم مورد فى اقتصادنا العربى جميعنا سواء كان فى المملكة العربية السعودية أو العراق أو ليبيا أو الجزائر أو الكويت، فى كل الدول العربية البترولية التى تشكل الآن عنوان القوة الاقتصادية فى الحياة العربية، أهم ما تعتمد عليه هذه الدول بالدرجة الأساسية هو البترول.

فمنذ عام ١٩٨٦ وكنا آنذاك فى الحرب واجهنا ظروفاً كانت صعوبتها قريبة من صعوبات القتال، وخصوصاً عندما ترتبط بالاقتصاد وبموردنا الأساسى الذى هو البترول. ذلك لأن نوعاً من الارباك ساد السوق النفطى وحصل فيه نوع من عدم الالتزام فى قرارات الأوبك. صحيح نحن لسنا فى مؤتمر الأوبك، وأنا اقول ملاحظة ليس لأتوقف عندها ولكن قد تفيدنا جميعاً.

إن سبب هذا الارتباك هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات بقرارات الأوبك، عندما أغرق السوق النفطى بما هو فائق عن الحاجة أو على الأقل يعطى مرونة للمشترين بما يجعله على حساب السعر وتدنت الأسعار حتى وصلت أحياناً إلى سبعة دولارات.

فيما يتعلق بالعراق وهو ليس أكبر انتاجاً وليس أكبر حصة فى الأوبك، فإن كل انخفاض فى البرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ماقيل لى، فإن خسارة العراق تبلغ بليار (بليون) دولار فى السنة. من هذا نتبين كم هى خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولى فى السنة. ومن هنا يمكننا أن نجد الجواب المباشر عن السؤال وهو :هل أن الأمة العربية بحال يمكن أن تخسر فيه نتيجة هفوة، هفوة من فنى أو غير فنى، عشرات البلايين هذه ومن دون

مسوغ. لأن السوق البترولية أو لنقل أن المشترين على الأقل فى هذه السنة مثلاً، كانوا هيأوا أنفسهم لأن يحصلوا سعراً يصل إلى ٢٥ دولاراً خلال سنتين، مثلما عرفنا وسمعنا من الغربيين الذين هم اكبر مشترين فى سوق البترول.

إذن هذا النزف الهائل فى اقتصادنا سببه عدم انتظام الرؤية أو عدم النظر إلى الشأن الذى نتعامل به محلياً ووفق رؤية قومية، لأنه لو حصلت رؤية فى الشأن القومى ككل ولمقدار الضرر الذى يصيبه، أنا أعتقد بأننا سنتردد كثيراً قبل أن نقدم على أن نلحق مثل هذا الضرر الكبير بالاقتصاد القومى، بنفس الصراحة. الذى يعنينا من النقاط مايراد قوله من خلال التحليل، لنقل أن الحرب تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الإيذاء بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى يحصل بالاقتصاد.

لذلك نرجو من إخواننا الذين لايقصدون الحرب، أعود لأتكلم هذه المرة فقط ضمن حقوق الكلام فى إطار السيادة عن العراق، فأقول للذين لا يقصدون شن الحرب على العراق، أقول إن هذا نوع من الحرب على العراق.

ولو فى الجلد مافيه يتحمل لتحملنا، ولكن أعتقد كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعون عليه وإن شاء الله الحال يكون دائماً جيداً. لكننى أقول أننا وصلنا إلى حال لانتحمل الضغط وأظن كلنا نستفيد والأمة تستفيد من فكرة الالتزام بقرارات الأوبك سواء كانت إنتاجا أو أسعاراً ولنتوكل على الله».

و- خطاب الرئيس العراقى فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ الذى هدد فيه الدول العربية الخليجية

أيها العراقيون الأماجد .. ياعزنا وعز العرب وياعوننا بعد الله على الملمات .. أيها العرب فى كل مكان .. إن العالم يشهد أحداثا ومتغيرات كبيرة وذات نتائج تمتد فى تأثيرها على مساحة الإنسانية ككل، وقد كانت دائما موضع اهتمامنا وسبق لنا وأن تحدثنا عنها فى اللقاءات العربية الكبيرة التى حصلت خلال العام المنصرم فى قمتى مجلس التعاون العربى فى صنعاء فى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ وعمان فى شباط/ فبراير ١٩٩٠. وكذلك فى قمة العرب التى انعقدت فى بغداد فى أيار/ مايو ١٩٩٠. ولأضيف جديدا إلى ماقلته فى تلك المناسبات ومأأوردته من تحليل واستنتاج توخيا لما يخدم الأمة ويعزز يقينها بحقوقها ويجلى الصدأ عن قدراتها ويحدد وبما لايقبل التداخل خط مسارها عن مسار اعدائها والطامعين، من اجل تعزيز موقع الامة العربية ودرء الاخطار المحدقة بها وتحقيق اهدافها النبيلة فى الاستقلال التام والرقى والتقدم والازدهار.

ان من أهم واخطر الاحداث خلال الفترة الماضية هى الحملة الواسعة المدبرة التى تشنها الدوائر الامبريالية والصهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق بصورة خاصة وضد الامة العربية بوجه عام.

لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكد للامبريالية اننا انتصرنا فى الحق واننا له مجندون .. وان هذا الانتصار سيدخل فى الامة العربية ككل وسيكون هو واسبابه مرتكز العرب وملهمهم فى المنازلة ضد اسرائيل الغاصبة المعتدية وضد كل معتد اثيم وانموذجهم القريب الذى يظهرلهم ماهو ايجابى فى قدرات العرب وشخصيتهم، وعندما تأكد لها ايضا اقتدارنا الاقتصادى والعلمى وماحققناه فى ميادين التصنيع العسكرى وهو حق من حقوقنا المشروعة الثابتة كشعب ذى حضارة عريضة ودور إنسانى يطمح إلى الرقى والتقدم .. شعب يعتز بنفسه وبأمته العربية ويمتلك كل الحق بامتلاك وسائل الدفاع عن أمنه واستقلاله وهو أمن الأمة العربية وعن حقوقه وحقوق أمته.

لقد أثارت هذه المنجزات حقد الدوائر الامبريالية والصهيونية فاستخدمت كل وسائلها للنيل من سمعة العراق ومقاصده وفى محاصرة وسائل ومصادر تقدمه العلمى والصناعى والاقتصادى ولم يبق فى جعبتها مالم تستخدمه غير العدوان العسكرى المباشر.

وكعادتها راجعت الامبريالية سجلها المشئوم ضد الأمة العربية لتختار اصحاب الادوار الشريرة والطامعين الغادرين لكى تستخدمهم فى العدوان على العراق فلم تنس أن إسرائيل التى اغتصبت فلسطين الحبيبة وقدسنا الشريف هى خير مركز طوارئ جاهز لكى يطلق سهامه العسكرية ضد الأمة العربية ومركز الاشعاع فيها العراق العظيم، فراحت تنسق حملتها السياسية والاعلامية والعسكرية مع اسرائيل لتدبير العدوان المباشر المرتقب عليه، وصارت الدوائر الامبريالية الغربية والصهيونية تدعو علنا وتحرض بقوة وحقد واصرار على توجيه ضربات عسكرية إلى المواقع الحيوية فى مركز النور العلمى فى العراق ومراكز بحوثه وعناصر صناعته العسكرية، فبان بذلك مايكفى من المكر السئ «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» (صدق الله العظيم).

وكما هو عهدكم بنا عندما تتعرض المبادئ والقيم والمصالح الوطنية والقومية العليا للخطر فاننا ننتخى للمهمة بعد أن نتوكل على الله ونتحزم بالاقربين ريثما يستنفر الخيرون من ابناء العم من الغيارى فى عائلة العرب الكبيرة .. وهكذا كان الذى يجب أن يكون حيث انتخى العراقيون النشامى ليعلنوا ان لاخوف بعد اليوم والمنية ولا الدنية واستقبال الخطر خير من استدباره، ولا غير هذا غير المذلة وتلقى الضربة والعار، فأطلقنا تحذيرنا المعروف فى الثانى من نيسان وأتبعناه بما يؤكده ويوضحه ليكون مفهوما للامبريالية ومخالبها الشريرة فى المنطقة وفى مقدمتهم الكيان الصهيونى من أن عراق عام ١٩٩٠ ومابعده هو غير عراق عام ١٩٨١ عندما ضرب الإسرائيليون مفاعل تموز العلمى المخصص للأغراض السلمية بينما كنا فى وضع يجعلنا منشغلين فى حرب ضروس مع إيران، ثم جاء الدور ليظهر العرب مجتمعين بأنهم فى عام ١٩٩٠ ومابعدها لن يكونوا كما قبل هذا التاريخ فكانت قمة بغداد وقراراتها.

وفى قمة بغداد كانت الدروس غنية للعرب وللآخرين إذ رسمت قرارات القمة خط ومسار الموقف العربى الجماعى فبان للسيئين والمترددين فى العالم بأن حال العرب هو غير ما تمنت الدوائر الامبريالية والصهيونية وما توقعت، فخابت آمالها وفترت همتها من غير أن تنتهى أحقادها وأطماعها وسعيها إلى ماهو جديد شرير يقسم العرب ويضعف همتهم ورؤيتهم.

أيها العراقيون .. والعرب حيثما كنتم .. إن الحملة التى تشنها الأوساط الإمبريالية والصهيونية ضد العراق والأمة العربية وسياسة المحاصرة الاقتصادية والتقنية تذكرنا بالحملة الصليبية ضد الأمة العربية فى فلسطين .. غير أن هذه الحملة لاتنسينا الحقيقة التاريخية المعروفة من أن الغلبة فى النهاية كانت للعرب نتيجة اصطدام الجمعين وأن صلاح الدين كان

قائدا جمع العرب وهو أحد النماذج والرموز التى نقتدى بها فى دروس المنازلة والقيادة إلى جانب الرموز والنماذج العربية الكريمة الأخرى.

أيها العراقيون الأماجد.

ياأبناء الأمة العربية الغيارى.

لقد تجلت الأمة العربية كما هو شأن الأمم الاصيلة لترتقى بموقفها إلى ماأعلن عليكم من قرارات فى قمة بغداد. وانجلت عنها غمامة التمزق والتشتت عندما رسمت بإرادتها بداية الصائب من خطواتها على طريق عمل مشترك يعم خيره الأمة .. ويرد عنها كيد الأعداء وأحيت بذور الخير والمحبة فيها الأمل والتطلع لمنع الأجنبى من الاستهانة بها واغتصاب المزيد من حقوقها ووضع البدايات العملية وخلق الاجواء المناسبة لاسترجاع المغتصب من حقوقها أيضا. ولكن وما أن انفضت قمة بغداد واتضحت قراراتها حتى ذرت بذور الشر قرنها فى محاولة منها لتجتث ما أزهرت وأورقت عنه بذور الخير.

ان القوى الإمبريالية والصهيونية لم تستخدم فى حملتها الأخيرة السلاح حتى الآن لتقتل به أبناء الأمة، ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة فى العالم وفى المنطقة كما يفعل عادة مغتصبو الأرض ومنتهكو الكرامة والسيادة العربية ممن وقفت قمة بغداد فى وجههم، ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة التى تحمى الكرامة والسيادة بأدوات أخرى وبأسلوب آخر يناسب اختصاص تلك الدوائر وميدان تأثيرها وفق أسلوب أخطر من حيث نتائجه من الأسلوب الأول المباشر.

إنه الأسلوب الجديد الذى ظهر من بين صفوف العرب والذى يستهدف قطع الأرزاق بعد أن تم تطويق الأسلوب الأول الذى كان ومنذ زمن بعيد يستهدف قطع الأعناق.

وعندما يستهدفون قطع الارزاق قد تتيبس الحياة من الجذور وعندها تذبل الأغصان والأوراق حتى تغدو حطبا بعد «أن تفقد نسغا أساسيا من الحياة. وبذلك تمنى الصهيونية والامبريالية نفسها بأنها ستنجح من خلال هذه المسألة حيث تفشل بوسائلها التقليدية فيتحقق هدفها بتوقف التقدم العلمى والتقنى فى العراق فى جوانبه المدنية والعسكرية ويتحقق هدف الحملة التى فشل فيها الأعداء بأسلوبهم التقليدى المباشر بأساليب جديدة ينفذها عرب .. أفراد .. وربما دول فى المنطقة .. وأعنى بذلك السياسة البترولية الجديدة التى يتبعها منذ حين بعض الحكام فى دول الخليج تعمدا فى تخفيض أسعار النفط بدون أى مسوغ اقتصادى وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين فى الأوبك وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية.

وعلى سبيل المثال فإن انخفاض دولار واحد فى سعر برميل النفط من جراء هذه السياسة يؤدى إلى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنويا، وإن تخفيض سعر النفط عن السعر الذى كان سائدا قبل وقت ليس ببعيد وهو ٢٧ – ٢٨ دولارا إلى الأسعار المتدهورة التى وصل إليها سعر البترول حاليا أدى إلى خسارة العراق أربعة عشر مليار دولار سنويا فى الوقت الذى تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل فى حياة العراقيين. هذا الشعب المجاهد الذى خاض بخور الدم دفاعا عن كرامته وحريته وسيادته وأمنه ودفاعا عن كرامة وحرية وسيادة وأمن الأمة العربية.

وحول خفايا وأبعاد ومرامى هذه السياسة المخربة .. لابد أن نشير إلى مالم يعد سرا .. ذلك أن حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد النفط تتزايد بمعدلات كبيرة تتناسب مع حاجتها المتنامية، وقد تكون حاجتها الأساسية إليه أكثر مما نحن مطلعون عليه، وإن بترول الشرق الأوسط والعربى منه بوجه خاص هو المرشح لسد احتياجاتها، وبعد أن تهيأت أمامها الفرصة تصر الولايات المتحدة على العمل للامساك بموقع الدولة العظمى الوحيدة من غير منازع، ليس الآن وإلى وقت لاحق ترى فيه أفق أجله، وإنما وكما هو شأن الحالمين لتحول حلمها هذا إلى واقع يطول وقته ولاتريد له حدودا نهائية.

ولكى يتحقق لها ذلك تعمل على ضمان تدفق النفط إليها بأبخس الأسعار والتحكم فيه وبمصير مالكيه، لتتحكم فيما بعد بمصير مستهلكيه الآخرين أيضا وبالذات دول أوروبا واليابان وربما الاتحاد السوفيتى فى وقت لاحق، إذا ماأصبح هو الآخر مستوردا للبترول. ولكى تتحكم أميركا بمصائر منتجى البترول يقتضى ألا تسمح بنمو إمكاناتهم المادية ومصادر ثروتهم بما يتيح لهم فرصة المناورة الطبيعية فى العلاقة بين المالك البائع وبين المشترى، ولأن العدوانية الإسرائيلية وسياسة التوسع باقية يضاف إليها ماتقتضيه أهداف الدولة الأميركية العظمى فى المنطقة فإن أميركا حريصة على أن تحقق خزينا إستراتيجيا متزايدا لتضمن كل تلك الأهداف وفى مقدمتها التحكم بمتى وكيف تثير أو تسمح بإثارة الحروب والفتن وكل مايضع المنطقة فى حلق ذئب. ومتى وكيف توعز باستقرارها إلى حين.

ثم إن المخزون من البترول إذا ماتم شراؤه بأقل من قيمته فإن ثقله على خزينة أميركا لن يكون كبيرا كما لو تم شراؤه بالقيمة التى يساويها حقيقة، وأن تلاقى مصلحة المضاربين فى أسواق البترول من الأميركان لشراء النفط عندما ينخفض سعره وخزنه وعرضه للبيع عندما يرتفع سعره مع سياسة بعض تجار البترول والسياسة من العرب وبعضهم من وزراء البترول أو أعلى منصبا منهم، شئ من أخطر حلقات هذه السياسة المخربة.

إن هذه السياسة الخطيرة إن سمح لها بالاستمرار ستعنى أن الفائض من أموال العرب الناجم عن فائض الأموال المتأتى من إنتاجهم أكثر من حاجتهم سيتراكم فى خزائن أميركا فضلا عن أن قيمته ستتآكل مع مضى الزمن، وسوف يبقى هناك أسير الأهداف الأمريكية السياسية والمالية، وأن توفير خزين نفطى كبير فى أميركا يمكنها مع إسرائيل ومن يلتقى مؤقتا مع سياستهما من التلاعب باستقرار المنطقة وأمنها، وستسعيان إلى إشعال الحروب وإخماد شرارها مؤقتا وفق السياسة المناسبة لهم من غير أن ينتابهم القلق من النتائج السلبية التى تصيب بالاحتمالات الخطرة تدفق البترول إلى أسواق أميركا والعالم .. وسيمكن أميركا من التحكم فى أسعار البترول بل وإخضاعها إلى نوع من التذبذب هبوطا وصعودا بما يتعب اقتصاديات الدول العربية ويشل قدرتها على وضع سياسة تنموية مستقرة أو سياسة مستقرة للإنفاق الجارى، لكل ذلك انعكاساته الاقتصادية والمالية السلبية الخطيرة، يتبعه ويرتبط به انعكاسات اجتماعية وسياسية سلبية خطيرة تضع العرب فى دوامة الاضطراب المستمر وعدم الاستقرار.

ومع ذلك يتبين أن السياسة التى يتبعها بعض الحكام العرب هى سياسة أميركية وبايعاز من أميركا وبالضد من مصالح الأمة وشعوب المنطقة، وليست سياسة وطنية وهى مناقضة لمصلحة الجميع ومصلحة الأمة العربية بل هى معادية للأمة العربية لأنها تضرب أمنها القومى ومصالحها فى الصميم بعد أن تجرد الأمة من عناصر قوتها وتمكن الطامعين والأعداء من التحكم بعناصر تلك القوة.

أيها العرب الشرفاء الغيارى ..

إن هذه السياسة خطيرة إلى الحد الذى لايمكن السكوت عليها .. ولقد ألحقت بنا ضررا جسيما وتلحق بالأمة ضررا جسيما وليس رفع الصوت هنا ضد هذا المنكر هو أقوى الايمان إذا ماستمر المنكر على ماهو عليه .. ولأن العراقيين الذين أصابهم هذا الظلم المتعمد مؤمنون بما فيه الكفاية بحق الدفاع عن حقوقهم وعن النفس فإنهم لن ينسوا القول المأثور «قطع الاعناق ولاقطع الأرزاق». وإذا ماعجز الكلام عن أن يقدم لأهله مايحميهم فلابد من فعل مؤثر يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية ويعيد الحقوق المغتصبة إلى أهلها.

إن السياسة البترولية والموقف من الصراع العربى – الصهيونى والنضال لتحرير فلسطين ستبقى هى المقياس الأساس، الذى من غيره لاوطنية صادقة ولاقومية حقيقية للمدعين، وأن هذا سيكون من بين أهم المعايير التى يتضح منها ماهو غث وماهو سمين فى السياسات وما

هو أصيل أو مقطوع الصلة عن الأصل، وماهو واضح وأمين أو مشبوه ومرائى. وأن ابناء الأمة، الذين ألحق الدجل والدجالون بهم أشد الأذى حتى ثخنت وتعمقت جراحهم وازداد نزيفها قادرون بحصافتهم، اذا ماراقبوا مواطن الغدر والضعف، أن يتبينوا، واذا ما تبينوا ماهو سوء، فليس اكثر أذى للأمة، وأخطر على مستقبلها بعد حاضرها من سكوتهم، وأننا سنكون فى طليعة من يكشف التآمر والمتآمرين ويعمل على طرد الضعف من ميادينها ويساعد الضعفاء على تجاوز ضعفهم اذا ماأبدوا استعدادهم لقبول العون سواء عن طريق النصح، او بوسائل اخرى .. بالأخوة .. عندما نضطر إلى هذا القول، فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا ونعايش الحزن إلى أقصى معانيه .. إذ أننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبه، والمغتصب فيها بعض العرب .. وإنما كنا نتمنى أن نركز فى حديثنا كما هو شأننا دائما، على الحقوق التى اغتصبها الأجنبى فحسب .. ولكن أصحاب السوء هم وحدهم الذين يتحملون أمام الله .. وأمام الأمة نتائج سيئاتهم التى أظهروا من مخزونها مالم نعرفه عنهم من قبل .. أوكنا نمنى النفس بما هو غير هذا.

فهم بدلا من أن يكافئوا العراق الذى قدم لهم ماقدم من زهرة ابنائه، لتبقى بيوت أموالهم عامرة بالمزيد المضاف مما هو مكتنز .. والذى لولا العراق لأصبح الآن بأيد أخرى، أساءوا إلى العراق بالغ الإساءة .. وبدلا من أن يكافئوا العراق على مبادئه فى الأخوة، أساءوا فهم هذه المبادئ المخلصة، فى الوقت الذى يواجه فيه العراق الأعداء الأجانب، ليذود عن الأمة، ويبعد عنها وعنه طعنات جديدة.

اللهم ألهمنا الصبر إلى الحد الذى ليس أمام الصابرين غير ماتعتبره مشروعا وصحيحا يوم يفقد الصبر قدرة التأثير .. واللهم اقتل بذور الشر داخل نفوس حامليها ليتمتع العرب ببذور الخير داخل أنفسهم .. اللهم اشهد .. إننى قد بلغت.

تحية لشعب فلسطين المجاهد وتحية لكل العرب الشرفاء الذين يرفضون ماهو مرفوض ويقبلون من العز والكرامة والسيادة والعدل ماهو مقبول، والرحمة لشهداء العراق والعروبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

ز- نص المذكرة العراقية إلى الجامعة العربية فى ١٩٩٠/٧/١٥

«سيادة الأخ الشاذلى القليبى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية

فى بداية هذه الرسالة لابد من التذكير بالمبادئ التى يؤمن بها العراق والتى طبقها بكل أمانة وحرص فى علاقاته العربية.

إن العراق يؤمن بأن العرب فى كل أقطارهم أمة واحدة، ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه وإذا ماأصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعاً، وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ وقد تصرف فى ثروته منطلقاً من هذه المبادئ.

كما يؤمن العراق بأنه على رغم ماأصاب الأمة العربية فى العهد العثمانى وبعده تحت ظل الاستعمار الغربى من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية، فإن مقومات وحدة الأمة العربية لاتزال حية وقوية، وأن الوطن العربى رغم انقسامه إلى دول هو وطن واحد وأى شبر من هذا الوطن هنا أو هناك فى أرض هذا القطر أو ذاك ينبغى أن ينظر إليه أولاً فى ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومى العربى المشترك. كما ينبغى تجنب الوقوع فى مهاوى النظرة الضيقة والأنانية فى التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك. إن مصالح الأمة العربية العليا والحسابات الإستراتيجية العليا للأمن القومى العربى يجب أن تكون حاضرة دائماً كما يجب أن تكون المعيار الأول فى التعامل فى كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ماهو معروف من حقائق الماضى والحاضر بالنسبة إلى الكويت والعراق.

والذى دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التى ذكرنا، بل تتناقض معها وتهددنا فى الصميم، وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية.

إن المسئولين فى حكومة الكويت ورغم مواقفنا الاخوية الصادقة فى التعامل معهم فى جميع القضايا ورغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوى معهم فى كل الأوقات سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التى استمرت ثمانى سنوات، والتى أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين، ومنهم رؤساء دول الخليج أن العراق كأن يدافع خلالها عن سيادة الامة العربية كلها وخاصة دول الخليج، ومنها بل بصورة خاصة الكويت. كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التى تتعمد إضعاف العراق فى الوقت الذى يواجه العراق فيه حملة امبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية فى الدفاع عن الحق العربى، تدفعها إلى ذلك مع الاسف دوافع انانية ونظرة ضيقة واهداف لم يعد ممكنا النظر اليها إلا على أنها مريبة وخطيرة. وفى هذ الشأن هنالك صفحتان رئيسيتان :

* الأولى : من المعروف انه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التى فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت فى شأن تحديد الحدود، ولم تفلح الاتصالات التى جرت خلال الستينات والسبعينات فى الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران. وفى أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة، وفى الوقت الذى كان أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالى فى الجبهات دفاعاً عن الأرض العربية ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت، استغلت حكومة الكويت انشغال العراق كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل فى التعامل مع الاشقاء وفى القضايا القومية كى تنفذ مخططاً فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج فى اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والاشارات علها تكفى فى اطار مفاهيم الأخوة التى كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها. لكن تلك الاجراءات استمرت بأساليب ماكرة واصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا - فى أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ - بابلاغ الجانب الكويتى برغبتنا الصادقة والمصلحة القومية العليا، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد. فرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسؤولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والاتصالات واثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار فى التجاوز واقامة المنشآت البترولية والعسكرية والمخافر

والمزارع على الأراضى العراقية. وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعى الحكمة والحلم. وكأن استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت، عليه وهو ماسنتناوله فى الصفحة الثانية والأكثر خطورة من الموضوع.

إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع، يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التى قامت بها حكومة الكويت.

* الثانية : بدأت حكومة الكويت منذ أشهر عدة، وبالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عاليا يدعو بقوة إلى استعادة حقوق العرب فى فلسطين. وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكى فى الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

وفى هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت، فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة فى أوبك بمبررات واهية لاتستند إلى أى أساس من المنطق أو العدالة أو الانصاف، وبذرائع لم يشاركهما فيها أى من الاشقاء من الدول المنتجة. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد التدهور الذى حصل قبل سنوات فى السعر من المعدلات العالمية التى كان قد بلغها وهى ٢٤ و٢٩ و٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه فى أوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى مابين ١١ -١٣ دولاراً للبرميل. وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

■ أولاً : أن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل فى اليوم وأن تدهور الأسعار فى الفترة الواقعة بين ١٩٨١ - ١٩٩٠ أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ بليون دولار، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ بليون دولار.

ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلا فى التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هو الآن.

إذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررته أوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولاراً للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالى ٢٥ بليون دولار.

■ ثانيا : إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدى إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ بليون

دولار سنوياً. ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة دولارات عدة عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق بلايين عدة من دخله لهذه السنة فى الوقت الذى يعانى فيه العراق ضائقة مالية بسبب نفقات الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طوال ملحمة السنوات الثمانى. إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها وإنما اصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التى كانت تتلقى المعونات من اخواتها الدول العربية المنتجة للنفط، فقلت امكانات الدعم بل توقفت فى بعض الحالات كما تدهورت ايضا أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك واعلنت الأزمات وهى الآن فى أصعب الظروف لهذا السبب، أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو وقف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربى المشترك.

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الاساءات المتعمدة اساءة اخرى مستهدفة الاضرار بالعراق بالذات. فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وصارت تسحب النفط منه ويتضح من ذلك انها كانت تغرق السوق العالمى بالنفط الذى كان جزءاً منه هو النفط الذى تسرقه من حقل الرميلة العراقى، وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة باضعاف اقتصاده وهو أحوج مايكون فيه إلى العوائد ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذى سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الاخوة وفقاً للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار.

وإننا نسجل أمام جامعة الدول العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق فى استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق فى مطالبة المعنيين باصلاح التجاوز والضرر الذى وقع عليه.

لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لإخواننا فى الدول العربية المنتجة ومنها الكويت والإمارات مرات عدة، وشكونا وحذرنا. وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين عن هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وفى حضور المعنيين بصراحة وبروح أخوية (ونرفق طياً نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد) وكنا نتصور، وبخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات سترعويان عن هذا المنهج، لكن الحقيقة المؤلمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية

ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً فى ثنى حكومتى الكويت والإمارات عن هذا المنهج، ورغم حديث السيد الرئيس صدام حسين فى قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة واستمرتا فيها بل إن بعض المسؤولين فيهما اطلق تصريحات وقحة عندما لمحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منها. لذلك لم يبق هناك أى مجال لاستبعاد الاستنتاج بأن مافعلته حكومتا الكويت والإمارات فى هذا الشأن هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافا خفية، ومع إدراكنا أن هذه السياسة التى أدت إلى انهيار أسعار النفط تضر فى المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما.

فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج أن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من آزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جزءاً من المخطط الإمبريالى - الصهيونى ضد العراق وضد الأمة العربية وخاصة فى التوقيت الذى جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والامبريالية الذى يتعرض اليه الوطن العربى عامة والعراق خاصة. اذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير ونحافظ على التوازن فى القوة الذى حققه العراق بأغلى التكاليف وهو الذى عانى ماعانى من الخسائر اثناء الحرب مع انهيار مورد العراق الأساسى وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهى العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسورية والجزائر وليبيا.

فضلا عما تؤدى إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التى تعانيها وهى مشكلات ذات طبيعة مصيرية.

فالى أى مصير تريد حكومتا الكويت والإمارات أن تجرا الأمة العربية فى هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءها؟

إننا وبعدما أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء، وبعدما طلبنا مباشرة من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة، قبل قمة بغداد وفى أثناء القمة وبعدها وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل، لذلك فإننا ندين مافعلته حكومتا الكويت والإمارات بالعدوان المباشر على العراق فضلا عن عدوانهما على الأمة العربية.

اما بالنسبة إلى حكومة الكويت فإن اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج فمن ناحية تعتدى عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية، وأن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكرى. ومن ناحية اخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق

انهيار فى الاقتصاد العراقى فى هذه المرحلة التى يتعرض فيها للتهديد الامبريالى الشرس وهو عدوان لايقل فى تأثيره عن العدوان العسكرى.

إننا إذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع الأشقاء صوتهم عاليا لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر كى ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوى الذى يأخذ فى الاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومى المشترك.

■ ثالثا : ولمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحا كالآتى :

لو تضامنت كل الدول العربية والمنتجة وغير المنتجة تضامنا سياسيا متينا واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى مايزيد عن ٢٥ دولارا ثم أقامت صندوقا للمعونة والتنمية العربية على غرار مااتفق عليه فى قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من سعر ١٥ دولارا فإن المبلغ الذى سيحقق لهذا الصندوق هو ٥ بلايين دولار سنويا فى الوقت الذى تتحقق فيه زيادات كبيرة فى مداخيل الدول المصدره للنفط لأن التضامن العربى الجماعى الذى يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التى تستهدف اضعاف القوة العربية من خلال اضعاف مواردها من الثروة البترولية.

ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغا ثابتا كهذا سيعزز الأمن القومى ويوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التى تعانى منها غالبية دولنا.

إن العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربى المقبل فى القاهرة مناسبة للبحث فى هذا المقترح واقراره.

■ رابعا : ولمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضرورى أن نوضح اللبس الذى ربما كان موجودا لدى الأشقاء حول موضوع المساعدات التى قدمتها الكويت والإمارات إلى العراق أثناء الحرب.

لقد أجمع العرب المخلصون فى كل الوطن العربى على أن الحرب التى اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعا عن البوابة الشرقية للوطن العربى وعن الوطن العربى كله، وبخاصة منطقة الخليج. وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت معركة قومية تولى العراق فيها مهمة الدفاع عن الأمن القومى وعن الأمن فى منطقة الخليج فى صورة خاصة.

خلال الحرب قدمت إلى العراق مساعدات متنوعة من إخوانه فى بعض دول الخليج، وكأن القسم الاساسى منها قدم فى حينه على شكل «قروض» من دون فوائد، وقد تلقى العراق مثل هذه «المساعدات» فى المراحل الأولى من الحرب ثم انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل فى ألاّ تطول الحرب كما طالت، ولأنه كأن يأمل بعد انتهاء الحرب فى استعادة قوته الاقتصادية كاملة.

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جدا. إن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التى اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت فى الحرب بلغت ١٠٠ بليون وبليونى دولار فضلا عن النفقات الاخرى العسكرية والمدنية التى بلغت معدلات هائلة فى حرب ضروس دامت ثمانى سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كم.

وعلى رغم أن كل «المساعدات» التى تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التى تحملها الاقتصاد العراقى وشعب العراق الذى قدم أنهارا من الدم دفاعا عن السيادة القومية والكرامة القومية فى قيادة العراق عبرت عن امتنانها العميق لكل الاشقاء الذين قدموا المساعدة. وعبر القائد صدام حسين عن ذلك علنا عند الزيارات التى قام بها عدد من الإخوة رؤساء دول الخليج للعراق. لكن الحقيقة المرة التى ينبغى أن يعرفها كل عربى هى أن القسم الأساسى مما ذكرنا من المساعدات لايزال مسجلا «دين» على العراق، ومن ذلك ماقدمته الكويت والإمارات. وقد فاتحنا المعنيين بروح الاخوة منذ أكثر من عام لالغاء هذا «الدين» لكنهم تملصوا من ذلك.

وقد سجلت على العراق «دين» أيضا كميات النفط التى باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجى بعد غلق الأنبوب العراقى المار عبر سورية، مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها فى أوبك، ولكى نعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى فى إطار سوق النفط خلال فترة الحرب.

لقد كان العراق منتجا رئيسيا للنفط قبل الحرب، وكان ينتج حوالى ٢.٦ مليون برميل يوميا، وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كليا لأشهر عدة ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سورية إلى أن توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط فى الجنوب من أيلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية فى أيلول ١٩٨٥

وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير فى صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر بـ١٠٦ بلايين دولار.

ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ انتقلت إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط فى المنطقة التى زاد تصديرها لتعويض النقص الذى حصل فى صادرات العراق طيلة ثمانى سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد أن «ديون» الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتهما وإنما كانت كلها من حصص الزيادات التى تحققت فى عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب.

وأننا نتساءل اذا كان العراق قد تحمل مسؤولية الدفاع عن الأمن القومى العربى وعن السيادة والكرامة العربية، وعن ثروة دول الخليج التى كانت ستذهب هباء وتقع فى ايدى الآخرين لو خسر العراق الحرب، فهل يمكن اعتبار ماقدم له من مساعدات «دينا» عليه؟

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التى تجنيها من دافعى الضرائب الاميركان كمساعدات للاتحاد السوفياتى ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء امة واحدة اثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أنفقت أميركا المبالغ الهائلة فى إطار مشروع «مارشال» لاعادة بناء أوروبا، وتصرفت بنظرة إستراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التى تنتمى اليها والتى شاركتها فى الحرب ضد عدو مشترك. فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ «دينا» على العراق من أشقائه فى أمة العرب وهو الذى ضحى بأضعاف أضعاف هذا «الدين» من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس وقدم أنهارا من دماء زهرة شبابه فى الدفاع عن أرض الأمة وكرامتها وعرضها وثرواتها، ألا يوجب المنطق القومى ومنطق الأمن الاقليمى إذا أخذنا السابقة الأميركية بالاعتبار من هذه الدول ليس إلغاء هذا «الدين» المحسوب على العراق من هذه الدول فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار مشروع «مارشال» لتعويض العراق بعض ماخسره فى الحرب.

هذا يكون المنطق القومى لو كان هناك إحساس بالعروبة والانتماء العربى وموقف جاد من الأمن القومى. وبدلا من السلوك وفق هذا النهج القومى المسؤول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء ابنائه ثروتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب

انخفاض انتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير اقتصاد العراق وتقليل موارده وتعمد إحداهما وهى حكومة الكويت إلى الاعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها.

إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربى شريف وفى المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق كى يقدروا الألم والضرر والأذى الذى أصابنا ويصيبنا»

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء

ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد ١٥/٧/١٩٩٠

ح- نص الرد الكويتى على المذكرة العراقية للجامعة العربية

«معالى الشاذلى القليبى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية الموجهة إلى معاليكم والمؤرخه فى ٢٣ ذو الحجة ١٤١٠. الموافق الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٩٠. والتى تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة فى الجامعة، وماتضمنته من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لاتستند على أساس من الواقع. كما أن ماورد فيها من عبارات لايتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، وتتنافى مع أبسط القواعد التى نحرص جميعاً على أن تحكم علاقاتنا العربية.

ومما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن تأتى هذه المذكرة فى مرحلة مهمة ودقيقة تمر فيها الأمة العربية، تستوجب أن تتوجه كل الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وإنه لأمر موجع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والإمبريالية للأمة العربية فينتهى الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التى تحمل فى طياتها تهديدات لأعضائها.

وفى الوقت الذى تبدى فيه الكويت استياءها لهذه المذكرة فانها تود أن تؤكد أنها كانت ولاتزال تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية من واقع التزامها بالمبادئ والقيم التى وردت فى ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل فى مقدم تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم والأخلاق العربية التى تحكم علاقات الأشقاء. كما أن الكويت كانت ومازالت سباقة إلى توفير كل الفرص التى من شأنها تحقيق التماسك فى العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف استغراب الكويت أن تأتى هذه المذكرة من العراق الشقيق فى الوقت الذى يتواصل فيه التنسيق بين البلدين فى المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك، لتستمر العلاقة

الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين. ولم يكن فى نية الكويت أن تطرح للتداول فى جو من الإعلام المحموم قضايا معلقة، بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً، لتطغى عوامل التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن هذه المذكرة تأتى فى الوقت الذى تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كل المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة التى تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

ومما يدعو إلى التساؤل أن تأتى هذه المذكرة وماتضمنته من إساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق فى الوقت الذى كان فيه العراق فى مقدم الأشقاء إلى تحقيق الوفاق فى العلاقات العربية والنأى بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربى المشترك.

إن الكويت انطلاقا من إيمانها بأهمية العمل العربى المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية فى الوطن العربى، ولعل ماقامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية من دور فعال ومؤثر، وذلك منذ استقلال الكويت، خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية. ومن المعلوم فى هذا الصدد أن الكويت تأتى فى مقدم دول العالم التى تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومى، وهى مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

إن مما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاما بما تمليه عليها واجباتها القومية فى اطار الجامعة العربية.

ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومى، فقد تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبناءها وأراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية، إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها، وليس من شيمة الكويت طرح ماأسهمت به من دعم للعراق الشقيق، حيث إن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لايعلن ذلك، فالدم العربى المسفوح لايمكن فى أى حال من الأحوال أن يقارن بأى عائد مادى مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه.

وأنه لأمر محزن حقاً حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ تعايش مرحلته ولم يجف مداده.

ومما يدعو إلى الدهشة فى هذا السياق أن يأتى هذا الاتهام للكويت فى الوقت الذى مازالت تتردد فيه أصداء الإشادة بالموقف الكويتى من قبل العراق، عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية.

إن ماورد فى المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت، ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضى العراقية وذلك باقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضى العراقية يعد تزييفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها، ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين، فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة المهمة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها انتماؤها القومى فإنها تحتكم لأمتها فى اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كى تقوم بالفصل فى موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومى الذى اطرحه فخامة الرئيس صدام حسين.

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كأن بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عدة منتجين ومستهلكين ومن داخل «أوبك» وخارجها.

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الإنتاج فى الفترات نفسها - الثمانينات - فى الوقت الذى كان فى مقدور الكويت فيه أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطى هائل، ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع مايعنيه من تضحية، محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقاً أفضل للأسعار.

وحول ماورد فى المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على

الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى فإن الحقيقة هنا تتخلص بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات وببدأ الإنتاج فى أواخر السبعينات.

وفى ماادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط فى الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى فإنه لابد من التأكيد هنا أن الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضى الكويتية وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية، وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية.

إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضى الكويتية وعلى العكس ماورد فى المذكرة العربية، فقد تكررت محاولات العراق ولاتزال بحفر آبار داخل الأراضى الكويتية مما يلحق الضرر البالغ فى مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضى الكويتية، على رغم الاعتراضات الكويتية المتكررة وعلى رغم التجاوزات العراقية داخل الأراضى الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

إن الكويت فى الوقت الذى تبدى فيه استعدادها لدراسة المقترح الذى ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، ترى وبكل إخلاص أن هذا المقترح يمكن له أن يطرح للبحث والدراسة فى نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذى لاتفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتى هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة لها وهى التى كانت فى مقدم الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التى من شأنها الدفع بالعمل العربى المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفى الختام فإن الكويت فى الوقت الذى تعتمد فيه الحقائق وحدها فى ردها على المذكرة العراقية التى جاءت لتمثل تطوراً سلبياً فى العلاقات الأخوية بين البلدين، لتنبه إلى المخاطر التى قد تنجم عن اتباع مثل هذه الأساليب فى التعامل بين الأشقاء، والتى تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية للأمة العربية.

وإيضاحاً للموقف أرجو معالى الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة».

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

ط- نص المذكرة الكويتية إلى الامم المتحدة

«سعادة الأمين العام للأمم المتحدة

خافير بيريز دى كويار

تحية طيبة وبعد،

أود إطلاع معاليكم على أن الكويت تلقت مذكرة من الحكومة العراقية مؤرخة فى ١٥/٧/١٩٩٠ تضمنت عددا من الادعاءات والاتهامات التى لاتستند إلى أساس من الصحة وقد انحصرت تلك الادعاءات والاتهامات بالآتى :

أولا: الادعاء بأن الكويت تقف وراء التدهور الذى طرأ على أسعار النفط فى السوق العالمية وذلك باغراق السوق النفطية بمعدلات انتاج عالية.

ثانيا: الاتهام بأن الكويت قامت بسرقة نفط العراق الواقع ضمن حقل الرميلة العراقى.

ثالثا : الادعاء بأن الكويت فيما عمدت إليه آنفا ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد العراقى يعد بمثابة عدوان عسكرى.

رابعا : الاتهام بأن ما تقوم به الكويت إنما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية.

خامسا : الادعاء بأن الكويت تتباطأ فى التجاوب مع المساعى الهادفة إلى حل مسألة الحدود وقد عمدت إلى الزحف التدريجى والمبرمج فى اتجاه أرض العراق وإقامة منشآت على أرضه.

إن ماورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع حيث إن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك بوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عديدة منتجين ومستهلكين ومن داخل أوبك وخارجها. أما الإدعاء بأن الكويت تسرق نفطا عراقيا فاننا نود هنا أن نؤكد بأن استخراج الكويت للنفط فى تلك المنطقة إنما يتم فى آبار تقع ضمن الأراضى الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية.

وعن ادعاء العراق بأن الكويت تتباطأ فى التجاوب مع المساعى الهادفة إلى حل مسألة الحدود وعمدت إلى الزحف التدريجى باتجاه الأراضى العراقية وإقامة منشآت على الأراضى

العراقية فإن ذلك يعد تزييفا للواقع وعرض الحقائق معكوسة فقد سعت الكويت فى شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وانهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق اثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الاخرى المجاورة له.

إن الكويت فى الوقت الذى ترغب فيه أن تسترعى انتباه سعادتكم إلى خطورة الادعاءات والاتهامات الواردة ضمن المذكرة العراقية فانها تود أن تشير أيضا إلى ماورد فى المذكرة من تهديد واضح للكويت وذلك عندما اوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين باصلاح التجاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته.

كما تود الكويت التأكيد على أنه فى الوقت الذى يشهد فيه العالم انفراجا واضحا وتتضاءل فيه بؤر التوتر فى الوقت الذى عملت فيه الكويت جاهدة لوضع حد لحرب مأسوية دامت لأكثر من ثمانى سنوات وعصفت بأمن واستقرار المنطقة فضلا عما مثله من تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين. فى هذا الوقت تأتى هذه المذكرة العراقية لتعمل على التلويح باعادة التوتر إلى المنطقة بما ينطوى عليه من أبعاد خطيرة. ومما يدعو إلى الأسف أن تأتى هذه المذكرة فى مرحلة عامة ودقيقة وفى وقت تتسلط فيه الاضواء والاهتمام عربيا ودوليا على استمرار مأساة الشعب الفلسطينى ومحاولة إيجاد حل متفاوض عليه لها.

سعادة الأمين العام

على رغم نوايا العراق فى مواصلة التصعيد الإعلامى إلا أن الكويت تود أن تؤكد التزامها المبدئى فى تعاملها مع جيرانها والقائم على أساس من حسن الجوار والتعايش السلمى واللجوء إلى الحوار فى حل المشاكل المعلقة بين البلدين، كما تود أن تؤكد فى هذا الصدد التزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وأهدافه.

لقد تقدمنا بهذه المذكرة لاطلاع سعادتكم على هذه الادعاءات والاتهامات الموجهة ضد الكويت العضو فى منظمتكم الموقرة وستعمل على موافاة سعادتكم بما يستجد من تطورات بهذا الشأن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى ...»

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية.

ى - بيان مجلس قيادة الثورة العراقى عن غزو الكويت (١٩٩٠/٨/٢)

«بسم الله الرحمن الرحيم

«بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق» صدق الله العظيم.

الله اكبر .. الله اكبر .. الله اكبر.

أيها الشعب العراقى العظيم، يا درة تاج العرب ورمز عزتهم واقتدارهم وعقال رؤوسهم ..

أيها العرب الغيارى المؤمنون بأن الأمة واحدة وأن حالها ينبغى أن يكون واحدا عزيزا كريما، وأن الدنس والخيانة والغدر يجب أن لاتتصل بصفوفهم ونواياهم.

ايها الناس حيثما كان العدل والانصاف دينكم، لقد خسف الله الارض بقارون الكويت واعوانه بعدما جانبوا القيم والمبادئ التى دعا الله لتسود بين الناس وبعدما خانوا وغدروا بالمعانى القومية وشرف معانى العلاقة بين من يتولون أمرهم من الناس ومع العرب.

فأعان الله الأحرار من بين الصفوف المخلصة ليقضوا على النظام الخائن فى الكويت والضالع فى مخططات الصهيونية والأجنبى، وبعدما أطاح نظام حكمهم فتية آمنوا بربهم فزادهم هدى .. تاشد الاحرار ابناء الكويت العزيزة القيادة فى العراق تقديم الدعم والمساندة لدرء أى احتمال لمن تسول له نفسه التدخل من الخارج فى شؤون الكويت ومصير الثورة فيها وناشدونا المساعدة فى استتباب الأمن لئلا يصيب ابناء الكويت بسوء ..

وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون على هذا الأساس تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع.

إننا نعلن بصوت وإرادة كل شعب العراق .. شعب القادسية والبطولات والأمجاد أن قواتنا المسلحة بكل صفوفها، والجيش الشعبى الظهير القوى لها، وجماهير شعب العراق من زاخو إلى الفاو، والمسندة بايمان لا يتزعزع بالله وبالعروبة، وفى عمقهم كل جماهير الأمة العربية، وكل المناضلين والشرفاء العرب، سيكونون صفا من الفولاذ الذى يكسر ولايكسر. إننا نعلن ذلك لمن تسول له نفسه التحدى، وسنجعل من العراق الأبى ومن الكويت العزيزة مقبرة لكل من تسول له نفسه العدوان وتحركه شهوة الغزو والغدر وقد أعذر من أنذر ...

والله أكبر وليخسأ الخاسئون».

ك - بيان التجمعين الديمقراطى والوطنى فى الكويت عن الغزو العراقى

«تابع التجمع الديمقراطى والتجمع الوطنى بكثير من القلق تطورات الأحداث بعد الاحتلال العراقى للأراضى الكويتية والذى أدى إلى انتهاك السيادة الوطنية للكويت. فقد أدت هذه التطورات إلى وضع خطير لايخدم مصالح الشعوب العربية بأى حال من الأحوال. وبدأت تلوح فى الأفق إمكانية التدخل الأجنبى بشكل سافر خدمة للمصالح الغربية والصهيونية حيث استفادت القوى المعادية للشعوب العربية من تلاحق الأحداث وبدأت للتحضير لضرب القوة العربية العسكرية المتنامية خدمة للصهيونية. وانطلاقا من هذا فإن القوى الوطنية الكويتية ترى أن أى تأخير من جانب العراق فى حل الأزمة سيلحق الضرر الكبير بمصالح الشعوب العربية وعلى رأسها الشعبان الشقيقان فى العراق والكويت.

ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن الإجراءات العاجلة التى يجب اتخاذها تتلخص فى ضرورة الانسحاب العراقى من الأراضى الكويتية فى أسرع وقت ممكن وترك الكويتيين يقررون مصيرهم بأنفسهم بعيدا عن أية تدخلات وضغوطات. وعندها فقط يمكن حل كل المسائل المعلقة بين العراق والكويت انطلاقا من روح المصالح القومية العليا وبعيدا عن التدخلات الأجنبية التى لاترى أبعد من مصالحها والتى يهمها التدخل خدمة للمخططات الصهيونية.

لقد أثبتت تجارب العالم أن حل المشكلات بالقوة المسلحة لايؤدى إلا إلى مزيد من المشكلات كما أثبتت تجارب العرب أن لغة القوة بين الاشقاء تخدم فى النهاية مصالح اعداء العرب، لذلك ندعو العراق إلى التصرف بشكل سريع بسحب قواته من الأراضى الكويتية وترك الكويتيين يقررون حياتهم بأنفسهم.

إن القوى الوطنية التى عانت فى الوقت ذاته من غياب الديمقراطية ومن الفراغ الدستورى الذى عاشته منذ حل البرلمان فى ١٩٨٦ وتعليق الحياة النيابية وفرض الرقابة على الصحف إلا أنها ترى أن القضية الملحة الآن والتى يجب أن تلتف حولها كل القوى الخيرة فى بلادنا هى قضية الانسحاب العراقى من الأراضى الكويتية وإنقاذ أهلنا مما يعانونه من مصائب وويلات وكذلك قضية حل المشكلات المعلقة بين الكويت والعراق بما يتفق مع مصالح الشعبين الشقيقين والمصالح القومية العليا».

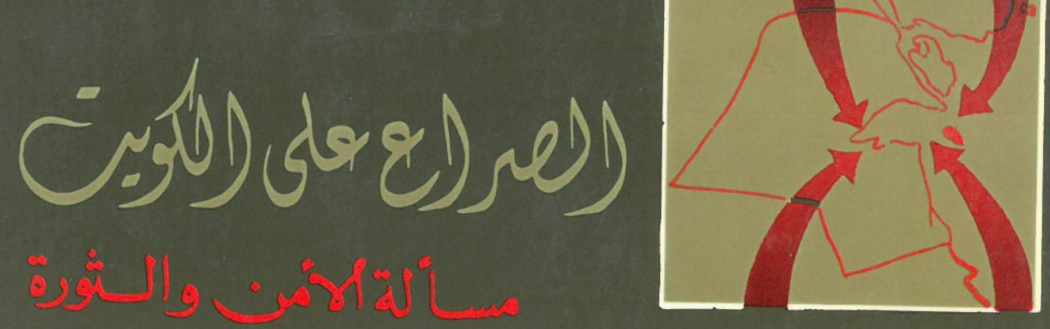
ل - تعاقب حكام الكويت من اسرة الصباح

١- الشيخ صباح الأول (١٧٥٦ - ١٧٦٢)
٢- الشيخ عبد الله الأول (١٧٦٢ - ١٨١٢)
٣- الشيخ جابر الأول (١٨١٢ - ١٨٥٩)
٤- الشيخ صباح الثانى (١٨٥٩ - ١٨٦٦)
٥- الشيخ عبد الله الثانى (١٨٦٦ - ١٨٩٢)
٦- الشيخ محمد الصباح (١٨٩٢ - ١٨٩٦)
٧- الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)
٨- الشيخ جابر المبارك الصباح (١٩١٥ - ١٩١٧)
٩- الشيخ سالم المبارك الصباح (١٩١٧ - ١٩٢١)
١٠- الشيخ احمد الجابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠)
١١- الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥)
١٢- الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٧)
١٣- الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧ - -)

قائمة الجداول

الخرائط والأشكال التوضيحية

المحتويات




الصراع على الكويت

مسألة الأمن والثورة

لم أكن أتصور، وأنا أجمع المادة العلمية لهذا الكتاب، أن يمتد بى المدى، لكى أكون شاهد عيان للغزو العراقى وإحتلال الكويت، وعندما كنت أبحث فى «الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة»، منذ أن نشأت الإمارة فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر، لم أتوقع أن يتضمن أحد فصول الصراع تهديد الأمن لدرجة تهديد وجود «الدولة الصغيرة».

.. إن الصنيعة التى اتبعتها أسرة الصباح لحماية أمن الكويت، بالمحالفة خارجيا والمشاركة النسبية فى الثروة والسلطة داخليا، بدا أنها قد تعرضت للإنتكاس .. فالصراع بين أسرة الصباح وأهل الديرة، أدى إلى حل مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف .. وبدلا من أن تؤدى «الثروة النفطية» إلى دعم الأمن تحولت إلى «غنيمة». ولم يمنع التحالف مع الأجنبى إحتلال الكويت.

إن حالة الكويت تعد مثالا أوضح للدول الخليجية من حيث النشأة ونمط العلاقات والمصالح داخليا وخارجيا .. فالدولة الخليجية «دولة صغيرة» أو «مدينة - دولة» فوق حقول النفط .. والدولة الخليجية وإن تماثلت مع الدولة القدمية الحديثة فى الشكل والرموز إلا أنها لم تمر مثلها بمرحلة المجتمع القومى. ولذلك إستمر الولاء للقبيلة وليس للدولة - الشعب، فالقبيلة هى اللب والحقيقة، والدولة «قشر». والدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها ومواردها غير الدفاع عن مضارب القبيلة .. فكان اللجوء إلى المحالفة الخارجية وتكديس الأسلحة.